جامعـــــــــة الأزهـــــــر- غـــــزة

عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا

والبحـــــــــث العلمـــــــــــي

كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الإداريـــة

برنامج ماجستير العلوم السياسيـة

المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو

بلعين ونعلين نموذجاً

The Non-Violent Resistance in Palestine after the agreement of Oslo Declaration of Principles, Bil'in and Nil'in as Models

إعداد الباحث

صلاح مصطفى العويصي

إشراف

د. كمال محمد محمد الأسطل

أستاذ العلوم السياسية المشارك

د. عبير عبدالرحمن ثابت

أستاذ العلوم السياسية المساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي

لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو

جئنا بمثله مدداً"

سورة الكهف {108}

"صدق الله العظيم"

إهداء

إلى والدتي العزيزة التي قضت عمرها تزرع فينا الحب والعطاء وتمنحنا الحياة من دمها

إلى روح والدي الشهيد الذي غرس فينا أصالة الانتماء وحب الوطن

إلى زوجتي وأبنائي اللذين كانوا خير عون لي

إلى صديقي المناضل خلف قضبان السجون الصهيونية عبدالرحيم أبو هولي

إلى كل شهداء فلسطين

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور كمال الأسطل والدكتورة عبير ثابت على إشرافهم على هذه الرسالة، وقد منحاني الكثير من جهدهما ووقتهما.

كما أتقدم بالشكر العميق للدكتور رياض العيلة والدكتور خالد شعبان اللذين تكرما بقبول مناقشة هذا البحث.

كما وأشكر الدكتور عبدربه العنزي والأستاذ وسام صقر، والأستاذ عصام عبداللطيف، والأستاذ إسماعيل وهبة، والأخ سمير برناط والأخوة أعضاء اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان بقريتي بلعين ونعلين.

الباحث

صلاح العويصي

الملخص

تناولت الدراسة تجربة المقاومة اللاعنفية في سياق النضال الفلسطيني التاريخي منذ مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين منذ عام 1917م، مرورا باستخدام المقاومة اللاعنفية بعد النكبة عام 1948م، ثم تراجع هذا الأسلوب النضالي بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965م، وإعادة توهج المقاومة اللاعنفية والزخم القوي الذي تلقته أثناء إنتفاضة الحجارة عام 1987م، وصولا إلى تجربة المقاومة اللاعنفية التي تقودها مجموعة من القرى الفلسطينية التي تضررت من بناء جدار الفصل العنصري، وأبرز هذه النماذج هي قريتا بلعين ونعلين في الضفة الفلسطينية.

تتبعت الدراسة التطور التاريخي لنشأة المقاومة اللاعنفية وإطارها الفلسفي والنظري، والتجارب التاريخية لشعوب عالمية خاضت نضالها ضد الاستعمار أو ضد الأنظمة الاستبدادية، واستعراض النجاحات والإخفاقات التي واجهت هذه التجارب، واستخلاص العبر والدروس الممكن أن تستفيد منها التجربة النضالية الفلسطينية المعاصرة في المواجهة المفتوحة مع الاحتلال الصهيوني.

قامت الدراسة بتحليل تجربة بلعين ونعلين التي اختارت ميداناً للمواجهة غير ميدان العنف، كونها طبيعة مواجهة منظمة وشعبية مختلفة أفشلت التفوّق العسكري الإسرائيلي في مواجهتها أو ردعها حتى هذه اللحظة، والتركيز على هذه التجربة باعتبارها – في الوضع المحلي والإقليمي والدولي الراهن– قادرة على الاستقطاب الدولي لعدالة النضال الفلسطيني ومشروعيته، وباعتبارها وسيلة أخلاقية فاعلة في الرأي العام العالمي، وكونها استطاعت أن تشق طريقها داخل جزء من المجتمع الإسرائيلي، قيادةً ورأياً عاماً، وفي قدرتها على إيجاد صلة تضامنية عالمية تأييداً للحق الفلسطيني تجاوز التعاطف المعنوي، إلى دور فاعل لهذه الجماعات المتضامنة كشريك ميداني في أنشطة المقاومة اللاعنفية ضد

جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، كما إن الدراسة سعت للوقوف على تجربة بلعين ونعلين من حيث قدرتها التنظيمية، وعلاقتها مع القوى والفصائل والتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي الفلسطيني، وكذلك علاقتها مع الجماهير الفلسطينية، والوسائل والتكتيكات التي تستخدمها في نضالها اليومي، والإحاطة بالبرنامج الاستراتيجي الذي وضعته قيادة المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين، ومرتكزاتها الأساسية التي تقوم عليها، واستعراض مجمل التكتيكات الميدانية التي تنتهجها في مواجهة القمع الإسرائيلي. وتهدف الدراسة إلى الاستفادة من تجربة المقاومة اللاعنفية لبلعين ونعلين وتطوير هذه التجربة لتحقيق نجاحات على أصعدة مختلفة وتعميمها لتشمل قرى ومدناً أخرى، والمساهمة في تقديم تصور لإستراتيجية نضالية قائمة على المقاومة اللاعنفية لصناع القرار الفلسطيني وقواه السياسية وفعالياته الجماهيرية المختلفة، خاصة مع تزايد القناعة الفلسطينية بفكرة المقاومة اللاعنفية، وظهور إجماع – قيد التكوين حولها– في الأوساط السياسية والحزبية الفلسطينية، على خلاف النظرة الاستهتارية لها خلال عقود ماضية.

توصلت الدراسة أن تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللاعنفية حققت اختراقاً كبيراً ضد المشروع الصهيوني وجدار الفصل العنصري، وعززت فرص إمكانية التوافق الفلسطيني نحو صياغة إستراتيجية لعمل المقاومة اللاعنفية، مع التأكيد على أن فكرة المقاومة اللاعنفية ما زالت لم ترتق للمستوى المأمول وسط صخب شعار الكفاح المسلح.

Abstract

The study has takled the experience of nonviolent resistance in the context of the historical Palestinian struggle since the British Mandate in 1917, through the use of nonviolent resistance after the Nakba in 1948, to the decline of this method after starting the armed Palestinian revolution in 1965, then regaining some of its glowing in the strong momentum that it has received during the 1987 uprising, reaching up to the experience of non-violent resistance led by a group of Palestinian villagers affected by the construction of the apartheid wall, and the most prominent of these models are the villages of Bil'in and Ni'lin in the West Bank.

The study has followed up the historical development of the emergence of the nonviolent resistance and its theoretical and philosophical framework, including the previous historical experiences that had struggled against the colonialism and the oppressive regimes, explicating the successes and failures encountered by these experiences to elicit the code and lessons that may benefit the contemporary Palestinian struggling experience in the open confrontation with the Zionist occupation.

The study has analyzed the Bil'in and Nil'in experiences which has chosen the field of nonviolent confrontation other than any other fields . Being natural and normal organized public resistance has made it unique and capable to undermine the Israeli superiority of military forces in facing or deterring it until this moment. Focusing on this experience – in the light of the local, regional and international situation- as it is considered a medium for mobilizing the international circles to the fairness of the Palestinian struggle and its legitimacy considering it an effective moral and ethical medium in converting the international opinion. It could break through its way through the Israeli community, lead a public opinion and its ability to create an international link of solidarity to support Palestinian rights surpassing sympathy and nonphysical support to an active role of groups of solidarity movements activists who became partners in the field of nonviolent resistance against the Israeli apartheid separation wall. The study also has sought to determine the experience of Bil'in and Nil'in in terms of organizational capacity and its relationship with the factional, forces, the civic Palestinian society institutions and the Palestinian crowds, the instruments and tactics used in its daily struggle and also

understanding the strategic program and agenda installed by the leadership of nonviolent resistance in Bil'in and Nil'in underlying its basis and reviewing the whole field tactics pursued in facing the Israeli repression.

The study also aims at benefiting from the nonviolent resistance of Bil'in and Nil'in and develop this experience to gain more achievements on different levels and generalizing it to include different cities and villages , and contributing in presenting strategic struggling vision based on the nonviolent resistance to decision-makers and Palestinian political forces and the various public activities especially with the increasing Palestinian conviction with the idea of civic resistance and the emergence of a consensus – under configuration- in the middle of the Palestinian political and factional parties – unlike the indifferent look in the previous decades .

The study concluded that the nonviolent resistance experiences of Bil'in and Nil'in has achieved a major breakthrough against the Zionist and the apartheid separation wall, and enhanced the opportunities for Palestinian consensus towards formulating a strategy for the civic resistance with emphasis on the idea of nonviolent resistance still hasn't reached the hoped level in the middle of the dominating adaptation of the armed struggle,

فهرس الموضوعات

#	الموضوع	رقم الصفحة
1	إهداء	ب
2	شكر وتقدير	ج
3	الملخص	د
4	Abstract	و
6	الفصل الأول: خطة الدراسة "الإطار النظري"	1 – 14
7	1.1 المقدمة	2
8	1.2 مشكلة الدراسة	4
9	1.3 أهداف الدراسة	5
10	1.4 أهمية الدراسة	5
11	1.5 فرضيات الدراسة	6
12	1.6 منهجية الدراسة	6
13	1.7 مبررات اختيار الموضوع	6
14	1.8 حدود الدراسة	7
15	1.9 مصطلحات الدراسة	8
16	1.10 الدراسات السابقة	10
17	1.11 تعقيب على الدراسات السابقة	14
19	الفصل الثاني: المقاومة اللاعنفية	16 – 65
20	2.1 مقدمة	17
21	المبحث الأول: المفهوم والشرعية	18
22	2.1.1 مفهوم العنف السياسي	18
23	2.1.2 العنف بين الشرعية والإرهاب	28
24	2.1.3 اللاعنف ومجال علم السياسية	31
25	2.1.4 اللاعنف والسياسة في المجتمعات	33
26	المبحث الثاني: أساليب اللاعنف والمفكرون الرواد	37
27	2.2.1 سمات المقاومة اللاعنفية	37
28	2.2.2 مفكرو وزعماء اللاعنف	40
29	2.2.3 استراتيجية المقاومة اللاعنفية	45
30	2.2.4 خصائص أسلحة اللاعنف	46
31	2.2.5 العوامل المؤثرة في اختيار الأسلحة	49
32	المبحث الثالث: المقاومة اللاعنفية في إطار الممارسة	55
33	2.3.1 أهم التجارب النضالية اللاعنفية العالمية	56
34	2.3.2 تجارب المقاومة اللاعنفية في ثورات الربيع العربي	60

35	2.3.3 اللاعنف في الإسلام	62
36	2.4 الخلاصة	65
37	الفصل الثالث: المقاومة اللاعنفية في التاريخ النضالي الفلسطيني	66 – 124
38	3.1 مقدمة	67
39	المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في التجربة النضالية الفلسطينية	68
40	3.1.1 المرحلة الأولى: المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني قبل الانتداب البريطاني 1917م	68
41	2.1.2 المرحلة الثانية: المقاومة اللاعنفية في فترة الانتداب البريطاني حتى عام 1948م	70
42	3.1.3المرحلة الثالثة: المقاومة اللاعنفية منذ النكبة حتى عام 1987م.	80
43	3.1.4 المرحلة الرابعة: إنتفاضة الحجارة 1987م	89
44	3.1.5 المرحلة الخامسة: المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م	96
45	3.1.6 انتفاضة الأقصى والمقاومة اللاعنفية	97
46	المبحث الثاني: تطورات سياق المقاومة اللاعنفية الفلسطينية	103
47	3.2.1 مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمقاومة اللاعنفية	103
48	3.2.1.1 المرحلة الأولى: مرحلة الاحتواء:	104
49	3.2.1.2 المرحلة الثانية: مرحلة الوصاية:	106
50	3.2.1.3 المرحلة الثالثة: مرحلة انعدام الرؤية:	107
51	3.2.1.4 المرحلة الرابعة: مرحلة الشراكة الوطنية:	107
52	3.2.2 إشكالية المقاومة اللاعنفية الفلسطينية	109
53	3.2.3 تأثير المقاومة اللاعنفية الفلسطينية	112
54	المبحث الثالث: مفاعيل المقاومة اللاعنفية الفلسطينية	116
55	3.3.1 موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية	116
56	3.3.2 موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية	119
57	3.3.3 الموقف الدولي من المقاومة اللاعنفية الفلسطينية	122
58	3.4 الخلاصة	124
59	الفصل الرابع: التجربة اللاعنفية في بلعين ونعلين	125 – 173
60	4.1 مقدمة	126
61	المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	127
62	4.1.1 أولاً: خلفيات وأسباب الاحتجاجات في قريتي بلعين ونعلين	127
63	4.1.2 ثانيا: المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	130
64	4.1.3 ثالثاً: فعاليات وأنشطة وسلمية في مواجهة الجدار (نعلين وبلعين)	134
65	المبحث الثاني: تكتيكات المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	136
66	4.2.1 أولاً: أساليب المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	136
67	4.2.2 ثانياً: مميزات تجربة بلعين ونعلين	142
68	4.2.3 ثالثاً: أسس المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	143

69	4.2.4 رابعاً: دور حركات التضامن الدولي في دعم المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين	145
70	4.2.5 خامساً: المعركة القانونية في المحاكم الإسرائيلية	150
71	4.2.6 سادساً: الإجراءات الإسرائيلية لمواجهة المقاومة اللاعنفية	154
72	المبحث الثالث: تطور إستراتيجية المقاومة اللاعنفية	156
73	4.3.1 أولاً: مؤتمرات بلعين ونعلين في إطار المقاومة اللاعنفية	156
74	4.3.2 ثانياً: تقييم التجربة اللاعنفية في بلعين ونعلين	161
	4.4 نتائج الدراسة	169
75	4.5 توصيات الدراسة	171
76	المراجع	174
77	الملاحق	197

الفصل الأول: خطة الدراسة "الإطار النظري"

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 فرضيات الدراسة

1.6 منهجية الدراسة

1.7 مبررات اختيار الدراسة

1.8 حدود الدراسة

1.9 مصطلحات الدراسة

1.10 الدراسات السابقة

1.11 تعقيب على الدراسات السابقة

1.12 فصول الدراسة

1.1 المقدمة

يستمر الرفض الإسرائيلي في التوصل لتسوية سياسية عادلة تكفل للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم السياسية في إقامة دولتهم وبناء مجتمعهم الحر، ومع انحياز أمريكي مطلق يدعم دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً، ويتكفل بمواجهة كل محاولة تستهدف التصدي للمشروع الإسرائيلي، وفي ظل موازين قوى إقليمية ودولية تعطي إسرائيل تفوقاً نوعياً على كافة الصعد.

تستوجب هذه المعطيات على الفلسطينيين القيام بمراجعة شاملة لكافة الخطوات والبرامج الكفاحية التي تبنتها القوي السياسية الفلسطينية خلال النضال الطويل مع الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة النظر إلى صياغة آليات نضالية مختلفة ذات أبعاد إستراتيجية قادرة على هدم أو تعطيل المشروع الإسرائيلي وتحقق اختراقات ذات معنى للجهود الإسرائيلية التي توظف تقنياتها ووسائلها العسكرية والإعلامية والسياسية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الشرعية التي كفلها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. تحديداً مع اقتناع فلسطيني أن كافة الأحزاب السياسية الإسرائيلية وبمختلف مشاربها السياسية لن تذهب أي منها إلى تسوية سياسية يترتب عليها انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي الفلسطينية، كما لا يوجد في الأفق أي حزب إسرائيلي يمتلك الشجاعة أو القناعة الكافية للالتزام بتسوية سياسية تحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية الرئيسية خاصة في قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات.

في الوقت نفسه، علينا الاعتراف أن القوى السياسية الفلسطينية كفصائل أو حركات أو كمنظمة تحرير انهمكت في متابعة قضايا يومية هامشية، وبدت باستمرار في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تقوم بدور رد الفعل وليس الفعل نفسه، فبدت هشة وانفعالية وعشوائية في كثير من الأحيان، لأنها لا تستند إلى إستراتيجيات نضالية طويلة المدى يمكنها أن تصنع حدثا مخططا تقوم خلاله بدور

الفعل، أو إعمال برامج نضالية هجومية تخلق حقائق جديدة على الأرض، أو تغير مفاهيم سياسية أو إعلامية في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو في المحيط الإقليمي أو الدولي، وتربك الفعل الإسرائيلي الذي يرتكز عادة إلى قاعدة الفعل وليس رد الفعل.

تحاول هذه الدراسة أن تستقصي رؤية منهجية لجانب من جوانب النضال الفلسطيني، وهو جانب النضال القائم على مبدأ المقاومة اللاعنفية، دون اعتبارها إستراتيجية وحيدة ومطلقة، بقدر ما تفرضه الوقائع الميدانية، وما تتطلبه جوانب الاجتهاد في البحث عن بدائل واقعية وممكنة لتغيير المنهج التقليدي في النضال الذي عاشته الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تبنت أفضلية خيار الكفاح المسلح وكأنه خيار لا يقبل تجربة البدائل النضالية الأخرى، أو باعتباره نهجا ضعيفاً ومتراخياً في الفكر الفلسطيني، علماً أن البحث في أصول هذا النضال يكشف قدرته على تحقيق أهداف –ربما في بعض الأحيان– لا يتمكن الكفاح المسلح نفسه من تحقيقها.

مرت تجربة بلعين ونعلين باعتبارها نماذج للمقاومة اللاعنفية مرور الكرام على الباحثين، رغم أنها نماذج للإبداع النضالي الوطني السلمي النوعي في مواجهة الاحتلال، وهي تجارب جديرة بالدراسة والبحث، على الأقل إعطاء هذه النماذج فرصة لمراجعتها بهدف تعميمها إذا كانت تحقق أهدافاً لم تتمكن البندقية في الوقت الراهن من تحقيقها، وهي محاولة جديرة بالبحث دون أن يكون المغزى من هذه الدراسة الانقلاب على فكرة العمل المسلح الذي تعظمه وتبجله أغلب فصائل العمل الفلسطيني، إن المطلوب أن تُمنح المقاومة اللاعنفية فرصة مساوية للفرصة التي علا فيها شأن المقاومة المسلحة، – في ظل ما حققته المقاومة السلمية من تغيرات في بعض الأنظمة السياسية المتسمة بالعسكرية والأمنية–، والاستفادة من التجربة الغنية والعميقة للنضال الفلسطيني وصياغة إستراتيجية مقاومة مدنية على قاعدة أن المقاومة خيارات لا تحظى واحدة دون سواها بحصانة أو قدسية غير قابلة للتجاوز أو

التعديل أو التعليق، فالوعي يفرض أن يتم اختيار المقاومة وفقا للظرف المتاح محلياً وإقليمياً ودولياً، واختيار هذه المقاومة على مستوى الشكل والوسائل والزمان والمكان، دون أن تسبب إعاقات أو أضرار بالمشروع الوطني، وعلى قاعدة أن المقاومة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها.

1.2 مشكلة الدراسة

شكلت المقاومة اللاعنفية في فلسطين جدلاً حول مدى فعاليتها، حيث دار النقاش الرسمي والشعبي حول تأثيراتها وفعاليتها، وقدرتها على إحداث الاختراق المطلوب على المشروع الصهيوني، وتطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً على النحو التالي:

ما هو واقع المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو خصوصاً في تجربتي بلعين ونعلين؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما هي أبرز محطات النضال الوطني الفلسطيني في تجربة المقاومة اللاعنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي؟
2. ما هي الأسباب التي شجعت النضال الفلسطيني في تبني خيار المقاومة اللاعنفية بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م؟
3. إلى أي مدى تفاعلت القوى الفصائلية والنضالية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مع فكرة المقاومة اللاعنفية؟
4. إلى أي مدى تساهم المقاومة اللاعنفية في الوصول إلى الأهداف الفلسطينية؟

5. إلى أي مدى ساهمت المقاومة اللاعنفية في جلب المتضامنين الأجانب، والتضامن الدولي في عمومية التجربة وفي خصوصيتها ببلعين ونعلين؟

1.3 أهداف الدراسة

1. الوقوف على أهم المحطات النضالية الفلسطينية في تجارب المقاومة اللاعنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

2. التعرف إلى العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت إلى تبني خيار المقاومة اللاعنفية بعد إعلان مبادئ أوسلو.

3. تحليل مواقف القوى الفلسطينية الفصائلية والشعبية وتفاعلها مع خيار المقاومة اللاعنفية.

4. الاطلاع على تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللاعنفية في الضفة الفلسطينية ضد جدار الفصل العنصري.

5. وضع صورة لأهم إخفاقات التجربة اللاعنفية في النضال الفلسطيني.

1.4 أهمية الدراسة

1. الاستفادة من تجربة المقاومة اللاعنفية لبلعين ونعلين وتطوير هذه التجربة لتحقيق نجاحات على أصعدة مختلفة وتعميمها لتشمل قرى ومدناً أخرى.

2. المساهمة في تقديم تصور لإستراتيجية نضالية قائمة على المقاومة اللاعنفية لصناع القرار الفلسطيني وقواه السياسية وفعالياته الجماهيرية المختلفة.

3. تفتح المجال لدراسات مقارنة في المقاومة اللاعنفية ما بين المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى.

1.5 فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة جملة من الفرضيات الرئيسية أهمها:

1. الظروف الإقليمية والدولية والإعلامية وتجارب الشعب الفلسطيني التاريخية تمثل بيئة حاضنة وإيجابية لبلورة إستراتيجية نضالية للمقاومة اللاعنفية.

2. أدت فعالية المقاومة اللاعنفية وقدرتها في تحقيق الأهداف إلى تزايد القناعة الفلسطينية بفكرة المقاومة اللاعنفية، وظهور إجماع قيد التكوين حولها في الأوساط السياسية والحزبية الفلسطينية، على خلاف النظرة السلبية لها خلال عقود ماضية.

3. إن تجربة بلعين ونعلين استطاعت أن تظهر وبشكل إيجابي فعالية المقاومة اللاعنفية ضد ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وأن تعزز من إمكانية التوافق الفلسطيني نحو صياغة إستراتيجية لعمل المقاومة اللاعنفية.

1.6 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر شيوعاً واستخداماً وملاءمة للدراسة باعتبارها ظاهرة ذات بعد إنساني وسيسيوبوليتكي، وحرصاً على إضفاء المدلول العلمي للظاهرة محل الدراسة.

1.7 مبررات اختيار الدراسة

شكلت الظروف الداخلية الفلسطينية الراهنة والسياقات الإقليمية والدولية، في ظل الدرس العميق لثورتي تونس ومصر حكمةً تقتضي بإعادة النظر جديّاً في تجربة المقاومة الفلسطينية منذ الإنتفاضة

الأولى عام 1987 وحتى عام 2012م، ذلك يدفعنا إلى تبني نوع آخر من المقاومة، والذي يكمن في المقاومة اللاعنفية كخيار ممكن ليس أوحد، وليس بديلاً نهائياً عن المقاومة المسلحة في فلسطين.

هناك جملة من الاعتبارات دفعت الباحث إلى ذلك، فأية إستراتيجية نضالية فاعلة تتضمن قواعد أساسية هي: الفاعلية، وإمكانية التطبيق، والظروف المحيطة. وهذه العناصر الثلاثة تدعم خيار المقاومة اللاعنفية الآن في فلسطين، وهي قابلة للتطبيق، خاصة أن الفكرة ليست جديدة بل لقد وجدت في التجربة الفلسطينية في وقت مبكر من التاريخ الفلسطيني. ولكن الجديد بشأنها يتمثل في جوانب عدة تشكل في الوقت نفسه المبررات والمناخ المساعد لتبني هذه الفكرة.

هناك أطراف فلسطينية عديدة بدأت تلتفت لفعالية إستراتيجية المقاومة اللاعنفية مثل الحكومة الفلسطينية، وحركة "فتح" وخاصة بعد المؤتمر السادس في بيت لحم الذي نادى بالمقاومة الشعبية، ومعظم الفصائل والحركات الفلسطينية حتى داخل حركة "حماس" أصبحت مقتنعة بإمكانية تبني هذا النوع من المقاومة، بشكل أو بآخر.

1.8 حدود الدراسة

تنحصر الدراسة للظاهرة المبحوثة في الحدود المكانية والزمنية على النحو التالي:

مكانياً: أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية التي تشمل الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

زمنياً: تبحث الدراسة ظاهرة المقاومة اللاعنفية تحديداً في الفترة ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م.

1.9 مصطلحات الدراسة

1.9.1 المقاومة اللاعنفية

يعرف الفيلسوف البريطاني "بيرتراند راسل" اللاعنف بأنه "سلوك عقلاني يهدف إلى تفادي الصراع مع طرف معين أو أطراف محددة، بغية إحلال السلام والوئام والانسجام مع الجهات التي قد تكون سبباً من أسباب التوتر والقلق، وإقناع الآخرين بأن النزاع والحروب يؤديان إلى الكثير من الخسائر المادية والبشرية". أما "غاندي" فيُعرِّف اللاعنف بأنه "سلوك لا ينطوي على حب من يحبوننا فقط؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث إن اللاعنف يبدأ من اللحظة التي نشرع فيها بحب من يكرهوننا". ويُعرِّف "جان ماري مولر" المفكر الفرنسي ظاهرة اللاعنف بأنها "ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه. ومثل هذا الاعتراف هو الذي يقدح شرارة اللاعنف التي تضع حداً للاستغلال والاحتكار والنزاع والحرب"(شارب: 1989، 2).

أما "جين شارب" فيُعرف اللاعنف بأنه "ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين انتهاج أساليب إنسانية سلمية، تعتمد على التهدئة والمهادنة والتنازل عن بعض الحقوق في سبيل التوصل إلى حل النزاعات التي تحقق طموحات ومصالح الأطراف المتخاصمة دون اللجوء إلى العنف كخيار لحل المشكلات والأزمات". واللاعنف هو أسلوب ذو طاقة كامنة كبيرة، للتحكم بالصراع بوساطة الاستعانة بأسلحة سيكولوجية، اجتماعية، اقتصادية، وسياسية. ويشتمل على الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف مثل الاعتصام والمسيرات ورفع الأعلام، وعدم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بدءاً من إنكار الشرعية وصولاً إلى العصيان المدني والتمرد، والهجوم اللاعنفي يتراوح من الإضرابات عن الطعام ووضع الحواجز وإقامة مؤسسات معتمدة على نفسها حتى إقامة حكومة منافسة وموازية. كما يعرف بأنه شن الصراع الحاسم على

الخصوم المعاندين من خلال التحكم المقصود والمخطط في أدوات القوة السياسية لتحطيم إرادة الخصم باستخدام أسلحة لاعنيفة قوية التأثير(شارب: 1989، 3).

يرى الباحث أنه يمكن تعريف اللاعنف على أنه مجموعة من الجهود المنظمة تقوم بها أفراد أو جماعات رفضاً لأمر قائم أو تعديلاً له أو استبداله بوضع جديد مستخدمة في ذلك أساليب سلمية أقرتها القيم الديمقراطية وفق الحريات التي أتاحتها ويتيحها الدستور الناظم للبلاد، وقد تكون مخالفة له بشكل مطلق.

1.9.2 العصيان المدني

أول من تعرض لفكرة حرب اللاعنف – وإن كان قد استعمل مصطلح العصيان المدني – هو الكاتب الأمريكي "هنري دايفيد ثوراو" في مقاله الشهير "العصيان المدني" المنشور في سنة 1849، وقد كتب مقاله الشهير هذا عقب امتناعه عن دفع ضرائب الحرب احتجاجاً على العبودية والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد المكسيك. ولم يكن الامتناع عن دفع الضرائب بالفكرة الجديدة وإنما استعملها مناهضو الاسترقاق وآخرون غيرهم، وكذلك لجأ "كارل ماركس" إلى هذه الفكرة حين حاول أن ينظم حملة لإقناع الأوروبيين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا عام 1848م. ويقصد بالعصيان المدني "الرفض الحاسم لأية مشاركة في أية وظيفة تؤدي ممارستها إلى الحفاظ على موقع الخصم المتمسك بجوره، كما سيرغم أي محتل على الرحيل عندما يعدم إمكانية إيجاد من يتعاون معه وييسر له مهامه". ويعتبر "المهاتما غاندي" أن العصيان المدني "التأكيد على حق يجب أن يعطيه القانون، لكنه يرفض إعطاءه"(كريدية: 2011، 163).

1.9.3 المقاومة اللاعنفية

تقوم على استخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه من خلال استخدام سلطة رديفة بأشكال لاعنفية، تنطلق من تأييد الرأي العام والتفافه حول قضيته .فالتظاهر والاعتصام والإضراب هي شكل احتجاج جماعي مارسته كل الشعوب، لكنه قد يتصاعد ليصل إلى حدود العصيان المدني الذي يتجسد في مقاطعة السلطة الاحتلالية والرفض الجماعي لها، من خلال التمنع عن دفع الضرائب وتعطيل الحياة اليومية والتعبير الإعلامي الجماعي الرافض في اجتماعات علنية للقيادات والمرجعيات(عبد الحكيم: 2009، 7).

1.9.4 العنف السياسي

نعرف العنف السياسي هو الاستخدام المنظم للقوة أو التهديد بها لتحقيق أهداف سياسية ضمن إطار قانوني، أو لحماية مصالح سياسية قائمة، قد تقوم بها أفراد أو جماعات أو نظام سياسي أو مؤسسات عامة.

1.10الدراسات السابقة

عمري آرينز، إدوارد إدي كوفمان، التأثير المحتمل للنضال اللاعنفي الفلسطيني على إسرائيل: دروس أولية وتوقعات مستقبلية، جامعة ميرلاند، نوفمبر 2011م.

تتناول الدراسة تحليلاً واقعياً لردود الفعل الإسرائيلية تجاه قيادة فلسطينية ثابتة محتملة، ونضال لاعنفي واسع النطاق يمكن أن يُصاغ في الغالب بتأثير ثلاثة متغيرات:

1. إقرار بالنجاح المتنامي للسبيل اللاعنفي على الصعيد الدولي.

2. التصورات الإسرائيلية الذاتية التي تعطي انطباعاً عن الاضطهاد في التاريخ اليهودي.

3. مدى الفعالية الملموسة للعملين العنفي واللاعنفي على امتداد الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني، خصوصًا من خلال التجارب في الإنتفاضتين الأولى والثانية.

وركزت الدراسة في تحليل العامل الأخير على ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً: مناقشة سريعة للتصورات والأفكار النمطية اليهودية – الإسرائيلية عن ماضي المقاومة الفلسطينية،

ثانيًا: يسعى الباحث بناء على الدروس المستفادة والآراء المجمَّعة، إلى تقييم الأثر المحتمل للمقاومة اللاعنفية على السلوك الإسرائيلي الرسمي والمجتمعي.

ثالثاً: وفي القسم الختامي، ومن خلال نظرة مستقبلية، سنجري تقييمًا لإمكانية أن تخلق إستراتيجية لا عنفية بيئة لحل مستدام نهائي بقيام دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع دولة يهودية لإسرائيل.

أحمد عبدالحكيم، وآخرون، حلقات العصيان المدني، (بيروت:الدار العربية للعلوم–أكاديمية التغيير،2007م).

رصدت الدراسة جذور "حرب اللاعنف" على مدار قرون، وإيجاد تعريف له. وقد سعت الدراسة لحصر المفاهيم المتعددة لمفهوم اللاعنف، كما تعرضت الدراسة لمحاولة فهم حركة المقاومة لطبيعة القوة السياسية ومحاولة التحكم فيها الأمر الذي يعني أنه لا بد من إدراك مصادر القوة السياسية، والمتمثلة في السلطة أو الشرعية، وتأتي أهمية الشرعية في كونها تدعم بقاء النظام من خلال الطاعة وليس الإجبار.

بينت الدراسة أن مصادر القوة السياسية هي الموارد البشرية، والمهارات والمعرفة، والعوامل المعنوية، والموارد المادية. كما اعتبرت حرب اللاعنف ضماناً للنجاح بالضبط مثلما لا يعد استخدام العنف ضماناً له، فحرب اللاعنف ليست طقوساً أو تعاويذ تتلى، بل تتشابه مع الحروب العسكرية في احتياجها إلى إستراتيجيات وتكتيكات وحسن إدارة للصراع وحشد للموارد، ولا توجد ضمانات بنصر محقق قصير الأجل، لأنها لا تختلف عن الحروب العسكرية التي بدورها لا تضمن النصر المحقق.

تتطرق الدراسة إلى التجارب التاريخية من تجارب الكفاح اللاعنفي والتي فشلت في تحقيق أهدافها، وأخرى نجحت في تحقيق إنجازات محدودة، وأخرى حققت إنجازات كلية، وفي بعض الحالات لم يدم الانتصار طويلاً لأن الناس لم يستخدموا هذا الأسلوب لتعزيز ومأسسة مكتسباتهم، أو لأنهم لم يقاوموا بفاعلية التهديدات الجديدة بشأن حرياتهم، وفي بعض الحالات حققت بعض الحملات نجاحات جزئية وهو ما كان يتطلب المزيد من الحملات لتحقيق الأهداف الكاملة.

جين شارب، الإنتفاضة والنضال بلا عنف،(بيت لحم: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف ، 1989).

يعرض جين شارب في هذه الدراسة إمكانية تحويل كامل النضال الفلسطيني إلى نضال بلا عنف، معتبراً أن هذا النضال من شأنه أن يمكن الفلسطينيين من إزالة التبرير للقمع الإسرائيلي وزيادة قوتهم الحقيقية والنسبية في الصراع، وأن الإستراتيجية الجديدة للنضال اللاعنفي سترفع من معنويات وأمل الفلسطينيين . وستجعل من الممكن للإسرائيليين المتعاطفين مع الفلسطينيين أن يعارضوا سياسة حكومتهم القمعية ويدعموا حق الفلسطينيين بالاستقلال.

يرى أن من المحتمل أن تبعث هذه الإستراتيجية الجديدة على خوف وغضب (وبالتالي العنف) أقل وعلى العكس من ذلك، فإنها ستلاقي تجاوباً من صفات إنسانية أخرى والتي أظهرها اليهود في مواقف متعددة ويؤكدون أنهم يؤمنون بها.

عبد الهادي خلف، المقاومة اللاعنفية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1988م).

سعت هذه الدراسة إلى مناقشة ظاهرة "العمل الجماهيري" وأشكال استخدامها كأداة نضالية من أجل التغيير، وضمن هذا الإطار تدعو الدراسة إلى الإمعان في الإمكانات الهائلة الكامنة في مختلف أشكال العمل الجماهيري بهدف السعي للاستفادة منها في النضال متعدد الأشكال الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم.

يعتبر المؤلف في مناقشته لإشكالية العنف واللاعنف أن المفاضلة بينهما عمل سفسطائي لا جدوى منه ما لم يكن مبنياً على تحليل دقيق لكل وضع مطلوب تغييره وللمعطيات الخاصة به وبأطرافه والخيارات المتاحة لها، في وضع تاريخي معين يكون العنف، بأشكاله، هو الخيار الوحيد المتاح أمام قوى التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي. بينما يكون العنف، نفسه، في ظرف تاريخي آخر خياراً غير عقلاني، بل وسبيلاً للتدمير الذاتي.

تنطلق الدراسة إلى عرض للمدارس المختلفة في حقل نظرية النزاع وأبحاث السلم لتعرض عدداً من التجارب التاريخية لاستخدام العمل الجماهيري بما في ذلك النضال الهندي من أجل الاستقلال. ونضال حركة الحقوق اللاعنفية للسود الأمريكيين، والمقاومة المستمرة لنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وتتناول الدراسة نماذج من تجارب المقاومة اللاعنفية في المنطقة العربية، بما في ذلك

نجاح الحركة الجماهيرية في السودان في إسقاط الحكم العسكري مرتين (1964 و1984)، ودور الحركة الجماهيرية في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين.

تعرض الدراسة المؤثرات الفكرية المختلفة التي أسهمت في إعطاء العمل الجماهيري مضامينه الراهنة، ومن بينها: فلسفة اللاعنف كما طورها غاندي ومارتن لوثركنغ، وتجارب النضال المطلبي للطبقة العاملة، وانعكاسات نمو الحركة العالمية المناهضة لسباق التسلح، وتناقش الدراسة عدداً من الأطروحات السائدة في مجال البحث العلمي حول العمل الجماهيري وحول المقاومة اللاعنفية وخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الإستراتيجية، والتكتيك، ومستلزمات بدء هذه المقاومة.

1.11تعقيب على الدراسات السابقة

يمكن تلخيص مضمون مجمل الدراسات السابقة على أساس فكرة أن اللاعنف يجب أن يتأسس على فلسفة وعلى إستراتيجية، وعلى ضرورة بناءُ فلسفة لاعنفية وابتكار إستراتيجية للعمل اللاعنفي، وإذا كان على هذين المجالَين – الفلسفي والإستراتيجي– أن يكونا متمايزَين في وضوح، فيجب عدم الفصل بينهما؛ إذ إن هناك اتصال بين أحدهما والآخر.

إن أي مشروع لإدارة المقاومة اللاعنفية يستوجب تعزيز البُنى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون أن يتم الوقوع في تناقضات التمركز البيروقراطي الذي تتصف به إدارةُ العديد من القوى التي تتبنى إدارة المقاومة اللاعنفية وهو ما لم تتطرق إليه هذه الدراسات، كما لم تتناول مجمل هذه الدراسات الآليات المناسبة للحالة الفلسطينية المحاصرة بالإكراه الاجتماعي والسياسي، كما لم تتعرض للسبل المناسبة لإمكانية التعايش المتناغم مع ثقافة المجتمع الفلسطيني

الذي تشبع بفلسفة النضال المسلح، أو الطريقة المثلى لإقناع الفلسطينيين أن تبني المقاومة اللاعنفية ليس فيه مساسٌ بمآثرهم النضالية ومناقبهم الشجاعة.

إن العوامل الإنسانية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية أيضاً، من شأنها أن تفرض على الإنسان الذي يناضل بالطريقة اللاعنفية حدودًا لا يمكن له تخطِّيها، فلم تتطرق الدراسات إلى هذه الحدود أو التقنيات المناسبة التي تصلح مع العدو الإسرائيلي المدجج بالعنف والكراهية والتأييد الأوروبي والأمريكي.

الفصل الثاني: المقاومة اللاعنفية

- مقدمة
- المبحث الأول: المفهوم والشرعية
- المبحث الثاني: أساليب اللاعنف والمفكرون الرواد
- المبحث الثالث: المقاومة اللاعنفية في إطار الممارسة

2.1 مقدمة

منذ بدء تشكل المجتمعات الإنسانية على الأرض ولدت ظاهرة العنف، وبدأت تأخذ أشكالاً مختلفة وأنواعاً متعددة بتطور التركيبة المجتمعية وبتعقدها، كان أظهرها على الإطلاق العنف السياسي المعروف تاريخياً منذ نشأة المجتمعات، تمثل مضمونه في الصراع من أجل البقاء، لكنه أصبح يمثل ظاهرة منذ أن بدأت المجتمعات تأخذ شكلاً منظماً تتصارع في دوائره المصالح المختلفة، مثلت المصالح الاقتصادية الأساس والجوهر والمحور الرئيسي لهذه الصراعات.

يرجع أساس العنف السياسي إلى قضايا الظلم والقهر الاجتماعي، أو في ما يتعلق بالسلطة السياسية والحكم، وما تستعرضه الدراسة في هذا الفصل هو محاولة بناء نظري لمفهوم المقاومة اللاعنفية.

المبحث الأول: المفهوم والشرعية

كانت صفة الصراع ملازمة للمجتمعات منذ بدء تشكيلها، حيث كان الهدف الأساسي التي قامت عليه هذه الصراعات هو الصراع من أجل البقاء، وقد تنوعت هذه الصراعات في أساليبها ما بين العنف واللاعنف.

يتناول هذا المبحث عرض وتتبع التأصيل النظري لمفهوم العنف السياسي، واللاعنف في مجال علم السياسة، والعنف بين الشرعية والإرهاب.

2.1.1 مفهوم العنف السياسي

قبل البدء بتعريف العنف السياسي يتوجب علينا وضع تعريف لمفهوم العنف بصفته المجردة، فالمفهوم اللغوي للعنف كما عرفه القاموس الفرنسي على أنه "كل ممارسة للقوة عمداً أو جوراً"، وكلمة عنف Violence مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة، أي أن مصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة أكثر شمولية من العنف، إلا أن العنف من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما(قبي: 2002، 102).

أما في اللغة العربية فهي مشتقة من(ع–ن–ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه يعنف عنفاً وعنافة، وأعنفه، وعنفه تعنيفاً، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنف الأمر أخذه بعنف(ابن منظور: 2009، 3132).

أما اصطلاحاً فيعرفه عالم الاجتماع الأمريكي H.Nieburg "هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف، أو ضحايا مختارة، أو ظروف بيئية، أو وسائل وأدوات"، أما

"H.Greham" فقد عرفه على أنه "سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم، وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعاً جماعياً أو فردياً"(حريز: 1996، 48).

وتعرِّف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه "الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي، ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان". وقد حددت المنظمة وجود ثلاثة أنماط للعنف هي(منظمة الصحة العالمية: 2002، 5):

(1) العنف الموجه للذات.

(2) العنف بين الأشخاص.

(3) العنف الجماعي ويقسم العنف الجماعي بدوره إلى عنف اجتماعي وسياسي واقتصادي.

كما ويعرف العنف على أنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها للتأثير في أفعال الأشخاص الآخرين أو لجعلهم يتجاوبون معه"(Rupensionghe: 1999, 23)، وهناك من يضيف إلى الاستخدام الفعلي للقوة التهديد بها على نحو أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها.

ومن التعريفات الأخرى تعريف محمد عابد الجابري حيث عرفه "بأنه عنف منظم مخطط له، ليس فقط من أجل أن ينجح في عملية معينة بل أيضاً من أجل أن يستمر"(الجابري: 28 فبراير 2008).

يتميز العنف من القوة في كون العنف يستخدم لوصف أفعال غير شرعية، وغير قانونية، واستبدادية، وعدوانية، ولا يمكن التنبوء بها، بينما تستخدم القوة في معظم المجتمعات لوصف أفعال

أجهزة الحكومة المنفذة للقانون، ويتم تعريف القوة كأفعال شرعية، منظمة، وتشكل رد فعل، ولها طبيعة دفاعية(Nessa: 4 July 2009).

وتأخذ تعريفات العنف اصطلاحياً ثلاثة اتجاهات أساسية هي(إبراهيم: 1999، 22):

الاتجاه الأول: هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالذات أو بالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، وعلى هذا الأساس، فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الاتجاه الثاني: هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذا يطلق عليه اسم العنف الكلي ويتخذ عدة أشكال منها، غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل.. الخ) لقطاعات عريضة من المواطنين، والتبعية على المستوى الخارجي.

وتتوقف درجة العنف على عدة عوامل مختلفة لعل أهمها(أحمد: 19 فبراير 2010):

1.شدة العنف: بمعنى حجم التخريب والأضرار التي يتسبب فيها أعمال العنف من تدمير للبنى الاقتصادية والمؤسسات السياسية والخسائر البشرية.

2.مجالات العنف: أي القطاعات التي يشملها العنف كالمؤسسات الحكومية والسكان المدنيين ويرتبط بهذا العامل مدى المشاركة فيه من الجماعات أو التنظيمات داخل الدولة.

3. زمن العنف: أي المدة التي تستغرقها عمليات العنف ويرتبط بهذا العامل إلى حد كبير على القوة النسبية للجماعات المتصارعة، ومدى قدرة كل طرف على حسم الصراع لصالحه ويتناسب ذلك طردياً مع طول مدة العنف، أما إذا كانت الحكومة طرفاً في العنف فإنها تستطيع أن تحسم الصراع لصالحها بسبب القوة التي تمتلكها مؤسساتها الأمنية.

وقد عرف "تيد هندريش" "العنف السياسي بأنه اللجوء إلى القوة التي يبررها القانون ضد الأفراد لإحداث تغيير سياسي في النظام أو أشخاصه، ولذلك فهو موجه أيضاً لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع"(هندريش: 1986، 32).

أما حسنين توفيق إبراهيم، فيعرف العنف السياسي على أنه "السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني المنظم أو غير المنظم"(إبراهيم: 1988، 52).

كما يعرف العنف السياسي في أبسط تعريفاته بأنه "استخدام القوة الفيزيائية للتأثير في علاقة السلطة بالدولة والمجتمع"(إلياس: 2012).

وتطلق عبارة العنف السياسي على الأعمال والممارسات الموجهة من قبل الدولة أو منظمات سياسية ضد الأفراد أو المجموعات الخاضعة تحت سيطرتها، ويرتبط العنف السياسي بالوضع السياسي الذي يعيشون في ظله(النشاشيبي: 1999، 2). كما ويعتبر العنف السياسي من جهة أخرى بأنه "توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها، وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة، كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه"(عودة: 2007).

في ظل هذه التعريفات التي تناولت مفهوم العنف السياسي من الملاحظ وجود شبه اتفاق بين الباحثين في ظاهرة العنف السياسي بأن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية(قبي:2002، 104).

بعد استعراض هذه التعريفات التي تناولت العنف السياسي، يتبين لنا أن العنف السياسي يتسم بثلاث سمات رئيسية وهي:

1. استخدام القوة.

2. أهداف سياسية.

3. يستند إلى القانون في بعض أساليبه والبعض الآخر يتجاوزه.

ويمكننا تعريف العنف السياسي على أنه هو الاستخدام المنظم للقوة أو التهديد بها لتحقيق أهداف سياسية ضمن إطار قانوني، أو لحماية مصالح سياسية قائمة، قد تقوم بها أفراد أو جماعات أو نظام سياسي أو مؤسسات عامة.

من ناحية أخرى، فقد تعددت الاتجاهات المفسرة للعنف السياسي، والتي تمثلت في(Johnson: 1970, 27):

1.**الاتجاه الماركسي:** حيث ركز على عنصر الاستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد والسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الطبقات الأخرى، إلا أن العلاقة بين الاستغلال والعنف ليست ثابتة بل تتوسطها بعض المتغيرات مثل الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والقيادة.

2.**الاتجاه الوظيفي:** ويفسر وجود العنف السياسي لوجود حالة من العجز في أبنية النظام السياسي لا تستطيع معها القيام بوظائفها بفاعلية، فتفتقد القدرة على التأقلم والتكيف مع المتغيرات الجديدة التي قد يكون مصدرها داخلياً أو خارجياً، والتي تتضمن مزيداً من الضغوط على النظام القائم، وقد يلجأ النظام إلى القوة والإكراه لمقاومة هذه الضغوطات والتحكم فيها، مما يزيد من إحساس المواطنين بفقدان شرعية النظام وزيادة انخراطهم في أعمال العنف المضادة له.

3.**الاتجاه السلوكي:** يركز على مقاومة الإحباط المولد للعنف، وثمة العديد من العوامل المؤدية للإحباط كاتساع الفجوة بين ما يتوقعه المواطنون وبين ما يحصل فعلاً، واتساع الفجوة بين شعارات النظام وممارساته، أو وجود أزمة حادة مثل هزيمة عسكرية أو أزمة اقتصادية.

في ذات السياق يمكن التمييز بين عدة أشكال رئيسية من أشكال العنف السياسي وهي:

1.**العنف الحكومي:** وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة وذلك لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس والمخابرات والقوانين الاستثنائية(العبادي: 30 أبريل 2010).

2.**العنف الشعبي:** وهو العنف الذي يمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي، وتتمثل أهدافه في ممارسة الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي للاستجابة لمطالب فئوية تخص فئات بعينها أو عامة تخص المجتمع بأسره أو لإجباره العدول عن قرارات سياسية اتخذها أو يزمع اتخاذها وترى بعض القوى السياسية والاجتماعية أنها تلحق أضراراً بمصالحها وقد يكون هدفه الإطاحة بالنظام السياسي برمته(بوشناقة وقبي: 2004، 128).

3.**عنف الأجنحة:** وهو العنف الذي يرتبط بين أجنحة متصارعة داخل المجتمع للسيطرة على النظام السياسي أي الوصول للحكم(الشيمي: 19 مايو 2010)، وهو مرتبط بعمليات التطهير والانقلابات والاعتقالات داخل المناصب القيادية وأعمال القتل والإعدام لشخصيات بارزة داخل الجماعة الحاكمة.

4.**العنف المجتمعي:** وهو العنف الذي يقوم بين فئات المجتمع دون أن يكون هناك تدخل للحكومة فيه(طه: 2003، 16)، أي عنف يقوم بين جماعات مختلفة فكرياً أو مذهبياً داخل المجتمع من أجل السيطرة أو الحفاظ على البقاء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو دينياً، وللعنف المجتمعي أشكال متنوعة وهي(عطوان: 2006، 33):

أ. **العنف الفئوي:** وله وجهان طائفي والآخر عرقي، ومظاهره عديدة تبدأ من النكتة البسيطة التي تزدري بالآخر، مروراً بالتكفير والإشاعة وانتهاءً بالتصفية الجسدية الفردية والتهجير الفردي، والتي في مجملها وإن كانت مظاهر اجتماعية فلها أيضاً أبعادٌ سياسية.

ب. **العنف الناجم عن الفقر والعوز:** والتي يكون فيها الأفراد أكثر استعداداً للانخراط في أعمال عنف منظمة ضد أي هدف كان.

ت. **التمرد:** ينشأ عندما تشعر مناطق معينة بوجود حرمان مقصود في الخدمات والامتيازات، وإن ترافق هذا الشعور مع تمايز فئوي فذلك سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية.

ث. **عدم وجود الاستقرار السياسي والوضوح المستقبلي:** غالباً ما تستشعر بهذا الأمر الفئات المثقفة التي لا تجد وسيلة أو أملاً في تغيير واقعها أو الواقع العام السائد.

وفي هذا الإطار وضعت أشكال العنف السياسي في ثلاثة مؤشرات أساسية هي(إبراهيم: 1999، 56-57):

1. العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان: ويشمل أحداث العنف غير المنظم، كالمظاهرات المعادية للحكومة وأحداث الشغب والإضرابات.

2. العنف الثوري: ويتضمن الأعمال العنيفة المنظمة التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين كالثورات وحملات التطهير.

3. أعمال التآمر والتخريب: وتتضمن أعمال العنف المنظمة التي تتسم بدرجة من السرية، كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات.

4. الحروب الداخلية: وتتضمن أعمال العنف التي تتسم بدرجة من التنظيم وبمشاركة شعبية أوسع وتهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم كالثورات والأعمال الإرهابية الكبرى وحروب العصابات.

كما ويمكن تحديد أهم أشكال مشاهد العنف السياسي في الأشكال التالية(قبي: 2002، 106-107):

1.الاغتيالات ومحاولات الاغتيال.

2.الانقلابات أو محاولات الانقلاب.

3.التمرد.

4.عمليات الاعتقال لأسباب سياسية.

5.الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية.

6.استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي.

7.أعمال الشغب العامة أو المحدودة.

وبشكل عام وعلى اختلاف النظم وواقعها من حيث درجة الاستقرار تسعى القوى التي تمارس العنف السياسي إلى تحقيق أهداف تختلف طبقاً لطبيعة تلك القوى وحدود قوتها وموقعها من السلطة السياسية ويمكن تصنيف هذه الأهداف طبقاً لعدة معايير على النحو التالي:

معيار الموقف تجاه الوضع القائم: إن هدف أي نظام سياسي هو الاستمرار في الحكم، وإذا فشل في تحقيق الاستمرار عن طريق تدعيم أسس شرعيته ومصادرها وتطوير مؤسساته، لتتمكن من استيعاب القوى الجديدة الراغبة في المشاركة في السلطة، فإنه غالبا ما يلجأ إلى استخدام القوة لضرب القوى التي تمثل تحدياً له بقصد تحجميها، أما القوى التي تشعر أن النظام لا يعبر عن قيمها ومصالحها ولا يسعى إلى تحقيق أهدافها فإنها قد تسعى إلى تغييره بالقوة، وقد يكون التغيير جزئياً، أي تغيير بعض السياسات أو القرارات أو الأشخاص أو المواقف، أو يكون التغيير كلياً بمعنى تغيير النظام برمته (النخبة، المؤسسات، التوجهات، السياسات) واستبداله بنظام آخر(طه: 2003، 17-20).

معيار الشرعية الاجتماعية: يختلف الباحثون في تكييف أهداف العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة، فيرى البعض أن العنف عمل غير شرعي، يمثل اختراقا للحدود المقبولة لاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية، ولذلك فهو ظاهرة سيئة وغير مرغوب فيها، ومن ثم فأهدافه غير شرعية أي لا يقرها الوعي الجماعي، بينما يرى آخرون أن العنف وسيلة شرعية لتحقيق أهداف شرعية، فقد لا يوجد طريق سوى العنف للتخلص من أوضاع ظالمة وبائدة ومختلة من قبيل حق الشعوب بالتحرر من الاستعمار، وتغيير الأنظمة المستبدة(الغزالي: 1987، 56-57).

معيار المشروعية الدستورية: المشروعية هي اتفاق الممارسات السياسية مع الإطار الدستوري – القانوني السائد في المجتمع، فالفعل يصبح مشروعا عندما يأتي مستندا إلى نص دستوري أو قانوني، ويوصف بعدم المشروعية عندما لا يكون كذلك، وقد يكون القرار أو الفعل مشروعا أي مطابقا للقانون وفي إطاره، ولكنه غير شرعي، أي لا يحظى بقبول ورضا المواطنين، ويرى البعض أن العنف وسيلة لتحقيق أهداف مشروعة –أي يقرها القانون– وعادة ما يركز المساندون والمؤيدون للنظام على فكرة المشروعية لتبرير ممارسات النظام، وتطرح في هذا السياق أهداف مثل: حفظ الأمن العام والقانون، والقضاء على العابثين، ويرى آخرون أن لجوء النظام السياسي إلى استخدام العنف على نطاق واسع أمر غير شرعي، أي لا يقبله الرأي العام، ومن ثم فإن القوانين التي تضفي على ممارسات النظام العنيفة صفة المشروعية تعتبر أيضاً غير شرعية(Easton: 1965, 278-284).

معيار نوع الهدف وطبيعته: قد تتعلق أهداف العنف بنظام الحكم مباشرة كالسعي إلى السيطرة على السلطة أو تغيير بعض سياسات النظام أو إزاحة بعض الشخصيات من النخبة الحاكمة أو المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار، وقد يكون العنف من جانب النظام للتخلص من القوى

المعارضة له، وقد يكون للعنف أهداف اقتصادية واجتماعية كالمطالبة بإحداث تغييرات تتعلق بأسس الثروة وتوزيعها والدخل في المجتمع(طه: 2003، 17-20).

2.1.2 العنف بين الشرعية والإرهاب

ليس هناك اتفاق في القانون الوضعي على جواز العنف وشرعيته أو عدم جوازه، فهناك من يذهب إلى انّه سلوك مخالف للقانون وأنّه جريمة سياسية تستوجب المؤاخذة والتجريم والعقاب، وهناك من يحدد شرعية العنف السياسي استناداً إلى طبيعة النظم السياسية، ففي دول التعددية السياسية يعد العنف الذي يمارسه المواطنون أو فئات معينة استخداماً غير مشروع للقوة، لأنّه يمثل خرقاً للقانون وتخطياً للمؤسسات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وليس العنف مرفوضاً على الدوام، وهذه الحقيقة غير مختلف عليها بين التشريع الديني (الإسلامي) والتشريع الوضعي، فالفقه الإسلامي يبيح اللجوء إلى العنف بشروط لمواجهة الحاكم الظالم، ولممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدفاع عن حقوق الشعب والتشريع والعقيدة الإسلامية(يسري: 1993، 47).

أما التشريع الوضعي، فانه لا ينكر حق اللجوء إلى العنف، لان العنف ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام، بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية، وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في تاريخ الإنسانيّة التي لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف، ولهذا يرى البعض أن العنف السياسي أحد أساليب بل ربما الأسلوب الوحيد للتغيير السياسي والاجتماعي عندما لا توجد مسالك سلمية وفعالة للتغيير، ومن هنا فإن قبول أو رفض العنف السياسي ليس قضية أخلاقية فحسب، ولكن يتوقف على الموقف والموقع من النظام السياسي(يسري: 1993، 47).

إن اللجوء إلى العنف كرد فعل على عنف تمارسه الدولة هو نموذج من ممارسة العنف المشروع وهو العنف المسمى بالعنف المحرر الذي يكون رد فعل على العنف القاهر، وهناك محفزات ودوافع للجماعات السياسية والإيديولوجية المختلفة تدفعها للشروع بممارسة العنف أو التهديد به تشكل أرضية الانطلاق نحو العنف السياسي، لإرغام السلطة الحاكمة على تعديل سياستها أو تبديل أساليبها أو دفعها للرحيل، هذه العوامل أو الدوافع يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات(الشيمي: 2011):

أولاً: المجموعة السياسية: وتتمثل في استبداد النظام السياسي ودكتاتورية الحكم وعدم وجود مشاركة شعبية، وحرمان القوى السياسية من حرية العمل والتعبير، وافتقاد المؤسسات الشرعية التي توصل صوت الجماعات السياسية إلى السلطة، اعتماد الدولة أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب والاغتيالات والسجن والإعدام، انسداد آفاق التغيير وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية، غياب الحوار الوطني وعدم وجود إجماع وطني حول القضايا الأساسية والمصيرية.

إن التناقض الفاضح بين ما تتبناه مواثيق النظم السياسية من مبادئ، وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة، وبين ما تتم عنه سلوكياتها الفعلية التي ترقى إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات(منصور: 2003، 244-245)، في ظل افتقار النظام السياسي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات شاملة ورادعة تعتبر دافعاً رئيسياً للعنف السياسي(السلطان: 2003، 54-55).

ثانياً: المجموعة الاقتصادية: وتتمثل في غياب العدالة الاجتماعية وتزايد التفاوت الطبقي، عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج، إخفاق التنمية واحتكار السلطة ومقربيها للثروة والفعاليات الاقتصادية.

ثالثاً: المجموعة الفكرية: وتتمثل في تزايد السخط وعدم الرضا من جانب الجماعات السياسية على السلطة بسبب افتقاد الأخيرة للشرعية أو المشروعية، الأزمة الحضارية أو أزمة الهوية، تبعية النظام السياسي للخارج، تفريطه بالحقوق القومية أو الوطنية أو الإسلامية وعجزه عن صيانة الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد.

رابعاً: المجموعة الاجتماعية: وتتمثل في ظهور القوى المهمشة التي تعيش الاغتراب وتشعر بعدم اكتراث السلطة لمصيرها وإهمالها إياها، استشراء الفساد الأخلاقي والقيمي وسيطرة ثقافة الاستهلاك، عجز الدولة عن استيعاب واحتواء القوى الاجتماعية الجديدة، فقدان المشروع الوطني أو القومي أو الإسلامي الذي يحظى بالشرعية والإجماع ويحقق الطموحات.

علاقة العنف السياسي بالإرهاب السياسي

ترتبط مشروعية العنف السياسي من عدمها بالحد الفاصل ما بين مفهوم الإرهاب ومفهوم العنف السياسي، فالإرهاب السياسي عرف كفعل وعمل على أنه إدخال الهلع وإرعاب الأفراد والجماعات، والاستحواذ على ممتلكاتهم المادية والرمزية، من خلال ما تخلفه هذه الأفعال من نتائج مرعبة، تؤثر على نفسية الأفراد والجماعات، لكن من بين الصعوبات التي تواجهنا في هذه المسألة هو تداخل كل من مفهومي الإرهاب والعنف السياسي، لاكتسائهما نفس الدلالة فيصبح الإرهاب هو العنف السياسي ويتماثل معه في الهدف والغاية، وقد يتمايزان في المضامين والقيم، فيصبح الإرهاب عملاً مجرماً وهمجياً مخالفاً لقيم وأعراف المجتمعات ويجسد ممارسات بربرية لا إنسانية، بينما يظل العنف السياسي مشروعاً ومقبولاً من طرف المجتمع، ومع ذلك يظل الأمر غير جلي، فالإرهاب كفعل يعتمد على العنف كوسيلة لتحقيق أهدافه ومبتغياته، فيضحى العنف مماثلاً ومرادفاً للإرهاب، كما أن العنف المشروع قد يتحول برهة إلى ممارسات إرهابية ذات طابع همجي(مقتدر: 2008).

إن إشكالية التفريق بين الإرهاب والعنف السياسي تتطلب وضع خطوط عريضة للتفريق بينهما، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية(الغزال: 1990، 37):

1.لا يخضع الإرهاب لأي قانون أو اتفاقية أو مبدأ، على عكس العنف السياسي المشروع الذي تقره القوانين حفاظاً على المصلحة العامة.

2.يتميز العنف السياسي بالطابع الجماعي، بينما الإرهاب يكون إما فرديا، أو ينفذ عبر مجموعات صغيرة.

3.إن الميدان الجغرافي للعنف السياسي معروف ومحدد، عكس الإرهاب فهو بدون ميدان ولا جغرافية.

4.اتساع حجم ما يمكن أن يترتب عن الإرهاب من فوضى ورعب وهلع وخوف، والذي ينعكس على الأفراد والجماعات، على عكس العنف السياسي.

2.1.3 اللاعنف ومجال علم السياسة

لقد عُرف اللاعنف ضمن تعريفات عديدة سواءً أكانت في علم السياسة أم في علم الاجتماع، وكل فريق فسره بحسب نظرته إلى المصطلح من وجهة نظره، فعلماء السياسة تناولوه من جانب سياسي وعلماء الاجتماع عرفوه من جانب اجتماعي ونادراً ما نجد تعريفاً شاملاً أحاط بالموضوع من بعديه الاجتماعي والسياسي، ولتركيزنا على الجانب السياسي سنأخذ تعريف اللاعنف الذي جاء في الموسوعة السياسية لمبدأ اللاعنف حيث عُرف على أنه "سلوك سياسي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية على التحكم بالذات وعن المعرفة الصارمة والعميقة للنفس"(الكيالي: 1978، 320).

يعرف البروفيسور "جين شارب" المقاومة اللاعنيفة على أنها أسلوب يستطيع به الناس الذين يرفضون السلبية والخضوع، والذين يرون أن الكفاح ضروري أن يخوضوا صراعهم بدون عنف، وهو ليس محاولة لتجنب أو تجاهل الصراع، بل هو استجابة لمشكلة كيفية العمل بفعالية في مجال السياسة، لاسيما كيفية استخدام القدرات بفعالية(الجابري: 2008).

ثمة من يرى أن مفهوم اللاعنف هو مفهوم "مقاوم" يتضمن رفض الرد على العنف بالعنف، أي الخروج من سلسلة الصراع المبني على العنف والعنف المضاد، وهو بلورة لأقصى درجات الإنسانية وأرقاها يجسد ممانعة حقيقية صارمة من خلال اللاتعاون مع كافة الأشكال المؤدية إلى الظلم، إن عملية رفض تبني خيار العنف يعني رفض الخضوع لمنطق العنف والرد عليه بمثله. لأن الخروج من دائرة ردود الأفعال يعني الانتقال إلى مستوى آخر من المنطق وفهماً أعلى للعلاقات الاجتماعية(كريدية: 2008).

يرى الباحث أنه يمكن تعريف اللاعنف على أنه مجموعة من الجهود المنظمة تقوم بها أفراد أو جماعات رفضاً لأمر قائم أو تعديلاً له أو استبداله بوضع جديد مستخدمة في ذلك أساليب سلمية أقرتها القيم الديمقراطية وفق الحريات التي أتاحتها ويتيحها الدستور الناظم للبلاد، وقد تكون مخالفة له بشكل مطلق.

إن ظهور السلوك العنيف في غالبية المجتمعات الإنسانية في العالم يدفع البعض إلى التصور بأن العنف جزء موروث من الطبيعة البشرية، لكن آخرين ينظرون إلى الأمر بشكل مختلف، فهناك مثلاً من يقول بأن النهج العنفي في السلوك البشري هو ظاهرة حديثة نسبياً ظهرت قبل أقل من عشرة آلاف سنة، ولم تكن حاضرة في المجتمعات البشرية إلا بعد توطنها وبنائها للمساكن والتجمعات

الحضرية وهي لا تتخذ إلا صورة واحدة، ولكن بعدما توسعت الحياة وتوسعت مفاهيمها أصبح للمفهوم أشكال عدة متداخلة في كل مصافي الحياة ومن هذه الأشكال(الجابري: 2008):

1.**اللاعنف الديني:** إن مبدأ اللاعنف إنما هو مبدأ ديني أطلقته الأديان، كما أن اللاعنفيين في غالبيتهم العظمى من المتدينين بغض النظر عن كون أديانهم سماوية أم غيرها.

2.**اللاعنف السياسي:** وهو ما انحصر نطاقه في ميدان علاقة الإنسان بالدولة وكيف يمكن أن تكون شكل هذه العلاقة والأسس التي تربط الفرد معها.

3.**اللاعنف الاجتماعي:** ويتمثل فيما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان سواء على صعيد الأسرة، أو المجتمع.

2.1.4 اللاعنف والسياسة في المجتمعات

تتخذ بعض الجماعات أو الحركات من العنف وسيلة للوصول إلى التغيير السياسي أو الاجتماعي أو الحضاري وفق المبدأ الميكافيلي (الغاية تبرر الوسيلة)، هذا المبدأ قائم على انتهاز الفرص لتحقيق الغايات بأي وسيلة كانت حتى لو كانت هذه الوسيلة تتناقض مع الغاية المنشودة، وبهذا المنهج تصبح الوسيلة أهم من الغاية، وذلك ما يرفضه علم السياسة على اعتبار أن الوسيلة يجب أن تتطابق مع الغاية وتخدمها لا العكس، ولا تقف الإشكالية في العنف من ناحية تبرير الوسيلة وخطأ هذا المبدأ، بل تتعدّى إلى خطورة العنف كوسيلة وسلاح ذي حدّين يمكن أن ينقلب على صاحبه ويقضي عليه، إذ إن العنف هو بحدّ ذاته من الوسائل الخطيرة التي يمكن أن تقضي على الغاية وتحوّلها إلى هامش في طريق الحركة؛ لأن جوهر فعل العنف نفسه إنما تسيره مقولة الغاية والوسيلة

ولكن الغاية محاطة بخطر أن تتجاوزها الوسيلة التي تبرّرها والتي لا يمكن الوصول إليها من دونها(الكيالي: 1987، 324).

"وتنبع خطورة العنف من كونه يتجاوز كل الوسائل الأخرى ويصبح الوسيلة الوحيدة التي تسيطر على السلوك الحركي، ومن ثم يستنفد العنف الغاية ويحتويها ليصبح هو الهدف الأول والأخير، ذلك أن خطر العنف حتى ولو تحرّك بشكل واع ضمن إطار غير متطرّف يطال أهداف المدى القصير وسيكمن على الدوام في أن واقع الوسيلة تغلب الغاية، فإن تحقّق الغايات بشكلٍ سريع سينجم عنها إدخال ممارسة العنف في صلب الجسم السياسي كلّه. والأخطر من ذلك هو ذلك التحول الدراماتيكي الذي يمكن أن يحققه العنف عندما يعجز كوسيلة أساسية عن الوصول للغاية المنشودة، حيث تتحوّل بالتدريج أدوات العنف إلى غايات أساسية للتدمير الذاتي والخارجي فيفقد النظام قدرته على إعادة التوازن الداخلي والحفاظ على التماسك وبالتالي تفقد سلطتها الداخلية وشرعيتها الشعبية"(مرتضى: 1419هـ).

إن الدافع الرئيسي لكثير من الجماعات في اتخاذ العنف كوسيلة لعملية التغيير هو إحداث تغيير سياسي سريع يضمن للجماعة الوصول للسلطة ومن ثم تحقيق غاياتها السياسية أو الدينية أو الأيديولوجية، وهذا الأمر ينطوي على ثغرات جوهرية تقوض مستوى الأداء الذي اجتهدت فيه الحركة حتى ولو كان ناجحاً على مستوى التغيير الآني، لكنّه سوف ينقل العنف إلى المراحل البعدية وإحداث تغيير قسري تفرضه على الآخرين لتحقيق غاياتها، الأمر الذي لا تستطيع الطبيعة الإنسانية تحمّله، وحينها تفشل الحركة في تحقيق غاياتها المنشودة، لذلك تفشل أغلب الثورات التي تصل إلى السلطة بالعنف في ترويج مبادئها شعبياً فتتخذ العنف وسيلة مرة أخرى لفرض مبادئها قسراً، وعندما يصبح

العنف الذي كان وسيلة هو المحور الوجودي المحرّك للجماعة تفقد الأخيرة مقوّماتها الذاتية وبالتالي تفقد الأسس الشرعية والوجودية التي قامت عليها(مرتضى: 1419هـ).

وبذلك تساهم تقنيات اللاعنف السياسي بعكس التأثيرات المركزية لأعمال العنف في تحويل المجتمع السياسي إلى ديمقراطي يمتلك وسائل يستطيع بها الحصول على حرياته والدفاع عنها ضد الحكام الدكتاتوريين، وفيما يلي جملة من إيجابيات التأثيرات السياسية للاعنف السياسي(شارب: 2003، 34):

1.إكساب المواطنين ثقة بأنفسهم في تحدي تهديدات النظام الحاكم وفي تحدي قدرته على فرض أساليب الاضطهاد العنيفة.

2.توفر المقاومة اللاعنفية أساليب لمقاومة السيطرة غير الديمقراطية من قبل أي مجموعة دكتاتورية.

3.استخدام أساليب المقاومة اللاعنفية في التأكيد على ممارسة الحريات الديمقراطية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة، والمنظمات المستقلة، وحرية التجمع لمواجهة السيطرة القمعية.

4.إحياء وولادة المجموعات المستقلة ومؤسسات المجتمع التي هي بمثابة مؤسسات الحياة للديمقراطية بسبب قدرتها على تحريك قدرة المواطنين، وفرض قيود على سلطة أي حاكم دكتاتوري في المستقبل.

5.توفر المقاومة اللاعنفية وسائل يستطيع المواطنون من خلالها حشد القوة في مواجهة الأعمال القمعية لشرطة وجيش الأنظمة الدكتاتورية.

6.الحد من استمرار النظام الحاكم في السيطرة وتهديد قدرتها على الاستمرار من أجل خدمة أهداف الديمقراطية.

إن مفهوم المقاومة اللاعنفية انقسم في معناه السلوكي ما بين المجتمعات المستقرة وذات المرحلة الانتقالية، فالمعاني المنبثقة عن المجتمعات والنظم المستقرة تميزت بارتباطها بالصفة المستقرة للنظام، وبنوع محدد من الأهداف الكامنة وراء ممارسة العنف التي ارتبطت بشكل النظام السياسي وطبيعة أيديولوجيته وبنمط سياساته الاقتصادية والاجتماعية، أما في النظم الانتقالية التحررية منها تحديداً فمن الواضح أن نوعية الأهداف الكامنة وراء استخدام العنف السياسي تتولد نتيجة ظروف مغايرة مرتبطة بطبيعة التناقضات التي تفرزها المرحلة الانتقالية، والمتمحورة حول الوجود السياسي للكيان نفسه وصيغة هذا الكيان وشكله والأهداف العليا الأخرى المرتبطة بالتحرر والاستقلال ووسائل تحقيقها (إبراهيم: 1992، 50-58).

نخلص القول إلى أن المقاومة اللاعنفية أو السلمية هو مصطلح يهدف في معناه إلى التغيير والتبديل في قرار معين أو موقف معين أو نظام كامل بأكمله، وهو يتقاطع مع العنف في هذه النقطة ويختلف في كونه يتبع أساليب لا عنفية، أساليب سلمية الطابع أقرها الدستور في الحريات الممنوحة لأفراد المجتمع، وخارجة عنه في بعض السلوكيات كالعصيان المدني وعدم الالتزام بواجبات المواطنة.

المبحث الثاني: أساليب اللاعنف والمفكرون الرواد

2.2.1 سمات المقاومة اللاعنفية

تتسم المقاومة اللاعنفية بسمات تميزها عن المقاومة العنفية وعن غيرها من الوسائل التقليدية المتعلقة بالحوار وتسوية النزاعات من حيث أنها:

1.**فوق دستورية:** لا تنفذ إلى الخصم عبر القنوات السياسية الدستورية التي يحددها (وإن كانت تستخدمها أحياناً)، كرفع الدعاوى القضائية وكتابة الخطابات والتصويت، بل تختط لنفسها قنوات خاصة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، فاللاعنف يختلف عن الوسائل الدستورية التقليدية في أنه لا يحدد بما تسمح به الدولة، فقد يكون قانونياً أو غير قانوني، فعلى سبيل المثال العصيان المدني الذي هو خرق جماعي للقوانين يعد نشاطاً أساسياً من أنشطة اللاعنف، بينما الإضرابات التي تحدث ضمن الأطر الرسمية في الدول الديمقراطية لا تعد عملاً لاعنفياً، بل تصنف من الوسائل الدستورية التقليدية؛ لأنها تتم في إطار رسمي للتعبير عن الرأي وتندرج في قائمة الآليات المسموح بها، فاللاعنف يعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي، ويوجد قنوات بديلة وفعالة لتمدين هذا الصراع عبر حرب تعتمد المواجهة مع الخصم باستخدام الوسائل اللاعنفية(Kurt: 2005, 7).

2.**حرب المواجهة:** تسعى الوسائل اللاعنفية لخوض الصراع عبر مواجهة مدروسة، تتراوح بين المواجهة المباشرة وغير المباشرة، من خلال تقويض قوة الخصم والضغط عليه وإجباره على تغيير مواقفه أو تنفيذ مطالب المقاومة، وتوفر وسائل اللاعنف أسلحة قوية وفعالة لإدارة الصراع مع الخصم، وترفض صراحة الوسائل المتراخية أو الاستسلام (Gene: 1973, 52).

3.**غير متوقعة المسارات والنتائج:** إن النتائج النهائية لاستخدام الوسائل الدستورية التقليدية تحدد من خلال القوانين وقواعد الممارسة السياسية المتعارف عليها، بينما أساليب اللاعنف فوق الدستورية يصعب على الخصم التكهن بنتائجها، لأنها لا ترتبط بقوانين أو قواعد معروفة، ونتائجها مرتبطة بنمط الحوار الدائر، عبر الأنشطة بين القوى المختلفة المشاركة في الصراع، ويعتبر غموض قواعد وقوانين حرب اللاعنف من أهم أسباب نجاحها، لأنها تعتمد على إستراتيجية المفاجأة والمخاطرة وتقسيم القوات وتغيير القواعد بحيث لا يتكهن الخصم بالخطوة اللاحقة للمقاومة(Kurt: 2005, 15).

4.**توفر عنصر المخاطرة:** إن أهم ما يميز أسلحة اللاعنف وأنشطتها التي تتضمن المخاطرة ارتكازها على فكرة المقاومة التي تقوم على العصيان، أي خرق المساحات المحرمة وكسر الخطوط الحمراء، فنتائجها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار عواقبها، وعواقبها جزء لا يتجزأ من النشاط ولابد من استثمارها في إدارة الحوار مع الجمهور والخصم والمجتمع الدولي(مولر: 1999، 60).

5.**ليس سلمياً مطلقاً:** لا يمكن القول بوجود لا عنف مطلق، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام وسائل الفعل المباشر، فاقتحام مبنى عبر وسائل اللاعنف تستخدم فيه القوة البدنية أحياناً، أو عرقلة مسير قطار عبر الحواجز الضخمة، أو إفساد القضبان الحديدية التي يسير عليها القطار، وليس العنف جزءاً أصيلاً من فلسفة أنشطتهم ولكنه طارئ عليها في أقل الحدود، وبتصميم خاص يؤكد صورة المقاومة الحضارية، أي أنه قد تستخدم العنف في أرقى أشكاله مقارنة باستخدامات الخصم له، فاللاعنف يضبط العنف ويتحكم فيه ويحجمه، ولا يدعي إلغاءه كلية بكل صوره، فاللاعنف المطلق مستحيل(مولر: 1999، 66).

وقد وضع الباحثون ما يعرف بالمنظومة السداسية لتقييم مستوى المقاومة، هذه المنظومة تحتوي على ست نقاط أساسية للحكم على النشاط من حيث كونه مقاومة أو احتجاجاً، وهي(عبدالحكيم وآخرون: 2007، 47-49):

1.**النتيجة المتوقعة من الفعل:** وهي مرتبطة بالهدف الأساسي من الفعل تسجيل حضور أم تغيير وضع، بمعنى أن نجاح هذا الفعل هل سيؤدي إلى تغيير الأوضاع أم أنه مجرد عمل رمزي وإثبات حضور.

2.**الإرادة والوعي:** وهي مرتبطة بمدى درجة الوعي بخارطة الصراع وأطرافها ومراحلها، أم أن الأمر عفوي وليد اللحظة ورد فعل لفعل سبقه.

3.**الاستمرار:** يعني أن النشاط الحالي هو حلقة ضمن حلقات حملة المقاومة، فينظر إليه كسلوك مستمر ومتصاعد في مسار واضح ينتهي إلى تحقيق هدف المرحلة الحالية من الصراع، أم أنه سلوك عرضي مآله الإذعان لسلطة النظام وضغطه في نهاية المطاف.

4.**الرؤية الإستراتيجية:** إن الفعل المقاوم يقوم على رؤية إستراتيجية تحدد مراحله وبدائله، وإن فِشل النشاط الأول فسيحل محله النشاط الثاني، فهناك تعدد في الخيارات وسلم في التصعيد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرحلية والنهائية، كما تتحكم الرؤية الإستراتيجية في إمكانية المزج بين الاحتجاج والمقاومة بما يخدم المرحلة، فالنشاط الاحتجاجي التقليدي قد يصنف كنشاط مقاوم إن أدرج في خطة تبدأ بالاحتجاج ثم التصعيد المتوالي، حينها تعتبر الخطة خطة مقاومة لا احتجاج بالرغم من استخدامها لأساليب الاحتجاج.

5.**فعل أو رد فعل:** قد تكون الشرارة الباعثة للمقاومة ردة فعل إزاء حدث ما، وتبقى وظيفة قوى التغيير في المجتمع صناعة الفعل وإبقاء الخصم في خانة رد الفعل، وألا تنجر خانة رد الفعل إلى خانة الفعل التي سيحاول الخصم جاهداً دفعها إليها، فالسلوك المقاوم يقوم على الإمساك بزمام المبادرة والفعل، والسيطرة على مسرح الأحداث وفرض إيقاع التحركات عليه.

6.**مدى حماية النشاط:** كلما ازدادت خطوط الحماية التي أعدتها المقاومة لحماية أنشطتها كلما كانت أقدر على الإعلان عن نشاطاتها وأكثر جاهزية لاستثمار عواقب النشاط التي سيلجأ إليها

الخصم، دون الاستدراج إلى منزلق ردود الأفعال، من هنا كان سعي الفعل المقاوم إلى حماية أنشطته حتى يحقق أهدافه، ويمكن بهذه العوامل الستة خلق مسطرة لتقييم أي نشاط والتعرف على مدى قربه من المقاومة أو الاحتجاج فكلما استوفى النقاط السابقة كلما كان أقرب إلى المقاومة.

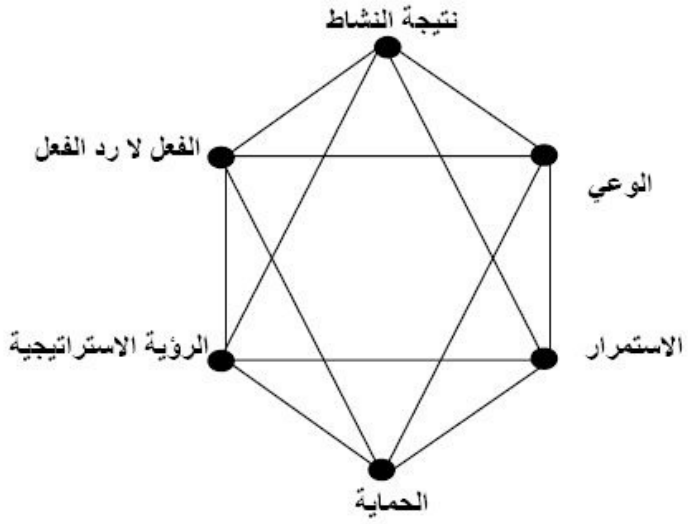

منظومة الأكاديمية السداسية تبين مدى ارتباط النقاط الست ببعضها والعلاقة المتبادلة بين كل نقطة وأخرى(عبدالحكيم وآخرون: 2007، 50)

2.2.2 مفكرو وزعماء نظرية اللاعنف

ظهرت العديد من الشخصيات والقيادات والمفكرين الذين تبنوا نهج ومبدأ اللاعنف في حياتهم وبحثوا بعمق في الأبعاد الروحية والعملية للعمل اللاعنفي، لكننا سنحاول أن نعرض بعضاً من هؤلاء المفكرين والقادة الذين تبنوا نهج اللاعنف كأسلوب في حياتهم.

أولاً: "المهاتما غاندي"(1869–1948)* من أصل هندي فقد اعتمد مبدأ اللاعنف في حياته الذي يستند إلى احترام عميق للقانون، ويدعو الناس إليه بقوله: إن على الذين يستخدمونه أن يفعلوا

* موهانداس كرمشاند غاندي (Mohandas Karamchand Gandhi)؛ (2 أكتوبر 1869 - 30 يناير 1948) كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب أهمسا أواللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي (بالسنسكريتية : المهاتما أي 'الروح العظيمة'، وهو تشريف تم تطبيقه عليه من قبل رابندراناث طاغور، وأيضاً في الهند باسم بابو(بالغوجاراتية : بابو أي "الأب"). تم تشريفه رسمياً في الهند باعتباره أبو الأمة؛ يتم الاحتفال بعيد ميلاده كـغاندي جاياتي، وهو عطلة وطنية، وعالمياً هو اليوم الدولي للاعنف(الموسوعة الحرة: 2012).

ذلك بطريقة غير عنيفة دائماً، ويركز غاندي أيضاً على واجب الطاعة اللاعنفية العام، وعلى ضرورة محاولة العمل بكل الصور الدستورية للعمل السياسي أولاً، وهذا التصور الذي طرحه هو تصور مطلق للاعنف، وهو التصور الذي يعد نظرية سياسية وصلت إلى مصاف المبادئ السامية للإنسانية، ورسخ "المهاتما غاندي" مبادئ اللاعنف والتي يطلق عليها أحياناً مبدأ المسالمة، ويقول بهذا الصدد: "إن عقيدتي بشأن اللاعنف لم تعتمد على سلطان شخص بل نشأت من دراستي لكل أديان العالم ويضيف؛ أن الديانات المختلفة قاطبة هي زهور روضة واحدة، وأفنان دوحة باسقة"، كما كان يقول "لو وجدت أفضل من التسامح لاخترته، لكنني لم أجد أفضل منه"، وقد قام باستعمال العصيان المدني اللاعنفي حينما كان محامياً مغترباً في جنوب أفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من أجل الحقوق اللاعنفية. وبعد عودته إلى الهند في عام 1915، قام بتنظيم احتجاجات للفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأراضي المفرطة والتمييز في المعاملة(Murphy: 1991, 35).

وكانت أكثر الشخصيات التي تركت أثراً في شخصية "غاندي" هو الفيلسوف الروسي "تولستوي"، ففي العام 1915م بينما كان "غاندي" في جنوب أفريقيا قرأ كتاب "تولستوي" ملكوت الله فيكم، فكان لهذه القراءة تأثير حاسم عليه، وقد كتب لاحقًا: في تلك الآونة كنت أومن بالعنف، وجاءت قراءته وأبرأتني من تشككي وجعلت مني مؤمنًا باللاعنف لا ينثني، وقد أوصى "تولستوي" الهنود بالكف عن التعاون مع المؤسسات الاجتماعية التي تقهرهم بقوله لا تقاوموا الشر، ولكن كفُّوا أيضًا عن المشاركة أنتم في الشر، في الأعمال العنيفة للإدارة، للمحاكم، لجباية الضرائب، والأهم منها، في الأعمال العنيفة للجنود، ولن يكون بوسع أحد أن يستعبدكم، فلا شك أن رؤية الكاتب الروسي قد شددت من قناعة "غاندي" بأن إستراتيجية اللاتعاون والعصيان المدني هي الطريق الفضلى أمام جالية أو شعب

للتحرر من نير القهر. و"تولستوي" هو صاحب مبدأ عدم مقاومة الشر بالعنف، كان يطعن في صحة عقائد الكنائس التي يندد بخاصيتها الضارة، وكان يعتبر التربية الدينية المفروضة على الأطفال في الكنيسة هي السبب الأساسي لخراب الحضارة، وأنه بسبب تخلي الكنيسة عن شريعة المحبة التي تنزع الشرعية عن العنف أصبح للدولة كامل الحرية في تنظيم المجتمع بحسب شريعة العنف(مولر: 2012).

فالدولة بنظر "تولستوي" هي العنف تنظِّمه أقلية من الأفراد بغرض إخضاع الأغلبية لسلطانهم، وبرأيه أن جوهر سلطان الدولة يتمثل في ترهيب البشر بالحرمان من الحرية ومن الحياة وفي وضع هذا الترهيب موضع التنفيذ، وأن قوة الدولة تكمن في طاعة الأفراد الذين يقبلون بأنفسهم أعمال العنف الموجه ضدهم، فالانضباط يُفقد البشر الصفة الرئيسة من الصفات الإنسانية: "الحرية العاقلة"، بحيث "يصيرون بين أيدي رؤسائهم المباشرين سلاحًا طيعًا وآلة للقتل". كما رأى تولستوي في الجيش الأداة الرئيسية لقهر الشعب، ذلك أن الدفاع عن الوطن في نظره، ليس إلا ذريعة لإحكام إبقاء الشعب طائعاً، وكان يقول للمواطنين مَن ينوي النضال ضد قهر الشعب عليه رفض الخدمة العسكرية(مولر: 2012).

ثانياً: القس "مارتن لوثر كينغ (الإبن)" (1929–1968)* الحائز على جائزة نوبل للسلام في العام 1964م، الذي ارتبط اسمه أكثر من اسم أي شخص آخر بالانتصارات التي حققتها حركة الحقوق اللاعنفية للأميركيين–الأفارقة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد كان مارتن كمنظر سياسي من دعاة الاحتجاج اللاعنفي (السلمي)، وقد لعب دوراً كبيراً في إقناع الأميركيين بوضع حد للفصل العنصري القانوني الذي كان سائداً في جميع أنحاء الجنوب وأجزاء من المناطق الأخرى، وفي تنشيط دعم التشريعات الخاصة بالحقوق اللاعنفية التي وضعت الإطار القانوني للمساواة

* مارتن لوثر كنج جونيور (Martin Luther King JR). ولد في 15 يناير عام 1929 - وتوفي في 4 أبريل 1968). زعيم أمريكي من أصول إفريقية، قس وناشط سياسي إنساني، من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جلدته، في عام 1964 م حصل على جائزة نوبل للسلام، وكان أصغر من يحوز عليها. اغتيل في الرابع من نيسان/أبريل عام 1968، اعتبر مارتن لوثر كنج من أهم الشخصيات التي دعت إلى الحريه وحقوق الإنسان(الموسوعة الحرة: 2012).

العرقية في الولايات المتحدة، وقد ألقى مارتن أمام ما يقدر بربع مليون مؤيد لحركة الحقوق المدنية إحدى أكثر الخطب تأثيراً في المشاعر عبر التاريخ الأميركي، وتحفظ أجيال من تلامذة المدارس فقرات من خطاب "لدي حلم،" الذي يبتهل فيه كينغ من أجل يوم "لا يحكم فيه على الناس على أساس لون بشرتهم وإنما على أساس أخلاقهم وشخصيتهم"(الدندشلي: 2008).

ساعدت المشاهد والصور التي نقلت أحداث برمنغهام وواشنطن في بلورة الدعم لـ"مرسوم الحقوق المدنية للعام 1964م"، الذي وقعه الرئيس "لندون جونسون" فأصبح قانوناً ساري المفعول في 2 تموز 1964م، وفي عام 1965م أدى العنف الذي لجأت إليه شرطة مدينة سلما بولاية ألاباما، في مواجهة مسيرة تطالب بحق الاقتراع إلى ارتفاع مماثل في تأييد مارتن ولحركة الحقوق اللاعنفية وللتشريع الذي يضمن حق المشاركة السياسية، وهكذا أصبح "مرسوم حقوق الاقتراع" قانوناً في 6 آب 1965م، تأثر القس مارتن لوثر كينغ كثيراً بدعوات الزعيم الهندي "المهاتما غاندي" رائد مبدأ اللاعنف، بأفكاره ونظرياته وأساليبه العملية في تطبيق هذا المبدأ في الواقع، ونجاحه في الوصول إلى الأهداف التي تبناها خلال نضاله السياسي والاجتماعي(الدندشلي: 2008).

ثالثاً: "**جودت سعيد محمد**"* من المفكرين الإسلاميين الداعين لثقافة اللاعنف مواليد لبنان عام 1931م، يعرف بأنه داعية اللاعنف في العالم الإسلامي أو غاندي العالم العربي، وكان أول ما كتبه في مطلع الستينيات كتابه (مذهب ابن آدم الأول، أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي) وهو يناقش مبدأ اللاعنف وعلاقته الجذرية بالإسلام، كان القصد في رؤيته من وراء الامتناع عن استخدام العنف أو القوة هو في واقع الأمر اللجوء إلى العقل والتفكير، لذلك كانت دعوته إلى اللاعنف دعوة للعقل في أساسها، وقد كان يرى أن "التوحيد مسألة سياسة اجتماعية وليست مسألة ميتافيزيقية إلهية"، بمعنى أن

* جودت بن سعيد بن محمد مفكر سوري شركسي ولد بقرية بئر عجم التابعة للجولان في سوريا عام 1931م. وهو مفكر إسلامي معاصر، يعتبر امتداداً لمدرسة المفكرين الإسلاميين الكبيرين(الموسوعة الحرة: 2012).

توحيد الله في السماء، يعني المساواة بين البشر على الأرض، فيساوي بين العبارات الثلاث في الآية القرآنية الكريمة: (ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله)(آل عمران: 64)(حميض: 2012).

رابعاً: "الإمام العراقي محمد الشيرازي(1928–2001)"* يعد واحداً من أبرز العلماء والفقهاء الذين مارسوا نقداً لاذعاً ضد العنف وقد تميز عند تأسيسه لنظريته في السلم واللاعنف أنه ذهب بها لتشمل مختلف جوانب الحياة، ابتداءً من علاقة المرء بذاته، وبأفراد أسرته ومحيطه الاجتماعي، وكذا علاقته بالدولة والنظام الحاكم فيها، وانتهاءً بعلاقته بالآخر، أياً يكن هذا الآخر، وبمعنى ثانٍ، فإن الإمام الشيرازي لم يقصر تنظيره حول فقه السلم واللاعنف –فيما يرتبط بالجانب السياسي فحسب– بل انطلق بطرحه ليضفي على هذا المفهوم بعداً أوسع وأشمل، لذا نجده يرفض العنف بكل أشكاله، كما يعتبر اللاعنف نظرية متكاملة، ومنهج سلوك متواصل، وخياراً حضارياً ينبغي أن توفر عوامل نجاحه الذاتية والموضوعية، ويقول في هذا الصدد: "إذا أردنا أن نصل مع الآخرين إلى الحل الصحيح والاجتماع على رأي صائب، لكي نحصل على النتيجة المطلوبة، يجب علينا أن نسلك طريقاً بعيداً عن العنف ونتبع أسلوب التفاهم بالحكمة والموعظة الحسنة والهدوء في معاملتنا مع الآخرين حينئذٍ نصل موفقين إن شاء الله تعالى إلى الغاية والهدف"(الخفاجي: 2002). فقد كان يرى إن الأصل في الإسلام السلم واللاعنف، وأن الإسلام يدعو إلى السلام ويعتبر السلم هو الأصل، والحرب هي الاضطرار، وإن الجهاد والحرب حكم ثانوي اضطراري وأن السلم هو الحكم الأول. ويعتقد اعتقاداً جازماً بأن الأديان قامت على مبدأ السلم والمسالمة والأخوة بين البشرية ونبذ العنف بقوله: "إن منطق الرسل والأنبياء هو

* محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (1928 - 2001) هو أحد مراجع الدين الشيعة المعروفين في العراق وإيران. عُرف بألقاب عديدة منها الإمام الشيرازي والمجدد الشيرازي الثاني، وكذلك عُرف بلقب سلطان المؤلفين، حيث أن مؤلفاته تجاوزت الألف. ينتمي إلى أسرة «الشيرازي» حيث أنه النجل الأكبر للمرجع مهدي بن حبيب الله الشيرازي، والأخ الأكبر للمرجع الحالي صادق الحسيني الشيرازي، وينتسب لهذه الأسرة بعض رجال الدين المعروفين والمشهورين كمحمد حسن الشيرازي قائد ثورة التبغ المشهورة ضدّ البريطانيين في إيران، وكذلك محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين في العراق(الموسوعة الحرة: 2012).

منطق السلم واللاعنف والاحتجاج العقلاني من أجل إنقاذ البشرية، حيث يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم حول استخدام السلم واللين والابتعاد عن العنف والغلظة، واستخدام سياسة العفو والاعتماد على منهج الشورى كأسلوب في الإقناع الحر والحوار السلمي والمشاركة في اتخاذ القرار: "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين"(آل عمران: 159) ويقسم الشيرازي اللاعنف إلى أقسام، الأول هو اللاعنف اليدوي وهو أن لا يمد الإنسان يده نحو الأعداء ولو إلى أقوى خصومه ولو كان المد لرد الاعتداء، أما الثاني من اللاعنف هو اللاعنف اللساني، وهو أنه يلزم الإنسان لسانه، ويلجم كلامه عن النيل من المعتدي وهو فضيلة كبرى، أما الأخير فهو اللاعنف في القلب، وهو أنه لا يملأ الإنسان الداعية قلبه بالعنف بالنسبة إلى خصومه ومناوئيه(الإمارة: 2004).

2.2.3 استراتيجية المقاومة اللاعنفية

لا يميز بين الاحتجاج والمقاومة بناء على الوسيلة فحسب، فعمل عصيان جزئي لمدة ساعة – رغم أهميته – يعد احتجاجاً، بينما كتابة مقال معارض وفق رؤية تصعيدية يعد مقاومة، وبشكل عام توجد إستراتيجيتان أساسيتان للتغيير، سواء أكان تغييراً عنيفاً أم غير عنيف(مجدي: 2011):

أولاً: إستراتيجية الاقتراب المباشر

وتعتمد هذه الإستراتيجية على الاصطدام المباشر، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط قوة الخصم، ومن ثم الدخول في مواجهة حاسمة تنتهي بالقضاء على قوة أحد الطرفين، ولا يمكن أن تلجأ المقاومة إلى هذه الإستراتيجية إلا إذا كانت كفة ميزان القوى تميل لصالحها، أو على أقل تقدير توازن ميزان القوى بينها وبين قوة الديكتاتور.

ثانياً: إستراتيجية الاقتراب غير المباشر

أما إستراتيجية الاقتراب غير المباشر فتتضمن المناورة وعدم الاصطدام المباشر، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط ضعف الخصم، أي العمل على إحداث فجوات في بنيان الخصم يمكن منها الولوج إلى نقاط قوته، أي أنها تعني عدم اختبار العدو في امتحان مباشر للقوة، وهذه الإستراتيجية تتضمن عدم الاقتراب من الخصم إلا بعد أخذ الاحتياطات اللازمة لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقع تقوم به من اتجاهات متعددة، والواقع أن تكتيكات الاقتراب غير المباشر تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين إذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تنشب على أرض يختارها عدوه.

2.2.4 خصائص أسلحة اللاعنف

أولاً: الانطلاق من رؤية إستراتيجية

تعمل حركة اللاعنف بطرق خاصة جداً يجب استيعابها، وتطبيقها بفاعلية، وهذه الطرق تنطلق من فرضيات عن طبيعة الصراع وطبيعة أطرافه وشكل المجتمع المنشود، ويجب على مستخدميها الوعي الشامل بمستوياتها الثلاثة، الفلسفة، والإستراتيجية، والتكتيك، ولا تستخدم أسلحة حرب اللاعنف في المجتمعات الديمقراطية فحسب، بل استخدمت كذلك في المعارك غير المتكافئة بين الديكتاتوريات وأسلحتها القمعية، والمجتمعات وأسلحتها اللاعنيفة(عبدالحكيم وآخرون: 2007).

ثانياً: استثمار المعركة غير المتكافئة

إن مواجهة أسلحة العنف بأسلحة اللاعنف يخلق موقفاً معقداً وحالة من عدم التكافؤ الاستراتيجي، فأحد الأطراف يعتمد النشاط اللاعنفي، والآخر يعتمد العنف. وتعتمد فرص نجاح اللاعنف على مدى التزام النشطاء بأسلوبهم الذي اختاروه، والتطبيق المحترف الواعي لوسائله، بحيث

يرتد القمع العنيف على الخصم المعتدي، ويفقد النظام الدكتاتوري توازنه السياسي، ويتكبد خسائر فادحة وتكاليف باهظة تفقد العنف فاعليته، وتعكس نتائجه، فحين يبلغ العنف منتهاه، ويستنفد أعلى طاقاته، ويفشل في كسر إرادة المقاومة، ويظهر عجزه عن التحكم بعد أن استخدم آخر ما في جعبته، تبدأ هزيمته بانكسار إرادته، ثم تتخلخل منظومته عندما يتخلى عن قواته، ويبحث في صفوفه عن كبش الفداء لتبرير الجرائم التي ارتكبها في حق المجتمع، فيصل إلى مستوى التفكك، وعدم القدرة على الاستمرار (عبدالحكيم وآخرون: 2007، ص56).

ثالثاً: الرمزية في النشاط

إن فلسفة الرمزية في النشاط تعني أن وظيفة الدولة لا يقوم بها المجتمع، ووظيفة المجتمع لا تقوم بها جماعة ضغط أو حزب، ووظيفة الحزب لا تقوم بها مجموعة عمل أو أفراد. فعلى الفرد أن يقوم بعمل رمزي ليثبت للحزب والحركة إمكانية الفعل، وعلى الحزب والحركة القيام بعمل رمزي ليثبت للدولة إمكانية الفعل. وتستخدم الرمزية في مراحل الصراع الأولى، والتي يتفوق فيها النظام الدكتاتوري إستراتيجياً، فيركز النشطاء على القيام بالأعمال الرمزية الموجهة، التي تهدف إلى تأكيد إمكانية الفعل، وتوجيه رسائل للشريحة المعنية من المجتمع لتدعوها إلى القيام بواجبها، الذي يمثل لبنة أساسية في بناء قدرة المجتمع على الكفاح(عبدالحكيم ومرسي: 2007).

رابعاً: بناء القدرة

وهو أحد أهم أهداف حملات اللاعنف، فإذا ما بدأت حركة المقاومة من ضعف إستراتيجي في مقابل قوة النظام الديكتاتوري، فإن زيادة قوتها يعتمد على بناء قدرة المجتمع على الفعل عبر استخدام النشاط كوسيلة للاحتكاك بالجماهير وإدارة حوار معها لإقناعها بضرورة المشاركة في الصراع لبناء المجتمع المستقبلي القوي، وأول درجات هذا البناء هو تحرير العقل من عقدة الخوف والعنف(عبدالحكيم وآخرون: 2007، 52).

خامساً: تحرير العقول

تسعى الأنشطة بالدرجة الأولى إلى مخاطبة العقل، وتحريره من أسر الخوف والعنف على حد سواء، وإقناعه عملياً أن ثمة وسائل حضارية فعالة استخدمت تاريخياً للتغلب على الديكتاتوريات، وأن هناك خياراً ثالثاً غير الاستسلام أو اللجوء إلى العنف، وحرب تحرير العقول تتميز بالديناميكية التي تخضع فيها العقول لكل التأثيرات، فإما أن يجوبها الخوف من وعيد الخصم وعنفه، فتركن لليأس، أو تستميلها وعوده بالرخاء، وإما أن يستهويها المستقبل والشكل الحضاري الذي تؤهلها له حركة المجتمع اللاعنيف القادر على بناء المستقبل(عبدالحكيم وآخرون: 2007، 60).

سادساً: أساليب حرب اللاعنف حضارية

ومن هنا كان اعتماد أسلحة حرب اللاعنف على المظهر الحضاري الذي يؤثر في قطاعات واسعة من الجماهير، ويرسم لهم شكل المستقبل المنشود، ويقنعهم بالتحرك من مقاعد المشاهدين إلى منصة الفاعلين. وهذا الشكل الحضاري يجعل الداعمين للنظام يتساءلون عن جدوى ومبرر ممارساته المتجاوزة للسلوك الحضاري. فإذا كانت سياسات الخصم غير مبررة، وجمعت حركة اللاعنف بين الاستراتيجية الواعية، والصورة الحضارية، وعدد النشطاء الكافي، ثم تمكنت في مواجهة القمع من المحافظة على ضبط النفس، وعقدت العزم على المقاومة في مسارها المعد، فإنها عادة ما تحقق إنجازات كبيرة، خاصة عندما يتسع نطاق التمرد(عبدالحكيم وآخرون: 2007، 62).

سابعاً: تتنوع لتبدأ من وسائل المطالبة وتنتهي بوسائل الحسم

ترسانة حرب اللاعنف تتعدد وسائلها، لتبدأ من وسائل الاحتجاج والإقناع، والتعبير عن الرأي، وصولاً إلى تحقيق الحسم النهائي عبر الوسائل المناسبة في المجموعات التالية(شارب: 2007، 4-5):

1.أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف (مثل التظاهرات والمسيرات السلمية وتوزيع النشرات ووضع ألوان معينة...الخ).

2.أساليب اللاتعاون (وتعني رفض التعاون مثل الإضرابات والمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمؤسسات الدولة).

3.أساليب التدخل اللاعنيف (تعطيل الأعمال الاعتيادية واحتلال المكاتب وإنشاء مؤسسات وحكومة موازية...الخ).

4.وهناك من يضيف على المجموعات الثلاث مجموعة رابعة وهي أساليب الحماية، التي تمكن النشطاء من أن يحموا أنفسهم ويحموا أنشطتهم.

2.2.5 العوامل المؤثرة في اختيار الأسلحة

هناك عدة عوامل تؤثر في طبيعة ونوع الوسائل المستخدمة، بعضها متعلق بالمقاومين، وبعضها متعلق بالخصم، وبعضها متعلق بالقضية التي يقاوم من أجلها، وبعضها يتعلق بالمجتمع وطبيعته. هذه العوامل هي(Herger: 2004, 45-46):

أ- عوامل تتعلق بالمقاومين

1.أهداف المقاومة والموقف المحدد الذي ترجوه.

2.عدد النشطاء المشاركين ودرجة الدعم الذي يتلقونه من الشرائح المختلفة في المجتمع.

3.نوعية النشطاء والقادة.

4.درجة القمع التي يستعد لتحملها القادة، والنشطاء، ومجموعات الضغط، عموم المجتمع.

ب- عوامل تتعلق بالخصم

1.طبيعة أهداف الخصم

2.المصادر الخاصة للخصم (مثل النظام الإداري وأدوات القمع)

3.المرحلة التي يمر بها الصراع.

4.درجة القسوة التي يستعد النظام لاستخدامها

5.درجة اعتماد الخصم على الأعضاء المقاومين.

6.درجة الظلم.

ت- عوامل تتعلق بالقضية محل الصراع

1.كون القضية مصيرية أو غير مصيرية.

2.هل هي قضية مجتمع أم تمس شريحة أو طائفة منه.

3.ما موقف الجماهير منها، واستعداده للتحرك من أجلها.

4.ما الحلول المقبولة للتعامل مع المشكلة.

5.هل عقدة الصراع التي إذا تم حلها ستحل بقية العقد، ومن ثم يتم تركيز الجهود عليها.

ث- عوامل تتعلق بالمجتمع

1.تقاليد المجتمع وثقافته و قيمه بحيث لا تتضارب الوسائل مع مكونات المجتمع القيمية، بل على النقيض فإنها تستثمرها.

2.مواسم الاجتماعات الطبيعية مثل يوم الجمعة والعيد والأسواق الأسبوعية .. الخ حيث يتم اختيار الوسائل القادرة على استثمار هذه المناسبات في خلق حوار مع الجماهير.

3.مدى امتداد وعمق ثقافة خبرة اللاعنف لدى الشعب ولدى المشاركين مباشرة في الفعل اللاعنيف وقادتهم.

4.الموقف السياسي والاجتماعي العام.

والجدول التالي يوضح وسائل المقاومة اللاعنفية:

جدول وسائل المقاومة اللاعنفية		
أولاً: وسائل الاحتجاج والإقناع اللاعنيف		
1. التصريحات الرسمية	2. مخاطبة الجماهير العريضة	3. احتجاجات جماعية
1. وسائل الاحتجاج والإقناع 2. خطابات عامة 3.رسائل معارضة وتأييد 4. بيانات تصدر عن منظمات ومؤسسات 5. تصريحات علنية موقعة 6. بيانات عن المظالم والمطالب 7. عرائض ومطالب جماهيرية	1. شعارات ورسومات كاريكاتيرية ورموز 2. لافتات وملصقات وإعلانات تظاهرية 3. نشرات وكتيبات وكتب 4. صحف ودوريات 5. تسجيلات وإذاعة وتلفزيون 6. كتابة في الجو وعلى الأرض	1. وفود مفوضة بالمطالبة نيابة عن الجماهير 2. محاكمات صورية هزلية 3. جماعات الضغط (اللوبي) 4. اعتصامات 5. انتخابات صورية هزلية
4. أعمال رمزية عامة	5. ممارسة الضغط على الفرد	6. المسرح والموسيقى
1. رفع الأعلام وعرض الألوان الرمزية 2. ارتداء الرموز الخاصة 3. الصلاة والعبادة 4. توزيع مواد تحتوي رموز خاصة 5. إتلاف لشخص لممتلكاته الخاصة 6. استخدام أضواء ترمز لمغزى معين 7. عرض اللوحات الفنية المعبرة 8. استخدام الطلاء كنوع من الاحتجاج 9. استخدام إشارات وأسماء جديدة 10. استخدام الأصوات كرموز 11. استصلاح رمزي للأراضي	1. ملازمة المسئولين 2. توبيخ المسئولين 3.المؤاخاة ومصادقة جنود الخصم 4. الاعتكاف	1. مشاهد مسرحية تهكمية 2. تأليف المسرحيات وعزف الموسيقى 3. الغناء
	7. المواكب	8. تكريم الموتى
	1. مسيرات 2. الاستعراضات 3. مواكب دينية 4. الحج الاحتجاجي 5. قافلة سيارات	1. الحداد السياسي 2. الجنازات الرمزية 3. الجنازات التظاهرية 4. حفلات المبايعة والولاء عند المقابر 5. انسحاب وتنصل
9. التجمعات الشعبية	10. انسحاب وتنصل	
1. التجمع من أجل الاحتجاج والتأييد 2. لقاءات احتجاجية 3. لقاءات احتجاجية مموهة 4. عقد الندوات	1. الخروج من مكان معين كالبرلمان 2. الصمت 3. رفض التشريفات 4. إدارة الظهر	

* الجداول تصميم الباحث من كتاب حرب اللاعنف الخيار الثالث.

ثانياً: أساليب عدم التعاون		
أولاً: عدم التعاون الاجتماعي		
1. نبذ الأشخاص	2. عدم التعاون مع الأحداث الاجتماعية	3. الانسحاب من النظام الاجتماعي
1. المقاطعة الاجتماعية 2. مقاطعة اجتماعية انتقائية 3. حجب العواطف 4. الحرمان 5. التحريم	1. تعليق الأنشطة الاجتماعية والرياضية 2. مقاطعة الشئون الاجتماعية 3. إضرابات الطلاب 4. العصيان الاجتماعي 5. الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية	1. البقاء في المنزل 2. عدم التعاون الشخصي الشامل 3. هروب العمال 4. الخلوة 5. الاختفاء الجماعي 6. الهجرات الاحتجاجية
ثانياً: عدم التعاون الاقتصادي		
1. المقاطعات الاقتصادية		
1. أعمال يقوم بها المستهلكون	2. أعمال أصحاب الأملاك والمديرون	3. أعمال أصحاب المصادر المالية
1. مقاطعة الاستهلاك 2. عدم استهلاك المنتجات المقاطعة 3. سياسة التقشف 4. الامتناع عن دفع الأجور 5. رفض الاستئجار 6. مقاطعة المستهلكين الوطنية 7. مقاطعة المستهلكين الدولية	1. مقاطعة التجار 2. الامتناع عن تأجير أو بيع الممتلكات 3. منع التوظيف وإغلاق المؤسسات 4. رفض المساعدة الصناعية 5. إضراب عام للتجار	1. سحب الودائع البنكية 2. الامتناع عن دفع الرسوم والضرائب 3. الامتناع عن دفع الديون والفوائد 4. قطع المخصصات والقروض 5. الامتناع عن دفع العوائد الحكومية 6. الامتناع عن قبول النقد الحكومي
4. أعمال تقوم بها الحكومات	5. أعمال يقوم العمال والمنتجون	6. أعمال يقوم بها الوسطاء
1. الحصار الاقتصادي المحلي 2. وضع تجار على القائمة السوداء 3. حظر البيع والشراء دوليا 4. الحظر التجاري الدولي	1. مقاطعة عمالية 2. مقاطعة المنتجين	1. مقاطعة المزودين والوكلاء
2. الإضرابات		
1. الإضرابات الرمزية	2. الإضرابات الزراعية	3. الجمع بين الإضراب والإغلاقات الاقتصادية
1. الإضراب الاحتجاجي 2. المغادر الفورية (الإضراب المفاجئ)	1. إضرابات الفلاحين 2. إضرابات عمال المزارع	1. هارتال إضراب مؤقت للتعبير عن الاحتجاج 2. الإغلاق الاقتصادي
3. إضرابات مجموعات محددة	4. الإضرابات الجزئية	5. الإضرابات الصناعية المتعددة
1. رفض العمل الإلزامي 2. إضراب المعتقلين 3. إضراب أحد فروع الصناعة 4. إضراب المهنيين	1. الإضراب التصاعدي 2. إضراب الصدمة 3. الإضراب التباطؤي 4. إضراب التقيد بالأنظمة 5. الإضراب بالغياب المرضي (نمارض) 6. الإضراب بالاستقالة 7. الإضراب المحدود 8. الإضراب المحدد	1. الإضراب المعمم 2. الإضراب العام
4. الإضرابات الصناعية العادية		
1. إضراب منشأة صناعية 2. إضراب الصناعة 3. الإضراب التضامني		

ثالثا: عدم التعاون السياسي		
1. امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة	2. بدائل الجمهور للطاعة	3. أعمال يقوم بها موظفو الحكومة
1. مقاطعة الهيئات التشريعية 2. مقاطعة الانتخابات 3. مقاطعة الوظائف والمراكز الحكومية 4. مقاطعة الدوائر والهيئات الحكومية 5. الانسحاب من المؤسسات التربوية 6. مقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة 7. وفض مساعدة الجهات التنفيذية 8. إزالة إشارات وعلامات المكان الخاص 9. رفض الموظفين المعينين 10. رفض حل المؤسسات القائمة	1. المعارضة والامتثال البطيء 2. العصيان في غياب الإشراف المباشر 3. العصيان الجماهيري 4. العصيان المقنع 5. رفض تفريق الحشود 6. الاعتصام 7. رفض التجنيد الإجباري والإبعاد 8. الاختباء والهروب واستخدام هويات زائفة 9. عصيان مدني للقوانين غير الشرعية	1. امتناع محدد عن مساعدة أركان الحكومة 2. قطع خطوط اتصال الأوامر والمعلومات 3. المماطلة والإعاقة 4. عدم التعاون الإداري العام 5. عدم التعاون القضائي 6. عدم فعالية وتعاون مع السلطة التنفيذية 7. التمرد
		4. أعمال تقوم بها الحكومات المحلية
		1. مراوغات وتأخير شبه قانونية 2. عدم تعاون وحدات حكومية
5. أعمال حكومية دولية	6. نبذ السلطة	
1. تغيير في العلاقات الدبلوماسية 2. تأخير وإلغاء الأحداث الدبلوماسية 3. سحب الاعتراف الدبلوماسي 4. قطع العلاقات الدبلوماسية 5. الانسحاب من المنظمات الدولية 6. رفض العضوية في الهيئات الدولية 7. الطرد من المنظمات الدولية	1. سحب الولاء 2. رفض التأييد العام 3. خطابات وكتابات تدعو للمقاومة	

* الجداول تصميم الباحث من كتاب حرب اللاعنف الخيار الثالث

ثالثا: أساليب التدخل المباشر		
1. التدخل النفسي	2. التدخل الاجتماعي	3. التدخل السياسي
1. الانكشاف أمام العناصر الطبيعية 2. الصيام: أ. صيام الضغط المعنوي ب. الإضراب عن الطعام ج. صيام من أجل تغيير الخصم كليا 3. المحاكمة المعكوسة 4. التحرش باستخدام العنف	1. تأسيس أنماط وأساليب اجتماعية جديدة 2. إرهاق التسهيلات 3. المماطلة 4. المقاطعة الكلامية 5. مسرح المغاوير 6. مؤسسات اجتماعية بديلة 7. نظام اتصالات بديل	1. إرهاق الأنظمة الإدارية 2. كشف هويات العملاء السريين 3. الرغبة في السجن 4. العصيان المدني للقوانين المحايدة 5. العمل بدون تواطؤ 6. ازدواجية السلطة والحكومة الموازية
4. التدخل الجسدي	5. التدخل الاقتصادي	
1. الاعتصام 2. الاعتصام وقوفاً 3. الاعتصام ركوبا 4. الاعتصام اقتحاما 5. الاعتصام طوافا 6. الاعتصام صلاة 7. غارة اللاعنف 8. غارات اللاعنف الجوية 9. غزو اللاعنف 10. الاعتراض اللاعنيف 11. الاحتلال اللاعنيف	1. قلب الإضراب 2. الإضراب الاعتصامي 3. استيلاء على الأراضي باللاعنف 4. تحدي الحصار 5. تزوير بدافع سياسي 6. الشراء الوقائي الاحتكاري 7. حجز الموجودات الأصول 8. إغراق الأسواق بالسلع 9. حماية محددة أسواق بديلة 11. أنظمة مواصلات بديلة 12. مؤسسات اقتصادية بديلة	

* الجداول تصميم الباحث من كتاب حرب اللاعنف الخيار الثالث.

المبحث الثالث: المقاومة اللاعنفية في إطار الممارسة

يعود تاريخ النضال السلمي إلى قرون طويلة، كانت أول حركة احتجاجية سلمية عام 494 ق.م، عندما أوقف العامة تعاونهم مع النبلاء الرومان، أما القرن العشرين فحافل بالحركات السلمية التي راكمت تجربة إنسانية هائلة لمقاومة القهر والاحتلال، فالثورة الروسيّة عام 1905م أبرزَ مثالٍ على تجارب المقاومة اللاعنفية أوائل القرن العشرين، وقد قام الصينيون في الأعوام 1908م و1915م و1919م بمقاطعة المنتجات اليابانيّة احتجاجاً على احتلال اليابان لهم، كما استخدم الألمانُ المقاومة اللاعنفيّة عام 1923م ضدّ الاحتلال الفرنسيّ والبلجيكيّ لمنطقة Ruhr، وحفلت الفترة 1940م. 1945م بمقاومات الشعوب النرويجيّة والدنمركية والهولنديّة السلميّة ضدّ الاحتلال النازيّ. كما استُخدم النضال السلميّ في ربيع 1944م للإطاحة بالأنظمة الدكتاتوريّة في السلفادور وغواتيمالا، واستطاع التشيكيون والسلوفاكيون، عاميْ 1968 و1969، الحدّ من السيطرة السوفياتيّة ثمانية أشهر برفضهم التعاون مع الاحتلال وبغير ذلك من أساليب المواجهة اللاعنفيّة، منذ العام 1980م استخدمتْ حركة "تضامن" في بولندا الإضرابات لإنشاء نقابات عمّاليّة وقانونيّة حرّة، غير أنّ نضالها انتهى مع سقوط النظام الشيوعيّ عام 1989م، وفي عام 1986م، سقط نظام ماركوس الدكتاتوريّ في الفيليبين تحت ضربات الإنتفاضة الشعبيّة السلميّة، كما استطاعت المقاومة الشعبيّة والمظاهرات السلميّة بين الأعوام 1950م و1990م تقويض سياسات الحكم العنصريّ في جنوب أفريقيا(نعيم: 2011).

ونظراً لكثرة عدد هذه التجارب وكبر أحداثها لطول فترتها الزمنية سنعرض أهم الثورات اللاعنفية التي تركت أثراً بارزاً في العالم.

2.3.1 أهم التجارب النضالية اللاعنفية العالمية

أولاً: التجربة الهندية

تعتبر التجربة الهندية من أهم التجارب اللاعنفيّة في مقاومة الاحتلال والظلم، وهي خطت مبادئ اللاعنف الاستراتيجي، التي اعتمدتها لاحقاً الكثير من الحركات الاحتجاجيّة في نضالها ضد الدكتاتوريّات وجيوش الاحتلال، لذا يطلق على وصف المناضلين اللاعنفيين بالغانديّة، نسبة إلى مقاومة غاندي اللاعنفية، وهو يشكّل حالياً أيقونة للمؤمنين باللاعنف كطريق للحريّة(هنيبعل: 2011).

كثرت الأساليب التي استخدمها الهنود في ثورتهم اللاعنفية ضد الإنجليز، إلا أننا سنعرج على أهم المسالك التي سلكها الهنود في تجربتهم النضالية.

انطلقت في عام 1922م حركة عصيان مدني اشترك فيها المسلمون والسيخ والهندوس فتصاعد الغضب الشعبي إلى ذروته، فحدث الصدام الدموي بين الجماهير وقوات الأمن والشرطة البريطانية، وعندها أعلن غاندي الصيام احتجاجاً على سفك الدماء ووقوع القتل، فجاءه نهرو وهو لا يصدق، وسأله هل تريد منا إيقاف المظاهرات وقد عمت كل البلد وليس بيننا وبين طرد بريطانيا إلا شعرة؟ قال غاندي ليس المهم طرد بريطانيا بل طرد الشيطان من قلوبكم، وليس المهم أن يتظاهر الناس، بل المهم كيف يتظاهرون سلميا بدون قتل؟ واعتبر (نهرو) يومها أن هذه سذاجة كبرى في علم السياسة. ولكن غاندي طلب من (نهرو) فك المظاهرات واستمر في الصيام حتى توقفت المظاهرات، ثم طلب (غاندي) أن يعتذر المتظاهرون علنا لمركز الشرطة وطلب الصفح وتقديم التعويض عما حدث(الكيالي: 1986، 317).

وتعد مسيرة الملح من أكثر التجارب النضالية أهمية وخطورة في العصر الحديث، لقد أصبحت هذه المسيرة ملحمة تاريخية من ملاحم النضال السلمي في العالم أجمع، ففي فبراير (شباط) 1930م، أعلن حزب المؤتمر الهندي بزعامة غاندي، العصيان المدني للحصول على الحكم الذاتي، عبر رفض دفع ضريبة الملح التي فرضها البريطانيون، والسير نحو مصنع الملح في داندي رفضاً لاحتكار البريطانيين لصناعة الملح في البلاد، وتأكيداً لحق الهنود في القيام بتصنيع الملح بأنفسهم، بل واستعادة السيطرة على كل الصناعات الوطنية التي تحتكرها بريطانيا، وقد شكلت مسيرة الملح التي استمرت خمسة وعشرين يوماً بداية لسبع عشرة سنة من العصيان المدني ضد الاحتلال البريطاني، وقد أوضح غاندي لأتباعه بأن الهدف «ليس فقط إعلان العصيان المدني في الهند، ولكن، أيضا، إقناع الشعب البريطاني نفسه بالعصيان المدني بعد أن يتضح لهم الظلم الذي يلحق بالشعب الهندي. واستطاع في النهاية عبر هذا النضال المسالم إلى إخضاع السلطات البريطانية وتوقيع معاهدة دلهي(صالح: 2005).

في عام 1932م ابتدع غاندي طريقة جديدة في النضال أطلق عليها الصيام حتى الموت، حيث قرر غاندي البدء بصيام حتى الموت احتجاجاً على مشروع قانون يكرس التمييز في الانتخابات ضد المنبوذين الهنود، مما دفع بالزعماء السياسيين والدينيين إلى التفاوض والتوصل إلى "اتفاقية بونا" التي قضت بزيادة عدد النواب "المنبوذين" وإلغاء نظام التمييز الانتخابي(درويش: 2006).

ثانياً: التجربة اللوثريّة

يشكّل نضال حركة الحقوق اللاعنفية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد التمييز العنصري تجاه الأميركيون من أصول أفريقيّة، التي قادها القس مارتن لوثر كينغ، أبرز التجارب الحديثة التي شكّلت

نموذجاً يُحتذى به من قبل الحركات السلميّة في العالم، حيث كان الأفارقة الأميركيين يُعانون من التمييز العنصري في باصات مونتغمري، المدينة التي قدم إليها كينغ عام 1954م، فقد كانت تخصص المقاعد الخلفيّة لذوي البشرة السوداء، في حين لا تسمح لغير ذوي البشرة البيضاء بالمقاعد الأماميّة، وكان من حق سائق الحافلة أن يأمر الركاب الأفارقة بترك مقاعدهم لنظرائهم من ذوي البشرة البيضاء، هذا التمييز العنصري في باصات المدينة جعل كينغ يبدأ حركته الاحتجاجيّة من هناك، عبر مقاطعة الشركة المالكة لهذه الباصات، لعام كامل مما جعلها على وشك الإفلاس، خصوصاً وأن 70% من ركّاب هذه الباصات هُم من الأفارقة الأميركيين، وأصدرت المحكمة الاتحادية حكمها بعد طلب تقدمت به 4 مواطنات من أصل أفريقي، من أجل إلغاء التمييز في حافلات مونتغمري بعدم قانونية هذه التفرقة العنصرية(هنيبعل: 2011).

ثالثاً: تجربة جنوب أفريقيا

كانت سياسات التمييز العنصري التي مارستها بريطانيا –حكومة جنوب أفريقيا البيضاء– إبان الخمسينيات من القرن العشرين سبباً في قيام حركة مناهضة لهذه السياسات، حيث أعلن المؤتمر الإفريقي في عام 1952م عن بدء حملة لمقاومة التمييز العنصري في مجال التعليم 1953–1955م، وحركة مقاطعة الحافلات احتجاجاً على انخفاض أجور العمل، وقد تعرض العمال خلال حركة المقاطعة للعديد من المضايقات المستمرة والاعتقالات والضرب، وقد خلق نجاح حركة مقاطعة الحافلات التي حققت نجاحاً كبيراً امتد لأغلب المدن، مناخاً من المقاومة الوطنية وأبرز قادة أكفاء، كما دعا المؤتمر الوطني الإفريقي إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها(Ackeman & Duvall: 2000, 10-15).

رابعاً: الثورة الإيرانية

عاشت إيران فترة من الاضطراب السياسي والاجتماعي وغضب شعبي عارم أخذ شكل هبات وانتفاضات جماهيرية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بالرغم من الثروة البترولية الضخمة التي تمتلكها إيران، وفساد الشاه محمد رضا بلهوي، وقد كان أكثر المعارضين هم العلماء وعلى رأسهم آية الله الخميني، الذي نفاه الشاه بعد تظاهرات عاشوراء عام 1963م، استغل الخميني الجانب الديني عبر إصدار الفتاوي في تثوير الشعب الإيراني ضد الشاه من منفاه، وتحولت المساجد والمجالس إلى جبهات مقاومة ضد النظام، فقد استفاد الخميني من البنية الدينية للشارع الإيراني وتأثير عامل الدين في الشعب الإيراني، استمر الخميني في تحريض الشعب الإيراني عبر الأشرطة المسجلة مما زاد من حجم المظاهرات السلمية في شوارع طهران والتي اصطدمت مع قوات الأمن الإيرانية(ماردیني: 1986، 113-121).

مع وصول صيف عام 1977م الذي كان يبشر بنهاية نظام الشاه في ظل ارتفاع الأسعار وفرض المزيد من الضرائب والفساد المستشري، بدأت المصادمات بين أتباع الخميني والنظام، أنضم لهم المثقفون بكل ثقلهم لينقدوا بدورهم النظام مكونين جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، وقبل وصول الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الجماعات الإسلامية في الولايات المتحدة بإضراب مفتوح عن الطعام لفت أنظار وسائل الإعلام الأمريكية، وتجمهر الطلاب الإيرانيون أمام البيت الأبيض مما أشعل الصحف الأمريكية بهجمة على الشاه(السبكي: 1999، 193-196).

دفع التعنت السياسي للشاه إلى مطالبة جميع القوى الوطنية الإيرانية بإسقاطه، شاركهم في ذلك كبار التجار أصحاب البازارات الذين كانوا يتمتعون بعلاقات متينة مع رجال الدين، وقد امتدت

المظاهرات في إيران إلى أربعين مدينة، وبعد حادثة السينما التي دبرها نظام الشاه وراح ضحيتها أكثر من خمسمائة رجل وامرأة، فذهب الخميني لإزالة هيبة النظام تماماً أمام العالم فدعا إلى إضرابات وصلت لمعامل التكرير تركت أثرها على المستوى الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي (الطاهر: 2012).

بدأ الخميني إعلامياً في تحييد الجيش عن الشاه، فقد اعتبر أن نجاح الثورة يعتمد على تحييد الجيش، فخصص جزءاً كبيراً من إعلامه لعدم خدمة جيش الشاه لأنه طاغوت، في حين أنهم جند الله المستضعفون، ودعاهم ألا يطلقوا النار على إخوانهم المسلمين، وأن كل رصاصة تصيب قلب مسلم تصيب قلب القرآن، وطلب من الشعب ألا يهاجم الجيش في صدره وإنما يهاجموه في قلبه. أي لا تهاجموا الجيش بعنف ولكن خاطبوا المشاعر الدينية والإنسانية بداخله. كان العنف الزائد من النظام يقابل بالإضراب السلمي من الشعب واستمرت الإضرابات أربعة شهور شلت النظام وأراد الشاه أن يلجأ إلى الطيران ففوجئ بإضراب القوات الجوية وانضمامها إلى الثورة، وفي 16 يناير 1979م غادر الشاه إيران أمام الضغوط الشعبية وبعدما رفض الخميني التفاوض مع أية حكومة طالما بقي الشاه(السبكي: 1999، 197-199).

2.3.2 تجارب المقاومة اللاعنفية في ثورات الربيع العربي

شكل عام 2011م عام التغيير العربي، فقد أسقطت ثورات الربيع العربي رؤساء لجمهوريات عربية حكموها منذ عقود، لم يعد لديهم ما يقدمونه لشعوبهم، خرج هذا الجيل العربي من الفضاء الإلكتروني إلى الميادين ليمارس ويرسخ أرقى أشكال المقاومة وأرقى أشكال المشاركة السياسية التي عرفها التاريخ بحثاً عن الكرامة والحرية والعيش الكريم، تمسك الجيل الشاب بالنهج السلمي ولم يُستدرج إلى مواقع العنف التي يُراد له أن يقع فيها(حسين: 2012).

لقد أكدت الإنتفاضات السلمية العربية أن الصدور العارية قادرةٌ على إسقاط الأنظمة، وأن إصرار الشعوب على استخدام النضال السلميّ في مواجهة الديكتاتورية يُعيد مسألة المقاومة اللاعنفية إلى الواجهة، ويبرز قدرتَها على تفكيك الواقع القمعيّ في منطقة كثيراً ما أتى التغييرُ فيها عبر الدبّابات، فالثورة المصريّة في يناير كانون الثاني 2011م أبرزَ نموذج حيّ على نجاح إستراتيجيّة سحب الشرعيّة ورفض التعاون مع النظام، فقد احتلّ جزءٌ كبيرٌ من المصريين ميدانَ التحرير في القاهرة، ومكث فيه نحو مليونيْ شخص أسبوعين تقريبًا رافضين الخروجَ منه قبل تحقيق مطالبهم، على الرغم من حظر التجوّل والتجمّعات والقمع والقتل على أيدي أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الوطنيّ الحاكم، ومع استمرار التظاهرات والإضرابات في مختلف المحافظات والمدن المصريّة، شُلّ الاقتصادُ وحركةُ المواصلات، خصوصًا مع انخراط النقابات في الحركة الاحتجاجيّة، وخلال أسبوعين انهارت الأجهزةُ الأمنيّة، ما دفع بالنظام إلى اللجوء إلى مأجورين للتنكيل بالمحتجّين ولإجبارِهم على اللجوء إلى العنف. وعوضًا عن الانخراط في العنف المضادّ فإنهم عملوا على تعرية النظام عبر إلقاء القبض على عدد كبير من المأجورين، فصوّروا اعترافاتِهم وبثّوها على شبكة الإنترنت(تاج الدين: 2012، 37-47).

أما ثورة الشباب التونسي فكانت ثورة سلمية بحته، مظاهرات انتشرت في كافة أرجاء تونس مطالبة بالتغيير، واستمرت الاحتجاجات وأمام الضغوطات المستمرة تنازل الرئيس التونسي زين العابدين عن الحكم مغادراً الأراضي التونسية مسجلاً للشباب والشعب التونسي انتصاراً سلمياً(خويلدي: 2011).

أما الإنتفاضة السورية كرة الثلج السلمية، فمنذ اللحظة الأولى لم تغب "السلميّة" عن التحرّكات، وكان شعار (سلمية .. سلمية) من الشعارات الأبرز في أوّل مسيرة عفوية في دمشق، ذلك أدى إلى انخراط فئاتٍ مختلفةٍ في الإنتفاضة، لقد تعددت الأسلحة السلمية التي استخدمها الشعب السوري في

ثورته فمن مظاهرات حاشدة مستمرة إلى مواجهة الدبّابات بصدور عارية وذلك خير دليل على سلميّة حركة الاحتجاجات، ومن أبرز التظاهرات المنزلية التي قامت بها نساءٌ سوريّات احتجاجاً على مقتل الطفل حمزة الخطيب (لم يتعدّ الخامسة عشرة من عمره)، أما أكثر الخطوات تقدّميّةً على صعيد مواجهة النظام فهي البدءُ باللاتعاون الاقتصاديّ، القائمِ أساساً على مقاطعة الشركات التابعة للعائلة الحاكمة والامتناعِ عن دفع الفواتير والضرائب للدولة تحت شعار "لن ندفع ثمنَ الرصاص لقتلنا، لقد أثبتت الإنتفاضة السوريّة أنّ المحتجين يتقنون قوانينَ المواجهة مع النظام القمعيّ، وهي، ككرة ثلجٍ صلبة، تكبر يومًا بعد يوم، لتشكّل نموذجًا آخرَ يترجم سلميّة النضال من أجل الحريّة(نعيم: 2012).

لقد شكلت الثورات السلمية العربية التي أسقطت أكثر الأنظمة الأمنية والعسكرية في الشرق الأوسط قرابة نصف قرن من الزمان فعاليتها في التغيير حتى مع الأنظمة القمعية، وأعادت التأكيد أن الحكم والشرعية والسيادة مصدرها الشعب وللشعب، وإعادة تعريف الشعب العربي في المجتمع الدولي كمجتمع فاعل وواعٍ قادر على اتخاذ القرار وصنعه، يتطلب التعامل معه في المرحلة القادمة وفق ذلك الأساس، وعلى مبدأ الشراكة لا مبدأ التبعية.

2.3.3 اللاعنف في الإسلام

يعتبر اللاعنف سمة أساسية من سمات الإسلام، وسمة الأنبياء والرسل عليهم السلام، فالدين الإسلامي يشتق اسمه من السلام، وكان الرسول والصحابة يدعون إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة لقوله تعالى "ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين"(النحل :125)، فالآية الكريمة قصدت بالمناظرة أو الجدال على أساس سلمي وبرفق ولين وحسن الخطاب، وتصديقاً لذلك قوله تعالى في سورة العنكبوت

"ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم"(العنكبوت: 46)، وقوله تعالى: "فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى"(طه: 44).

تلك الآيات الكريمة التي وضعت الخطوط العريضة للدعوة الإسلامية تنفي إدعاءات البعض بأن الإسلام قام بحد السيف، فالإسلام لم يقم ولم يكن في أي فترة من فتراته دين عنف، ذلك ما جعل للإسلام تأثيراً على العديد من مفكري فلسفة اللاعنف وعلى رأسهم غاندي الذي لم ينكر تأثره بالإسلام وإعجابه به على الرغم من كونه بوذياً، كما كان لشخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم تأثير كبير في التكوين الفكري لغاندي، فيقول غاندي في حديثه عن الإسلام: "لقد أردت أن أتعرف على أفضل ما في حياة شخص تخفق له قلوب ملايين من بني البشر، ولقد اقتنعت أكثر من أي وقت مضى بحقيقة أن السيف لم يكن هو من فاز في تلك الأيام، بل كانت البساطة والحب والتسامح، والاحترام الدقيق للعهود، والتكريس العظيم تجاه أصدقائه وأتباعه، وجرأته، وقلة خوفه، وثقته التامة بالله وبرسالته، هذه القيم الإنسانية وليس السيف هي السلاح الذي اعتمده المسلمون الأوائل في انتصارهم الإنساني(وطفة: 2012). ومما لا شك فيه أن تجربة انتشار الإسلام في الشرق الأقصى دون استخدام للقوة تجربة مثيرة للاهتمام ومن الضرورة بمكان لرجل في مقام غاندي أن يتلقف المعاني الأخلاقية التسامحية لهذه التجربة العظيمة.

كما احترم الإسلام الخصوصية الدينية لأهل الكتاب ودعا إلى احترام عقائد الآخرين حتى لو كانت فاسدة وغير صحيحة، وهذا يبين مدى حرص الإسلام على السماحة واللاعنف في سلوك المسلمين حتى مقابل أصحاب العقائد الضالة التي لا قداسة لها في نظر الإسلام، فقد قال تعالى في سورة الكافرون: "لكم دينكم ولي دين"(الكافرون: 6). وفي آية أخرى يدعو القرآن الكريم إلى عدم إيذاء

الكافرين وإثارتهم عبر سب آلهتهم فقال سبحانه: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم"(الأنعام: 108)(الشيرازي: 2002، 6-7).

كما لا يمكن أن نتجاهل سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهجه في اللاعنف في تعامله حتى مع مناوئيه، فقد قدم صلى الله عليه وسلم للبشرية جمعاء خير شاهد على أن الإسلام يدعو إلى اللاعنف وينبذ البطش والعنف، فعندما فتح علي كرم الله وجهه خيبر أمر بلال بأخذ صفية بنت يحيى بن أخطب إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) فمر بها من أمام القتلى حتى كادت روحها تزهق جزعاً فلما علم الرسول قال لبلال: أنزعت منك الرحمة يا بلال؟، وكذلك استئمان رسول الله لعكرمة بن أبي جهل، حيث استأمنت له زوجته أم حكيم بنت الحارث بن هشام وأخبرت زوجها بذلك قائلة: جئتك من عند أوصل الناس وأبر الناس وخير الناس لا تهلك نفسك وقد استأمنت لك فآمنك. ومن الشواهد أيضاً على أن الإسلام يتبع أسلوب اللاعنف كنهج أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن له سجن إطلاقاً، فقد كان إذا أراد أن يودع أحداً في السجن ليوم أو لأيام معدودات كان يحفظه في دار كانت بباب المسجد(الشيرازي: 2002، 17-19).

ذلك كان جزءاً بسيطاً للتدليل على أن اللاعنف هو نهج وأسلوب الدين الإسلامي الحنيف ورسوله الكريم، وأن الإسلام هو دين التسامح والمحبة والمؤاخاة وكثيراً هي الأدلة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية ومن مواقف الرسول والصحابة من بعده التي تدلل على أن الإسلام دين اللاعنف، فأعظم الجهاد في الدين الإسلامي هي كلمة حق عند ملك جائر.

2.4 الخلاصة

إن المقاومة اللاعنفية في مفهومها العام ومضمونها الخاص تسعى إلى توظيف كافة الآليات والوسائل التي لا تسبب في استخدامها أي عنف لتحقيق تغيير في قضية معينة أو موقف معين استبدال نظام كامل بنظام جديد.

تأثر أغلب مفكري وفلاسفة اللاعنف بالمذاهب والأيديولوجيات الدينية المختلفة التي نصت على التسامح وعدم مقابلة العنف بالعنف، أو تأثروا بفلاسفة سبقوهم كان متأثرين دينياً ومؤمنين بمبدأ المقاومة اللاعنفية في الحياة.

أثبتت العديد من التجارب عبر التاريخ بمراحله المختلفة أن المقاومة اللاعنفية بأساليبها المختلفة قادرة على تحقيق التغيير والوصول إلى نتائج قد لا تستطيع المقاومة العنفية تحقيقها.

الفصل الثالث: المقاومة اللاعنفية في التاريخ النضالي الفلسطيني

- مقدمة
- المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في التجربة النضالية الفلسطينية
- المبحث الثاني: تطورات سياق المقاومة اللاعنفية الفلسطينية
- المبحث الثالث: مفاعيل المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

3.1 مقدمة

واجه الشعب الفلسطيني خلال عقود طويلة تجاوزت القرن إجراءات عميقة تستهدف استئصال جذوره وهويته الوطنية والعربية، أمام قوى إمبريالية متتالية تملك إمكانيات الهيمنة والبطش والاجتثاث، فلم يكن الفلسطينيون يواجهون قوة بمفردها خلال تاريخهم الجهادي الطويل، بل إنهم في الغالب ما كانوا يواجهون فريقا استعماريا متكاملا يدعم بعضه بعضا، وتتوزع أدوارهم بدقة، بحيث تفضي خطواتهم جميعا إلى تنفيذ مشروع الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين، وفقا لمبدأ إقامة الوطن القومي اليهودي الخالص.

كشفت هذه المعادلة صعوبة الخطوات الفلسطينية النضالية السياسية (السلمية) والمسلحة، لكنها في المقابل أثبتت حقيقة –جوهرية في الصراع العربي الصهيوني– الصراع من زاوية الإرادة وطول النفس، بمعنى أن المهم في هذا الصراع ليس حجم القوة المادية فحسب، بل هناك عناصر وأسس أخرى تتعلق بإرادة الصمود، وفي سياق هذه المعادلة التي فهمها الفلسطينيون كان لا بد من استمرار النضال بكل مستوياته وحالاته وصوره، لأن كل شكل من أشكال النضال الفلسطيني هو تعزيز لجانب من جوانب القدرة على البقاء، وأملٌ جديدٌ للتحرر، وتصدٍ مهم ضد الاجتثاث والاستئصال.

هذا الفصل من الدراسة يتناول تطور المقاومة اللاعنفية في فلسطين من خلال ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول محاولة تأريخ للمقاومة الفلسطينية اللاعنفية بأشكالها المختلفة والمتعددة عبر مراحل طويلة ومتعاقبة من الزمن، ويطرح المبحث الثاني موقف الفاعلين الفلسطينيين من المقاومة اللاعنفية، أما البحث الثالث فيتناول مفاعيل المقاومة اللاعنفية في فلسطين.

المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في التجربة النضالية الفلسطينية

نظراً لتعدد الأزمات التي مر بها الشعب الفلسطيني بدءاً من نهاية الحكم العثماني وتبلور المشروع الصهيوني إلى الانتداب البريطاني حتى الاحتلال الإسرائيلي الذي امتد أكثر من نصف قرن من الزمن، فإننا نستعرض تاريخ المقاومة اللاعنفية في فلسطين عبر مراحله المختلفة، وهي:

3.1.1 المرحلة الأولى: المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني قبل الانتداب البريطاني 1917م

تشكلت جذور حركة المقاومة الفلسطينية مع بدء العقد الأخير من القرن التاسع عشر بعد أن تنبه الفلسطينيون إلى خطر المشروع الصهيوني، فبدأ يتغير موقفهم معبرين عن اعتراضهم على الهجرة اليهودية الجماعية والاستيطان الصهيوني، حيث بادر مجموعة من الأدباء والكتاب الصحفيين على فضح المشروع الصهيوني وفكرة بناء دولة لهم على أرض فلسطين، من خلال الكشف عن المخططات الصهيونية وأهدافها ومخاطرها والتحريض على مقاومتها، عبر رفع عرائض الاحتجاج للسلطات العثمانية لتقييد الهجرة الصهيونية، فكان أول اعتراض رسمي على الهجرة اليهودية في 24 يونيو حزيران 1891م، عندما أبرق زعماء المسلمين في القدس إلى (السلطان العثماني) الصدر الأعظم يعربون عن تخوفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين إليها، ويطالبون بمنع اليهود من دخول فلسطين، نظراً لعدم قدرة المسلمين من السكان على الصمود أمام منافسة اليهود في النواحي الاقتصادية. فأصدرت السلطات العثمانية أوامرها بتنظيم وتقييد دخول اليهود إلى فلسطين(حوراني: 2003، 13-15).

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين سيطر "الاتحاد والترقي" على السلطة في الاستانة عام 1909م بعد إطاحتها بالسلطان عبدالحميد، حتى بدأ الانفراج في الهجرة اليهودية الجماعية، مما دفع الصحافة العربية إلى اتهام النظام الجديد في الأستانة بالتحالف مع اليهود، وإزاء تزايد الشعور بالخطر الصهيوني طالب مبعوث القدس "روحي الخالدي" في مجلس المبعوث العثماني (المجلس النيابي) بفاعلية إجراءات منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فأعادت الحكومة العمل بالقيود التي فرضت في نوفمبر تشرين الثاني 1900م، كما ودعا نجيب نصار محرر جريدة الكرمل إلى عقد مؤتمر عربي فلسطيني في نابلس رداً على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي كان متوقعاً عقده في فينا في سبتمبر أيلول عام 1913م ووجدت تلك الدعوة تجاوباً وطنياً مع ازدياد وعي الفلسطينيين بالخطر الصهيوني، فتشكلت جمعيات وشركات فلسطينية في القدس ويافا والآستانة لمقاومة الصهيونية ورعاية المصالح الفلسطينية مثل "جمعية الإخاء والعفاف" "وشركة الاقتصاد الفلسطيني العربي" و"شركة التجارة الوطنية الاقتصادية"، إلا أن هذه الجمعيات على كثرتها كان يعوزها التنظيم والأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها(عبدالعزيز: 2008).

كما دعا نصار في 16 يوليو تموز 1914م إلى الضغط على الحكومة العثمانية لحظر بيع الأراضي للأجانب، ومقاطعة الصهيونيين اقتصادياً وتجارياً، وتطوير صناعات ومهن وطنية ومحلية، ورفض بيع الأراضي لليهود وطرد السماسرة ومنع الهجرة اليهودية بكل الوسائل الممكنة(أيوب: 1984، 274).

بالنظر إلى نجاح حركة المقاومة الفلسطينية خلال هذه المرحلة في نشر الوعي بالمشكلة الفلسطينية وتنبيه العرب إلى الخطر الصهيوني نجد أن معظم وسائل النضال التي اعتمدها الفلسطينيون خلال هذه المرحلة هي وسائل لاعنفية سلمية بدءاً من الاحتجاجات والشكاوى الرسمية

انتقالاً إلى البيانات والدعوة إلى عقد المؤتمرات والاجتماعات وإنشاء الجمعيات لمناهضة الحركة الصهيونية ومشروعها.

3.1.2 المرحلة الثانية: المقاومة اللاعنفية في فترة الانتداب البريطاني حتى عام 1948م

شكل أواخر عام 1917م نقلة تاريخية في تاريخ الشعب الفلسطيني حيث اكتسح الجيش البريطاني جنوبي فلسطين واخترق منطقة طولكرم في 19 سبتمبر أيلول عام 1918م فقضى على الجيش التركي وخرجت الحكومة العثمانية عن البلاد وقامت على أثرها حكومة الانتداب البريطاني (البرغوثي وطوطح: 2001، 261).

شهدت المقاومة الشعبية الفلسطينية نشاطاً موسعاً في مقاومة المشروع الصهيوني البريطاني بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من 9 ديسمبر كانون أول 1917م وحتى عام 1948م، حيث تميزت المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة باستفاضة تقديم البراهين التي تدعم حق العرب في فلسطين، وتدحض ادعاءات وأطروحات الصهيونية، ونفذت العديد من الإضرابات وأجرت مفاوضات مع بريطانيا(شوفاني: 1996، 376).

فلقد قطعت بريطانيا وعوداً للعرب بإقامة دولة عربية مستقلة في الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام مقابل تحالفهم ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، فكانت الأراضي العربية إبان هذه الفترة مسرحاً رئيسياً لأحداث الحرب العالمية الأولى انخرط فيها العرب بعد هذه الوعود التي تناقضت مع صدور وعد بلفور في 2 نوفمبر تشرين الثاني 1917م الذي نص على إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين(عامر: 2002، 49-58)، وقد أعرب الفلسطينيون عن رفضهم له، وقد انتظروا انتهاء الحرب أملاً في موته بانتهائها، إلا أن تحديد الحكومة البريطانية فبراير شباط 1920م موعداً لتنفيذ

الوعد أطلق المظاهرات الشعبية في المدن الفلسطينية وأغلقت المحلات التجارية وانهالت الاحتجاجات على مقر الإدارة البريطانية في القدس مطالبة بإلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي (سويدان: 2004، 224-228).

هذه التطورات حدت بالفلسطينيين بتوجيه جهودهم نحو سلطات الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى وقدموا العديد من العرائض والمذكرات وعقدوا العديد من المؤتمرات والمهرجانات ونظموا المظاهرات في المناسبات المختلفة وإرسال الوفود إلى بريطانيا للاتصال بالحكومة والقيادات السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام، وإلى عصبة الأمم وممثلي الدول الأجنبية في فلسطين من أجل شرح القضية الفلسطينية(محافظة: 2002، 45).

عقدت الجمعيات الإسلامية والمسيحية*المؤتمر الفلسطيني الأول بالقدس في 3 فبراير شباط 1919م الذي أرسل فيه المؤتمرون رسالة إلى مؤتمر الصلح في باريس عبروا فيها عن رفضهم لتصريح بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأكدوا على وحدة فلسطين مع سوريا(ياغي: 1983، 89).

كما شكل إعلان بريطانيا قرار انتدابها على فلسطين بعد قرار مؤتمر سان ريمو الذي عقد في إيطاليا في 19 أبريل نيسان 1920م والذي نص على ندب فرنسا على سورية ولبنان، وندب بريطانيا على فلسطين والعراق، موجة عارمة من السخط على بريطانيا وإعلان كافة التجمعات الإسلامية والمسيحية في البلاد رفضها للهجرة اليهودية واحتجاجها لدى الإدارة العسكرية في القدس على قرار

* الجمعيات الإسلامية المسيحية الفلسطينية تأسست في حزيران 1918م في المدن الفلسطينية المختلفة وكانت مظهرًا مبكرًا للوعي السياسي المنظم في مواجهة النشاط المنظم للجمعيات واللجان الصهيونية. وجاء تشكيل هذه الجمعيات لجمع شمل الفلسطينيين ولينشطوا في إطارها في سبيل الدفاع عن كيانهم ومركزهم وللسعي لربط مصير فلسطين بمصير سورية الاستقلالي والوجودي. واتخذت الجمعيات الإسلامية المسيحية رمزًا لها شارة الهلال وبداخله الصليب. كانت قيادة هذه الجمعيات تمثل رأس الهرم الاجتماعي الموروث عن العهد العثماني وكان زعماؤها من الأسر الثرية من كبار الملاك والتجار ورجال الدين، فكانت تمثل النخب، وكان ذلك واضحاً في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول برئاسة عارف الدجاني. من مؤسسيها موسى كاظم الحسيني وعارف الدجاني وخليل السكاكيني و محمد عزة دروزة الذي تولى أمانتها العامة(الموسوعة الحرة: 2012)

المجلس الأعلى للحلفاء الذي يخالف مطالبهم التي قدموها إلى لجنة كنج/ كرين*(سويدان: 2004، 230).

قد تمثل أول احتجاج ضد السياسة البريطانية الراعية لانتقال الأراضي إلى اليهود ببرقية في فبراير شباط 1920م عن الجمعية الإسلامية في نابلس احتجت خلالها على تسليم اليهود أراض في جنوب يافا إلى مؤسسة صهيونية، كما عقدت الجمعيات الإسلامية والمسيحية المؤتمر الفلسطيني الثالث –بعد منع سلطات الانتداب البريطاني عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني – في الفترة 13 إلى 19 ديسمبر كانون أول 1920م أقر ميثاقه الوطني بالمطالبة بحكومة فلسطينية مستقلة على عكس المؤتمر الوطني الأول الذي طالب بالوحدة مع سوريا(ياغي: 1983، 90).

في أول مايو آيار 1921م عمت مدن وقرى فلسطين إنتفاضة عارمة بعد احتكاكات بين الفلسطينيين ومتظاهرين يهود بمناسبة عيد العمال، هاجم إبانها الفلسطينيون عدداً من المستعمرات اليهودية وألحقوا بها خسائر كبيرة، وقد دفعت إنتفاضة مايو الجمعيات الإسلامية والمسيحية إلى عقد المؤتمر الرابع الذي عقد في القدس ما بين 29 مايو آيار و5 يونيو حزيران عام 1921م وقد أقر إرسال وفد إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني لشرح القضية الفلسطينية وتقديم مطالب الفلسطينيين إلى الحكومة البريطانية إلا أن الوفد رغم مكوثه قرابة العام إلا أنه لم يستطع تغيير سياسة بريطانيا(ياغي: 1983، 91).

أرسل سكرتير الجمعيات الإسلامية والمسيحية في القدس رسالة احتجاج إلى المندوب السامي البريطاني في 24 ديسمبر كانون أول 1921م على تهاون سلطات الانتداب مع شراء اليهود كميات

* هي لجنة تحقيق عينها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م للوقوف على آراء أبناء سورية وفلسطين في مستقبل بلادهم. وقد اختار ولسون لرئاسة هذه اللجنة هنري كينغ، رئيس كلية أوبرلين بولاية أوهايو، وتشارلز كراين، وهو رجل أعمال بارز من شيكاغو. وبعد أن طافت هذه اللجنة في مختلف المدن السورية (وبضمنها مدن فلسطين) ما بين 10 حزيران و 21 تموز وضعت تقريراً أعلنت فيه أن الكثرة المطلقة من العرب تطالب بدولة سورية مستقلة استقلالاً كاملاً، وترفض فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين(الكيالي: الموسوعة الفلسطينية: 1987).

كبيرة من السلاح، ورسالة أخرى من المؤتمر العربي الفلسطيني في يناير كانون الثاني 1922م احتجاجاً على تأييد المخالف للقانون من حكومة الانتداب لشركتي "إيكا" و"إعمار أراضي فلسطين" الصهيونيتين على نشاطهما الاستيطاني وحصولهما على أراض بطرق غير شرعية بمساعدة حكومة الإنجليز (التميمي: 2007، 66-67).

صدر الكتاب الأبيض* عام 1922م الذي تمسكت خلاله بسياستها تجاه الصهيونية العالمية وضرورة تنفيذ وعد بلفور ووعد بإنشاء مجلس تشريعي، فرفض الفلسطينيون الكتاب الأبيض وطالبوا بإنشاء حكومة وطنية مستقلة، وعمت المظاهرات والمسيرات المدن الفلسطينية، وأصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الرابع بياناً في 8 يوليو تموز عام 1922م بذلك، وتلاه سيل من البرقيات إلى عصبة الأمم المتحدة تؤيد بيان اللجنة التنفيذية، وقد صادق مجلس عصبة الأمم على انتداب بريطانيا على فلسطين في 24 يوليو تموز 1922م دون النظر إلى الشعب الفلسطيني، وبعودة الوفد العربي من لندن عقد المؤتمر العربي (الفلسطيني) الخامس في نابلس 22 – 25 أغسطس آب 1922م الذي أصدر 17 قراراً من أهمها: رفض دستور فلسطين الجديد، ورفض الانتداب ومشروع روتنبرج* ومقاطعة البضائع اليهودية، وتأسيس مكتب فلسطين في لندن وتطبيق نظام مالي لجمع التبرعات(ياغي: 1983، 91-92).

---

* لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: فاضل حسين: تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية: المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956م. ص9.

* مشروع روتنبرج" لقد قام هربرت صموئيل اليهودي (الذي عين مندوبا ساميا على فلسطين)، بإعطاء اليهود العديد من الامتيازات التي تمكنهم من السيطرة على اقتصاد "البلاد و مواردها الطبيعية و كان أول الامتيازات الخطيرة التي منحها لليهود هو امتياز استغلال مياه الأردن لاستخراج الكهرباء و قد أعطى ذلك الامتياز لليهودي الروسي بنحاس روتنبرج عام 1921م، ولم يتم الاتفاق الرسمي مع الحكومة إلا في سنه 1926م و كانت مدة الامتياز 70 سنه و كان أهم شروط هذا الامتياز عدم السماح لأية شركة أو فرد باستعمال مياه نهر الأردن ومياه نهر اليرموك في أي غرض إلا بالاتفاق مع الشركة المذكورة وتسري هذه المادة على شعب الأردن كذلك، ولقد كان واضحا أن هذا المشروع هو مشروع صهيوني تمويلا و هدفا و لم يكن القصد منه إلا وضع اليد على مياه النهر باي بحجة توليد الكهرباء أو غيره إلى أن تحين الفرصة المناسبة للاستيلاء عليه و قد استغلت الشركة الحقوق الممنوحة لها بموجب الامتياز بان حرمت كل المزارعين العرب من الاستفادة من مياه النهر وقد وصفه احد النواب البريطانيين في حينه بأنه اغرب امتياز سمع به في حياته ، إذ انه يعطي أصحابه حقوقا خياليه في شريان حيوي كنهر الأردن، و مما له دلاله في هذا الشأن أن صاحب الشركة أصبح عام 1929م رئيسا للمجلس الوطني اليهودي في فلسطين ..و أن هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني لفلسطين كان أول مدير للشركة و قد واصلت الشركة ممارسة صلاحياتها و فق الامتياز المذكور حتى الحرب العربية الصهيونية 1948م(ياغي، إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983م).

كما احتجت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني في 4 نوفمبر تشرين الثاني 1923م على وعد بلفور، وقد قررت حكومة الانتداب في 1923م تأسيس المجلس الاستشاري من أعضاء تعينهم الإدارة بعد لجوء الفلسطينيين إلى سلاح المقاطعة السياسية – عندما دعت اللجنة التنفيذية العربية إلى مقاطعة الانتخابات في عام 1922م وقد بلغت نسبة المقاطعين 84%- عندما قررت الإدارة البريطانية تشكيل مجلس تشريعي ينتزع اعترافاً واضحاً بالانتداب ووعد بلفور، فكان قرار المؤتمر العربي بطرد كل من يقبل بعضوية المجلس. ومقاطعة المعرض التجاري "الليفانت" الذي نظمته الوكالة اليهودية(التميمي: 2007، 68-69).

في 10 إلى 20 يونيو حزيران 1923م عقد المؤتمر الفلسطيني السادس في مدينة يافا، وقرر المؤتمر رفض المعاهدة العربية (الحجازية) البريطانية* المقترحة وطالب بإنشاء حكومة نيابية مستقلة وإلغاء السياسة الصهيونية التي ترمي إلى إنشاء وطن قومي يهودي، ورفض الفلسطينيون عرض بريطانيا بإنشاء وكالة لهم على غرار الوكالة اليهودية في بريطانيا، إلى جانب رفض مشروع روتنبرغ، وطالب بالإفراج عن مسجوني ثورة يافا والقدس، وإرسال وفد إلى لندن إلا أن بريطانيا تمسكت بسياسة الوطن القومي فعاد الوفد إلى فلسطين بدون أي إنجاز يذكر(خلة: 1982، 369-370).

كما أرسلت برقيات الاحتجاج إلى آرثر بلفور –وزير خارجية بريطانيا- في زيارته لفلسطين في 1 أبريل نيسان 1925م بمناسبة افتتاح الجامعة العبرية وأضربت الكلية العربية في القدس، كذلك عم

* المعاهدة الحجازية ـ البريطانية: في 14 كانون الاول 1922م سلم ناجي الاصيل العراقي الأصل لدى وصوله مدينة لوزان اللورد كررزن (وزير الخارجية البريطانية) مذكرة من الملك حسين كرر فيها مطالبه المعتادة في تنفيذ الوعود المقطوعة للعرب، وعقد معه عدة اجتماعات تمخضت عن اتفاق مبدئي بين الطرفين بشأن مشروع معاهدة جديدة تنظم علاقة الدولتين. وقد وقعها كررزن في منتصف نيسان 1923م بالحروف الاولى، فعاد بها الاصيل الى الحجاز، وقد ابدى المسؤولون الحجازيون ومن بينهم الحسين تفاؤلهم بالمعاهدة الجديدة، كما أعلن الحسين استجابة بريطانيا للمطالب العربية واستقلال العرب، وراح رئيس ديوانه واكد ذلك في بيان اذاعه بين حشود الحاضرين ممن جاءوا لتهنئة الملك بمناسبة عيد الفطر، لكن هذا التفاؤل لم يكن سوى ضرب من التسرع والتقديرات المضطربة سرعان ما تلافاه الملك وحكومته، بسبب صرخات المعارضة التي اطلقها الفلسطينيون ضد المعاهدة الجديدة المادة الثانية منها بالذات والتي تتعلق المادة بالانتداب التي تسعى بريطانيا لفرضه على العراق وشرق الاردن وفلسطين.. اذ رفضت اللجنة التنفيذية الفلسطينية في اجتماعها المنعقد في يافا في 19 حزيران 1923، ماجاء في المعاهدة الاخيرة بشأن فلسطين. وعبر المؤتمر العربي الفلسطيني في برقيته للملك حسين عن رفضه لها وطالبه بعدم ابرامها دون موافقة الامة(ياغي، إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983م)..

الإضراب الشامل شتى أنحاء فلسطين ورفعت الرايات السوداء وامتنع الناس عن تحيته لآرثر، وبذلك وضع الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للانتداب تقاليد المقاومة اللاعنفية الطويل الذي استمر وشمل الاحتجاج والإضراب والتظاهر ورفع الرايات السوداء(القشطيني: 1990، 305-306).

ومنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين كثف اليهود محاولاتهم لتغيير الوضع القائم للأماكن المقدسة وكان مسعاهم في ذلك يهدف إلى تحقيق سيطرة يهودية على الحرم القدسي الشريف، وكان ذلك سبباً لاندلاع هبة البراق في آب أغسطس 1929م، امتدت ثورة البراق إلى العديد من القرى والمدن، وأصبحت هذه الثورة محطة رئيسية في المسيرة النضالية، منها أخذ الوعي يتكوّن على ضرورة النضال ضد بريطانيا نفسها(وكالة وفا: 2011).

ومع تفشي الخلافات والانقسامات داخل صفوف الحركة الوطنية والنزاعات العائلية على الزعامة الفلسطينية، بدأت تتجه الحركة الوطنية الفلسطينية إلى قومية القضية الفلسطينية، وقد اتضح ذلك في المؤتمر العربي في القدس 13 ديسمبر كانون أول 1931م، إلى جانب مواكبة هذا التيار تيار صور النزاع العربي الصهيوني بنزاع ديني وحاول تغليب الطابع الإسلامي على صورة النزاع كله، وقد تجسد هذا التيار في انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في القدس 7 – 17 ديسمبر كانون أول 1931م في مناسبة الإسراء والمعراج، اشترك في المؤتمر 154 مندوباً من جميع الأقطار العربية والإسلامية، اجتمع فيه حشد كبير من العلماء والشخصيات السياسية والوطنية(جرار: 1992، 67).

وقد أقر المؤتمر دستوراً له يشمل فكرة بقائه وانعقاده دورياً، وإيجاد تشكيلات قوية له في جميع أنحاء العالم، وإنشاء جامعة إسلامية في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى، وتأليف دائرة المعارف الإسلامية، وإعلان قدسية البراق واستنكار أي مطمع فيه وعزم المسلمين على الدفاع عنه، واستنكار السياسة الاستعمارية واليهودية فيها، وتشكيل شركة إسلامية كبرى لإنقاذ أراضيها، والمطالبة بسكة

حديد الحجاز. وبقيت قرارات المؤتمر دون موقع التنفيذ لأن هدف المؤتمر تمثل في توطيد وتثبيت نفوذ الحاج أمين الحسيني في فلسطين إضافة إلى أن الرجل الثاني في المؤتمر الإسلامي هو الزعيم الهندي "مولانا شوكت علي" الذي كان موالياً لبريطانيا في سياستها في الهند(خلة: 1982، 505-510).

انحصرت وسائل النضال الفلسطيني حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين في فرض سياسة اللاتعاون مع حكومة الانتداب، لكن هذه الوسيلة كانت محدودة الأثر؛ بالإضافة إلى المقاطعة الاقتصادية للبضائع اليهودية، وقد بدأت هذه المقاطعة إثر ثورة البراق؛ وتحريم بيع الأراضي دينياً والإشراف على ذلك بعدة وسائل؛ التمسك بالوسيلة النضالية الأولى وهي المظاهرات، وفي سبتمبر أيلول 1931م انعقد مؤتمر الشباب الأول في مدينة نابلس، وضم ألف مندوب من جميع أنحاء البلاد، وقرر رفض أي تفاهم مع حكومة الانتداب ودعا إلى مقاطعة مناسبات ومؤسسات حكومة الانتداب ورفْض التعاون معها، وجاء انعقاد مؤتمر الشباب الآخر في يافا 26 مارس آذار1933م لينقل المقاومة الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية إلى مبدأ عدم التعاون والعصيان المدني تمثلت أولى الخطوات في هذا الاتجاه بالدعوة التي أطلقها قادة حزب الاستقلال بتخلي قادة الحركة الوطنية عن مناصبهم الحكومية التابعة لسلطة الانتداب، والتفرغ للعمل الوطني، وطالبوا رؤساء البلديات، والمحاكم الشرعية، ودوائر الأوقاف، تقديم استقالتهم والأخذ بسياسة اللاتعاون عبر مقاطعة المجالس السياسية والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة واللاتعاون الاقتصادي عبر مقاطعة البضائع والمصنوعات الإنجليزية واليهودية، كما تقرر القيام بمظاهرات دورية كل يوم في مدينة مما أكسب أسلوب التظاهر زخماً نضالياً قوياً، كما أصدر مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في يناير كانون الثاني 1935م فتوى شرعية جاء فيها " أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء أكان مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج كل أولئك ينبغي أن

لا يصلى عليهم ولا يدفنوا في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخواناً أو أزواجاً"(التميمي: 2007، 71-76).

في منتصف الثلاثينات بعد أن توقف العمل النضالي والمقاومة الشعبية السلمية جاءت ثورة القسام لتشكل النقطة الفاصلة في تاريخ فلسطين لتنقل المقاومة من سلميتها السياسية إلى ثوريتها المسلحة، وعلى الرغم من أن معركة القسام لم تدم إلا فترة محدودة إلا أنها مهدت لانطلاق الثورة الكبرى التي نفذ خلالها أكبر إضراب في تاريخ المقاومة الوطنية.

كان للعديد من العوامل -إلى جانب ثورة القسام- السبب الرئيسي في اندلاع ثورة عام 1936م كاستمرار بريطانيا في ممارسة سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، واستقبال مزيد من المهاجرين اليهود وتسليمهم أراضي الشعب الفلسطيني، إلى جانب تسليح اليهود وتدريبهم ودفع اليهود إلى ارتكاب جرائم بحق الشعب الفلسطيني، كل هذه الأسباب كانت السبب في انطلاق الثورة التي انطلقت بتاريخ 15 أبريل نيسان 1936م احتدمت المواجهات فيها بين الفلسطينيين واليهود التي امتدت إلى باقي المدن الفلسطينية ضد اليهود والبريطانيين معاً، وتشكلت خلالها اللجان القومية من القيادات الفلسطينية التي قادت الثورة في جميع أنحاء فلسطين، دعت هذه اللجان الشعب الفلسطيني إلى الثورة والإضراب الذي لم يشهد له مثيلاً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ استمر هذا الإضراب 175 يوماً متواصلة قرابة ستة أشهر(النتشة وآخرون: 1991، 61-63).

تشكلت لجنة قومية فلسطينية في نابلس دعت إلى الإضراب العام امتد إلى جميع مدن فلسطين وشكلت لجان قومية لتأمين استمرار الإضراب، تعهد الزعماء الفلسطينيون بإيقاف النشاط الحزبي والاستمرار في الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية، وفي حال عدم الاستجابة للمطالب فستعلن عصياناً مدنياً وستبدأ بعمليات

مقاومة عنيفة ضد الحكومة والاستيطان الصهيوني. وفي ظل عدم الاستجابة لمطالب الإضراب عمدت اللجنة العليا إلى التصعيد فقوبل التصعيد من الاحتلال البريطاني بإجراءات تعسفية وصلت حد السجن والإعدام والعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات(شوفاني: 1996، 460-461).

أعلنت الثورة العصيان المدني ضد بريطانيا، وامتنع الناس عن دفع الضرائب وتنفيذ القوانين وساءت الأحوال الاقتصادية، وبدأت الشركات الإسرائيلية تعلن إفلاسها وحرم اليهود من المواد الغذائية، كما التقى رؤساء جميع الأحزاب الفلسطينية وشكلوا فيما بينهم قيادة عليا لقيادة اللجان القومية المنتشرة في القرى والمدن سميت اللجنة العربية العليا برئاسة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، وقد حددت الثورة أهدافها في إنشاء حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي، منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود(النتشة وآخرون: 1991، 63).

وشكلت فرق من الحرس الوطني لحماية الدكاكين والمتاجر والأمن، وتولت فرق الكشافة ضبط النظام والمرور وتألفت محاكم خاصة لمن يخالف الإضراب، وسلم أصحاب الدكاكين مفاتيحهم إلى اللجان القومية وسائقو السيارات والشاحنات أيضاً، وأضرب المحامون عن الترافع أمام المحاكم وسلم المخاتير أختامهم إلى سلطات الانتداب، وبذلك جمد الإضراب الأنشطة العربية الحياتية اليومية، كما ارتدى أغلب السكان الكوفية وأضرمت الحرائق في المؤسسات البريطانية والصهيونية وتم اقتلاع الأشجار من المستوطنات، فقد أعلنت الوكالة اليهودية أن 80000 شجرة من الحمضيات و62000 من الثمار و64000 من أشجار الغابات و16500 من المحاصيل الزراعية أتلفها العرب(الكيالي: 1990، 277).

أمام فشل الجهود البريطانية في إخماد الثورة أصدرت الكتاب الأبيض الثاني في 17 مايو حزيران 1939م وافقت فيه على تشكيل حكومة فلسطين المستقلة وتشكيل مجلس تشريعي إذا سمحت الظروف بذلك، والسماح لخمسة وسبعين ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين خلال خمسة أعوام، ولعدم ثقة العرب بالإنجليز استمروا في ثورتهم حتى سبتمبر أيلول 1939م عندما نشبت الحرب العالمية الثانية أوقف الشعب الفلسطيني الثورة لمهادنة بريطانيا أملاً في الحصول على حقوقهم بعد انتهاء الحرب(النتشة وآخرون: 1991، 65-66).

على ذلك يمكن تحديد آليات المقاومة اللاعنفية التي استخدمها الفلسطينيون لمواجهة تسرب الأراضي إلى اليهود من نشر الوعي من خلال الصحف والخطب في المساجد والمهرجانات واللقاءات العامة والبيانات والتشهير بالبائعين والسماسرة وبيع الأراضي إلى الفلسطينيين المقتدرين مادياً إلى جانب إصدار الفتاوى ورفع القضايا في المحاكم ومطالبة حكومة الانتداب إصدار تشريع يحمي مالك الأرض وإنشاء مصرف للإقراض الزراعي(محافظة: 2002، 146-147).

اتسمت المرحلة السابقة لما قبل النكبة بسمة اللاعنف في المقاومة الفلسطينية بعموميتها، استخدم خلالها الفلسطينيون العديد من وسائل المقاومة اللاعنفية سواء في عهد الحكم العثماني أو الانتداب البريطاني، كرسائل الاعتراض وعقد المؤتمرات والاجتماعات والمهرجانات واللقاءات العامة والبيانات، ونشر الوعي من خلال المقالات والكتابات الصحفية ومخاطبة الرأي العام والخطب في المساجد، والمقاطعة الاقتصادية والتجارية، والمقاطعات السياسية (مقاطعة الانتخابات)، والاحتجاجات والشكاوى الرسمية وتقديم البراهين والادعاءات والمذكرات والعرائض، وإرسال الوفود والاتصالات السياسية وبرقيات الاحتجاج وإنشاء الجمعيات، وإجراء المفاوضات والإضرابات الجماعية، ومسيرات الاحتجاج والمظاهرات ورفع الرايات السوداء، وارتداء الكوفية، والأخذ بسياسة اللاتعاون عبر مقاطعة

المجالس السياسية والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة واللاتعاون الاقتصادي عبر مقاطعة البضائع والمصنوعات الإنجليزية واليهودية، وتحريم بيع الأراضي دينياً، والتخلي عن المناصب الحكومية وعن المخترة، وتقديم الاستقالات الجماعية، والقيام بالمظاهرات الدورية (كل يوم في مدينة)، وصولاً إلى العصيان المدني وتشكيل فرق الكشافة، وإغلاق المحلات والمتاجر، وإيقاف عمل السيارات والشاحنات، وإضراب المحامين، وإضرام الحرائق في المؤسسات البريطانية والصهيونية، واقتلاع الأشجار من المستوطنات، والتشهير بالبائعين والسماسرة، وإصدار الفتاوى ورفع القضايا في المحاكم وإنشاء مصرف للإقراض الزراعي، إن فترة الانتداب البريطاني تعتبر هي النقطة الأساسية التي شكلت ورسمت معالم المقاومة اللاعنفية الفلسطينية بوسائلها المحتلفة.

3.1.3 المرحلة الثالثة: المقاومة اللاعنفية منذ النكبة حتى عام 1987م.

اتسمت مرحلة ما بعد النكبة وصولاً إلى الإنتفاضة الأولى عام 1987م بضعف المقاومة اللاعنفية وطغيان المقاومة المسلحة عليها، لكن ضعف المقاومة اللاعنفية لا يعني انعدامها فقد تميزت بحالة من المد والجزر، في ظل انعكاس نكسة يونيو حزيران عام 1967م على الشعب الفلسطيني والتي أدخلته في حالة من الصدمة والريبة بفعل الاحتلال العسكري، إلا أن ذلك لم يحل دون القيام بالمظاهرات والإضرابات والتحركات ضد ممارسات وسلوكيات الاحتلال الإسرائيلي والتي كانت ردود فعل أكثر من كونها إستراتيجية ممنهجة.

عام 1953م بدأت مباحثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية ومندوبي وكالة الغوث، وتم طرح مشروع مفصل لتوطين لاجئي قطاع غزة في صحراء سيناء ومع نهاية عام 1954م تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ الجزء الخاص بقطاع غزة من مشروع "جونستون" لتوطين اللاجئين. فتفجرت في مطلع عام 1955م أكبر مظاهرات عرفها تاريخ

قطاع غزة سقط فيها أكثر من 30 شهيداً على رأسهم حسني بلال وهو أول شهيد وطني ضد مشاريع التوطين و"يوسف أديب طه" الذي رفع العلم الفلسطيني على مقر الحاكم العسكري فما كان من أحد رجالات الشرطة سوى إطلاق النار عليه فسقط شهيداً. هذه المظاهرات استطاعت إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء وإفشال المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب الفلسطيني وتصفية حقوقهم وإغلاق ملف القضية الفلسطينية(بدرة: مارس 2011).

في 28 يونيو حزيران 1967م أخضعت إسرائيل القدس الشرقية للحكم المدني الإسرائيلي بعد قرار الكنيست، وهو ما أثار موجة عارمة من الاحتجاجات والتظاهرات، تبنى خلالها سكان القدس سياسة عدم التعاون مع سلطات الاحتلال لمواجهة الضم والتهويد ورفض الوضع الجديد، رافقها أعمال عصيان مدني بما في ذلك المظاهرات والإضرابات والنضال القانوني واللجوء إلى وسائل الإعلام. فقد رفض روحي الخطيب رئيس بلدية القدس الشرقية الانضمام إلى بلدية القدس الموحدة. في تاريخ 24 يوليو تموز 1967م تم تشكيل الهيئة الإسلامية لحماية الشؤون الدينية الخاصة بالقدس والضفة الفلسطينية، كما وقفت الغرفة التجارية ضد ضم القدس وشجعت التجار على عدم دفع الضرائب ورفضت النقابات تسجيل نفسها لدى السلطات الإسرائيلية، كما تم تشكيل لجنة التوجيه الوطني برئاسة عبدالحميد السائح اندرجت مهامها في المقاومة اللاعنفية كالعرائض والبيانات والمظاهرات والنداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي والأعمال القانونية، وقد قاد التنظيم (لجنة التوجيه الوطني) في سبتمبر أيلول 1967م إضراباً مع الحركة الطلابية والهيئة التدريسية في الضفة الفلسطينية التي قاطعت سلطات الاحتلال التي حاولت تغيير المناهج، وتصدت إلى عمليات الفساد الأخلاقي التي نشرتها سلطات الاحتلال كالمخدرات والدعارة والنوادي الليلية، من خلال رفع وتطبيق شعارات مقاطعة البضائع الإسرائيلية وعدم الاختلاط ومقاومة الهجمة الانحرافية(التميمي: 2007، 141-144).

مع انتصار مصر في حرب أكتوبر تشرين أول 1973م ونجاح منظمة التحرير الفلسطينية في استصدار قرار 3236 في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفرض إسرائيل مزيداً من الضرائب قامت مسيرات ومظاهرات في 11 نوفمبر تشرين الثاني 1975م منددة بالسياسات الإسرائيلية وعم الإضراب التجاري معظم الأراضي وأغلقت المحلات التجارية والأسواق، وامتنع العمال عن الذهاب إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، ومهاجمة المتظاهرين مخازن الأغذية في المستوطنات وتهديد الأهالي بمنع أبنائهم من الذهاب إلى المدارس إذا استمرت عمليات الاقتحام لها، إضافة إلى كتابة المقالات التعبوية في الصحف، وقدمت الغرف التجارية اعتراضاً على الضرائب الجديدة المفروضة وأرسل اجتماع رجال الأعمال في الخليل برقية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين يسجلون فيه اعتراضهم، وفي ظل إبعاد سلطات الاحتلال خمسة من قادة الإضراب استمرت الإضرابات وبدأت التهديدات بالاستقالات الجماعية من قبل الكثير من أعضاء المجالس البلدية والغرف التجارية. واستمر التحرك الجماهيري في الأرض المحتلة عبر المسيرات والتظاهرات والبيانات والاعتصامات في المجالس البلدية والمساجد والذي شكل مقدمة لتحركات جماهيرية واسعة انطلقت في أواخر العام 1975م احتجاجاً ضد الاستيطان، والسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بناء على قرار القضاء الإسرائيلي في 28 يناير كانون الثاني 1976م نتج عنها إلغاء السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى(الخليلي: 1977، 228-232).

في ظل قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية بمصادرة 20 ألف دُنم من أراضي الجليل عام 1976م بحجة ما أسمته (خطة تطوير الجليل) أدت إلى حالة احتقان شعبي، وتداعت المجالس المحلية والقوى الشعبية الفلسطينية والقوى المعادية للعنصرية من اليهود، إلى عقد المؤتمرات، واللقاءات، لوضع سياسات المواجهة لهذه الإجراءات العنصرية للسلطات الإسرائيلية، والعمل على إحباطها، واحتفاظ

الفلسطينيين العرب بملكية أراضيهم وحقهم بالعيش عليها والانتفاع بها، وبادرت القوى والشخصيات الوطنية إلى عقد اجتماعات تحضيرية لعقد (مؤتمر شعبي للدفاع عن الأراضي العربية) وعُقد المؤتمر في الناصرة يوم 29 فبراير شباط 1976م، رافقه زخم شعبي كبير في كل القرى والمدن العربية، وانبثقت عنه (اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي) التي كان هدفها التصدي لمخططات نهب الأرض العربية، ودعا المؤتمر إلى إضراب عام في 30 مارس آذار 1976م وتنظيم مسيرة شعبية ضخمة إلى الأراضي المغلقة(جاموس: 2012).

في ظل الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال في مواجهة الهبة الجماهيرية الشعبية التي صاحبها عقوبات جماعية وإصابات واعتقالات وشهداء، ومسيرة حركة غوش أمونيم الاستيطانية*، أقدم رؤساء البلديات في مارس آذار 1976م إلى تقديم استقالات جماعية إلى الحكم العسكري، وسيطرت الإضرابات الطلابية والتجارية والمظاهرات خلال النصف الأول من عام 1976م، أحرق خلالها المتظاهرون إطارات السيارات وألقوا الحجارة على الدوريات الإسرائيلية، ومع فرض ضريبة القيمة المضافة في الأول من يوليو تموز 1976م زادت المظاهرات والمسيرات والإضرابات التجارية شارك فيها الطلاب والعمال والتجار. وفي ظل محاولات الاحتلال المستمرة لتطبيق الضريبة دعت الغرفة التجارية بالضفة إلى إضراب عام مفتوح في كل المدن والقرى في 6 ديسمبر كانون أول 1976م استمر عشرة أيام توقفت خلاله الحركة التجارية، وشهدت الأراضي المحتلة مظاهرات وإغلاق الطرقات بالإطارات المشتعلة ورشق السيارات الإسرائيلية بالحجارة، وإحراق صناديق القمامة في الشوارع وسكب الوقود الممزوج بالزيت على الطرقات لعرقلة حركة السير، كما أدت زيادة وتيرة النشاط الاستيطاني في أواخر 1976م والاشتباكات المتبادلة والحرق المتبادل للكتب المقدسة واعتداءات

* حركة غوش أمونيوم حركة استيطانية تعنى بالعربي كتلة الإيمان تأسست بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م، اعتمدت الاستيطان كهدف رئيسي باعتباره ركيزة هامة من الركائز لخلق أغلبية يهودية خلال السعي لكسب مزيد من المهاجرين، نتيجة للإحباط الذي أصاب الرأي العام اليهودي بعد الحرب العربية اليهودية، وتسعى هذه الحركة بعنف إلى إقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى(ياغي، إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983م).

اليهود المتكررة على الحرم الإبراهيمي، إلى تصعيد أعمال الاحتجاج والاشتباك بين السكان والمستوطنين(التميمي: 2007، 149-152).

شكل عام 1976م بمجمله عاماً حافلاً بالمقاومة اللاعنفية الفلسطينية التي استخدمت فيه العديد من الوسائل اللاعنفية المعروفة التقليدية وغير المعروفة (المبتكرة)، في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية والقرارات الاستبدادية، بلغ أيام التظاهرات والاعتصامات والإضرابات عام 1976م 127 يوماً شاركت فيها جميع أطياف الشعب الفلسطيني من طلاب وتجار ونساء وشباب وشيوخ، سجل خلاله سبعة وعشرون أسلوباً من أساليب المقاومة اللاعنفية بلغت في مجموع تكرارها خلال العام 282 مرة، أبرزها المظاهرات والاعتصامات الجزئية والإضرابات الجزئية وإغلاق المحلات التجارية والمسيرات السلمية ورفع العلم الفلسطيني وتوزيع المنشورات والإضراب الشامل وإضراب المعتقلين وتشييع الشهداء وإقامة المتاريس ورمي الحجارة، وسكب الزيت على الشوارع ورمي الزجاجات الحارقة واستخدام الأسلحة النارية والاشتباك بالأيدي مع الجنود والمستوطنين، وإحراق حاويات القمامة والعصيان المدني(هواري: 1977، 117-120).

شكلت نتائج انتخابات البلديات المحلية التي جرت في عام 1976م بناء على الأمر العسكري رقم 628 والأمر رقم 644 الصادرين في عام 1975م، نهجاً جديداً في المقاومة السلمية فقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز القوائم المؤيدة لمنظمة التحرير الأمر الذي لم تحتمله ديمقراطية الاحتلال المزعومة(سمحة: 6 أبريل 2011).

لجأ الفلسطينيون في مقاومة الاستيطان إلى المحاكم الإسرائيلية التي غالباً ما كانت تصدر أحكامها بناءاً على ادعاءات الحكم العسكري، وإلى إغلاق الطرق كإغلاق سكان حلحول الطريق الرئيسي من القدس إلى الخليل في 16 ديسمبر كانون أول 1978م بالحجارة والإطارات المشتعلة،

وإرسال مذكرات شجب إلى وزير الدفاع الإسرائيلي من رؤساء البلديات وإلى الأمم المتحدة والصحف العربية والأجنبية في يناير كانون ثاني وفبراير شباط 1979م، وعقدوا لقاءات لمناقشة هذه القضايا في 17 ديسمبر كانون أول 1979م في نابلس ورام الله، وتأسيس لجنة للدفاع عن الأراضي في يناير كانون الثاني 1981م، وسد الطرقات بالأجساد فقد قام المئات من أهالي عنبتا والقرى المجاورة بسد طريق الجرافات بأجسادهم في منتصف مارس آذار 1981م لإيقاف تعبيد طريق جديد لمستوطنة يهودية(أرونسون: 1990، 125-132).

في سبتمبر أيلول 1978م عقد الفلسطينيون لقاءات متعددة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بخصوص إتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية التي رفضوها وأكدوا على حقهم في تقرير مصيرهم، وعلى شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، واتخذت مجموعة من الإجراءات في مقاومة الإتفاقية كالإضراب العام وتنظيم التظاهرات والاحتجاج وإرسال برقيات الاحتجاج إلى الرؤساء العرب والمنظمات الدولية، وتشكلت لجنة التوجيه الوطني في المؤتمر الشعبي الذي عقد في القدس للتصدي لإتفاقية كامب ديفيد. كما عمت المظاهرات المدن الفلسطينية وأغلقت الطرق بالحجارة وإطارات السيارات المشتعلة ورجم قوات الاحتلال بالحجارة، واعتصمت الجامعات والمعاهد العلمية، وأطلقت المسيرات الاحتجاجية، وأضربت الحركة التجارية، وأضرب عمال الخط الأخضر(عواد: 1980، 9).

في أعقاب محاولة بناء مستوطنة في الخليل في 23 مارس آذار 1980م في محاولة لتهويد المدينة اندلعت سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات في الضفة الفلسطينية ودعا فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل إلى مقاطعة الاحتلال مقاطعة عامة وحذر الاحتلال من حملة عصيان مدني ودعا محمد ملحم رئيس بلدية حلحول إلى مقاطعة المستوطنين تجارياً واقتصادياً. وجراء إغلاق جامعة بيرزيت

قامت مظاهرة في 14 نوفمبر تشرين الثاني 1980م في معظم مدن الضفة، كما أضرب المعلمون إضراباً جزئياً مطالبين بزيادة رواتبهم، ومعترضين على إلغاء تجميد ترقياتهم أشرفت عليه لجنة التوجيه الوطني ووجهته، وأضفت عليه مضامين سياسية إضافة إلى مضامينه النقابية انتهى في أواسط مارس آذار 1981م(أرونسون: 1990، 209-210).

في ظل عودة الرغبة الإسرائيلية في إنشاء مشروع الإدارة الذاتية اللاعنفية الذي يهدف إلى إدارة الشؤون الفلسطينية المحلية للفلسطينيين لاحتوائهم السياسي في الأراضي المحتلة، والذي رفضه الفلسطينيون والأردنيون في مارس آذار 1982م لإنشاء مركز لسلطة سياسية موالية للاحتلال في وجه المعارضة الشعبية العارمة، وتعزيز مخططات الاستيطان والضم، مما فجر الإضرابات والمظاهرات الفلسطينية في شتى مدن الضفة وقراها، منادية بشعارات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعيتها السياسية، مطبقة حملة اللاتعاون والمقاطعة من قبل كافة مستويات وشرائح الشعب الفلسطيني(الأسطل: 1987، 12-17).

جاء إعلان القائد العسكري لجيش الاحتلال في 8 نوفمبر تشرين الثاني 1981م تطبيق مشروع الإدارة اللاعنفية في الضفة وغزة، إلى جانب ذكرى وعد بلفور وقرار التقسيم وخطاب عرفات في الأمم المتحدة، إضافة إلى زيارة السادات للقدس وإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين واعتقال عدد من الطلاب لتفجير الأوضاع في المناطق المحتلة فانطلقت المظاهرات على مدى واسع النطاق، رافقها رشق بالحجارة وإحراق للإطارات المطاطية وتظاهر أكثر من مئتي شخص من مؤيدي لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت التي تشكلت من مجموعة من الإسرائيليين المناهضين لسياسة الاحتلال في ساحة رام الله احتجاجاً على إغلاق الجامعة، وهدم البيوت، وقد أعلن الفلسطينيون موقفهم من الإدارة اللاعنفية بعدم الاعتراف وعدم التعاون(أرونسون: 1990، 253-256).

في مارس آذار 1982م بدأت حملة احتجاجات ومقاطعة عمت المدن الفلسطينية إثر قرار الحاكم العسكري في الضفة مناحيم ميلسون بإقصاء رؤساء البلديات وتعيين ضباط إسرائيليين محلهم متهمهم بعدم الاعتراف بالإدارة اللاعنفية بعد رفض المجالس البلدية اللقاء معه، إلى جانب إغلاق جامعة بيرزيت في فبراير شباط 1982م وحظر لجنة التوجيه الوطني في مارس آذار 1982م، وإعطائه الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين وعقابهم، فظهرت ملامح العصيان المدني في الأراضي الفلسطينية، ورفض موظفو البلديات القيام بأعمالهم تحت قيادة ضباط إسرائيليين وأعلنت في الثاني من مايو آيار 1982م 24 بلدية تعليق عملها ونظم الفلسطينيون لجاناً تطوعية كبديل عن البلديات للقيام بالخدمات الضرورية وأشرف رئيس بلدية البيرة المعزول على شؤون البلدة من منزله. وفي اجتياح إسرائيل للبنان وتأييداً لمنظمة التحرير اجتاحت الأراضي المحتلة موجة من المظاهرات الطلابية والإضرابات استمرت من 8 إلى 18 يونيو حزيران 1982م، وقامت مظاهرتان في القدس الشرقية شارك في الأولى أكثر من عشرة آلاف فلسطيني في 9 يونيو حزيران والثانية في 16 يونيو حزيران أكثر من 20 ألف. كما رفضت الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية الاستجابة لطلب سلطات الحاكم العسكري بضرورة توقيع العاملين الأجانب في الجامعات الفلسطينية على التزام سياسي كشرط للحصول على إذن عمل ونظمت اللجنة الإسرائيلية للتظاهر مع بيرزيت مظاهرة أمام مبنى الجامعة تضامناً مع المدرسين والطلبة، وجمعت حملة تواقيع من مدرسي الجامعات الإسرائيلية وطلبتها تدعو سلطات الحكم العسكري لرفع يدها عن الجامعات الفلسطينية(التميمي: 2007، 168-172).

استمرت المقاومة الفلسطينية للسياسات الإسرائيلية وإحياء ذكرى التاريخ الفلسطيني كذكرى يوم الأرض حيث أحيا الفلسطينيون في الضفة وغزة الذكرى العاشرة في 30 آذار مارس 1986م وأعلنوا إضراباً عاماً شمل كافة المرافق العامة والمحلات التجارية والمؤسسات التعليمية ورفع الأعلام

الفلسطينية وإغلاق الطرقات بإطارات السيارات المشتعلة وصدامات مع قوات الاحتلال(السعدي: 1986، 160-161).

نفذ طلاب جامعة بيرزيت إضراباً احتجاجياً في ديسمبر كانون الأول 1986م على الحواجز العسكرية ضُرب خلاله الدكتور صالح عبدالجواد واستشهد طالبان وأصيب اثنا عشر بجروح، مما دفع الفلسطينيين إلى إعلان الحداد والإضراب العام في الأراضي المحتلة لمدة ثلاثة أيام تخللها مظاهرات شعبية رفعت الأعلام الفلسطينية، وكان لعملية إبعاد أكرم هنية رئيس تحرير صحيفة الشعب المقدسية ومروان البرغوثي رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت ومحمد دحلان رئيس حركة الشبيبة الفتحاوية أواخر 1987م أن اندلعت موجة من الإضرابات والتظاهرات في العديد من المدن الفلسطينية(المدهون: 1987، 143-144).

أنتجت المقاومة اللاعنفية الشعبية أشكالاً متعددة تحملت فيها الجماهير الفلسطينية مشاقها وصعوباتها وآلامها اليومية والتي أنتجت العديد من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمبعدين، وقد كان من أصعب المعادلات في مسيرة المقاومة احتفاظها بوحدتها وتحقيق خطواتها التصعيدية في المجابهة والعصيان المدني دون التحول إلى مقاومة مسلحة(أبوعامر: 2011، 1224-1225).

شكلت المرحلة التاريخية الممتدة منذ النكبة عام 1948م وحتى عام 1987م مرحلة تاريخية حاسمة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، ونقطة محورية في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي خصوصاً المقاومة الشعبية اللاعنفية، التي تنوعت بأشكال متعددة وأساليب مختلفة وظفت في اتجاهين، تمثل الأول في مقاومة سياسات الاحتلال القمعية والتهويدية تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة، والآخر إحياء للمناسبات التاريخية للشعب الفلسطيني.

3.1.4 المرحلة الرابعة: إنتفاضة الحجارة 1987م

شكل العقد الأخير من عام 1987م نقلة نوعية في تاريخ الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية، تمثلت هذه النقلة النوعية في انطلاق إنتفاضة عام 1987م التي أنهكت الحكومة الإسرائيلية فكرياً ومادياً وعسكرياً وهي تحاول أن تخمد هذه الإنتفاضة التي امتدت قرابة السبع سنوات شكلت فيها المواجهات والالتحامات الشعبية السمة الغالبة لها، وأضفت صبغة المقاومة اللاعنفية أو السلمية اللاعنفية الطابع الرسمي لها، مما أكسبها تأييداً دولياً ومحلياً.

جاءت الإنتفاضة نتيجة حتمية وطبيعية رداً على سلوكيات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياسته، التي تمثلت في استغلال ومصادرة الأراضي والثروات الطبيعية والمياه، واستغلال الأيدي العاملة، والعمل على دمج المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، "أدى ذلك إلى تكرار حالات التعبير عن الاحتجاج، التي كانت تقابل بتدابير قمعية قاسية، كما أن تراكم الهموم الشخصية عبر الأجيال، ولجوء الاحتلال إلى انتهاج سياسات قمعية بصورة متزايدة، استفز السكان مراراً إلى تحدي سلطاته(هيئة الأمم المتحدة: 1991، 41).

بدأت المرحلة الأولى للإنتفاضة في 9 ديسمبر كانون أول 1987م واستطاعت أن تحقق ثلاثة أهداف تمثلت "بتجنيد الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية ومستوياته العمرية والفكرية وانتماءاته السياسية والدينية ومواقعه المختلفة لخلق مقاومة شعبية مدنية جماهيرية ضد غطرسة قوات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الفلسطينية والقدس الشرقية، بهدف فرض قضية الشعب الفلسطيني على أولويات الساحة الدولية، وثانيها تشكيل الخلايا الأساسية بتفرعاتها تمهيداً لإقامة سلطة وطنية موازية لسلطة الاحتلال تتبنى نهج وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وآخرها تكبيد الاحتلال الإسرائيلي أكبر قدر من الخسائر المادية والسياسية والاقتصادية"(كشك: 2001، 43).

طرأ تبدل جديد خلال الأشهر الأولى للإنتفاضة على حجم ودور الفئات الاجتماعية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في النضال والمقاومة الشعبية، كما عكس الطابع الصدامي للإنتفاضة المزاج الثوري لهذه الطبقات والفئات مما أربك قيادة الاحتلال(ياسين: 1992، 26).

"فقد كلفت احتياجات قوات الاحتلال الخزينة الإسرائيلية لقمع الإنتفاضة بين ثلاثة إلى أربعة ملايين شيكل يومياً وذلك كأثمان لوسائل قتالية، وأيام الخدمة في الاحتياط وأيام الخدمة الإلزامية، وانخفاض السياحة، ومقاطعة الفلسطينيين للمنتجات الإسرائيلية، وعدم انتظام العمال في الأراضي المحتلة في أعمالهم"(أبوعامر: 2004، 78-79).

إن إنتفاضة 1987م لم تكن لتنطلق لولا وجود الانتهاكات الإسرائيلية خلال الفترات السابقة خلال أكثر من 20 عاماً، هذه الانتهاكات الإسرائيلية طوال الفترات السابقة شكلت في مجملها الشرارة الأساسية التي دفعت الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة لإعلان الإنتفاضة في 1987م.

كان لانبعاث الإنتفاضة من داخل الأراضي المحتلة النقطة الفاصلة والحاسمة التي حولت معادلة الصراع عبر النهوض الجماهيري الشامل، الذي التحم مع القيادة الوطنية التي تزايدت قدراتها النضالية وخبراتها على مدى اثنين وعشرين عاماً في وحدة الداخل مع الخارج، وصفها مراسل ياباني بأنها "تضم جميع الأجيال ابتداء من ابن السابعة حتى ابن السبعين"، استنفد خلالها الشعب أبسط وسائل المقاومة السلمية اللاعنفية في مواجهة قوات الاحتلال بآليتها العسكرية الثقيلة(الخولي: 1988، 418)، ووصفت في كتاب القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بأنها "حرب مواجهة وليست كلاسيكية شبه نظامية ونظامية، وهذه مؤشرات على حجم المخزون النضالي الكامن في النفوس"(عبدالعزيز: 1989، 418). وقد مرت الإنتفاضة عبر مسيرتها بثلاث مراحل رئيسية(أبوعامر: 2005، 58):

المرحلــة الأولــى: وهــي المواجهــة الجماهيريــة الشــاملة، حيــث الإضــرابات العامــة، والمظــاهرات العارمــة المنظمــة، وخــرق منــع التجــوال، وغيرهــا مــن أشــكال التحــدي والعصــيان، وتعبئــة المجتمــع الفلسطيني للقيام بهذا المجهود.

المرحلة الثانية: المواجهة الجماهيرية مع تنامي التكتيكات الموازية، من جانب الكوادر التنظيمية للفصائل، حيث ركزت على ضرورة الاعتماد على الذات، وبناء المؤسسات الوطنية، تزامناً مع مقاطعة الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال، واستقالة الموظفين الفلسطينيين من دوائره، ومضاعفة المساعي لملء الفراغ المؤسساتي.

المرحلة الثالثة: وتنامي العمليات المسلحة، وبدأ هذا النوع من المواجهة بالتصاعد المنظم منذ أوائل العام 1992م، في ظل التراجع الجماهيري بالتعاطي مع فعاليات الإنتفاضة المكلفة في المواجهة مع الاحتلال.

تفوقت إنتفاضة عام 1987م عما سبقها من انتفاضات، في التفرقة الواضحة بين ما هو "إستراتيجي" وبين ما هو مرحلي من أهداف؛ وعبر بياناتها خاصة بنضوج وواقعية في الخطاب السياسي يظهر لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني، فما قبل النكبة كان هناك خطاب سياسي سلبي محوره كلمة "لا" دون أي تمحيص لهذه الـ"لا"، وبعد النكبة اتسم الخطاب السياسي إجمالاً بلغة الاعتذار والمبالغات، فضلاً عن تمزق هذا الخطاب بين الجبهات والتنظيمات التي باتت وحدتها الداخلية أمنية بعيدة المنال. وأما من حيث الإدراك الشامل لسياسة العدو الصهيوني وعقليته ونهجه، فكان طبيعياً أن يؤدي الاحتكاك اليومي مع العدو المحتل إلى المعرفة التامة به، وكانت روعة الفتيان كسرهم لجدار الخوف نهائياً(الحوت: 2004).

ذلك التفوق أربك القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية، لأنها لم تستطع تحديد طبيعة الإنتفاضة بدقة: هل هي حرب؟ وإذا كانت كذلك، كيف يمكن التعامل معها وبأية وسائل؟ وإذا كانت تمرداً كيف يمكن وضع حد له؟ أم هي نزاع طويل وإلى متى سيستمر؟ "وساد اتفاق في الحكومة الإسرائيلية على أن الإنتفاضة حرب بقواعد مختلفة، ورفض معظم الوزراء اعتبارها نزاعاً طويلاً، بل كان معظمهم يريد أن يرى الإنتفاضة وكأن في الإمكان القضاء عليها دفعة واحدة بحل عسكري، وثمة من يرى أن أحداً لا يعترض على أن الإنتفاضة هي حرب في كل شيء، وهي أسوأ وأصعب من جميع الحروب التي مرت بها إسرائيل لأنها حربٌ متواصلة وطويلة،وقريبة من بيتنا"(McDowall: 1989, 94).

قامت الإنتفاضة على قاعدة التنظيم الاجتماعي الفلسطيني المستقل، تفتح الأسواق متى يقرر الفلسطينيون، وليس متى يقرر جيش الاحتلال، تغلق الطرق متى أرادت قيادة الإنتفاضة وجماهيرها، يذهب العمال للعمل وفقاً لقرار الإنتفاضة، وصولاً إلى الامتناع عن دفع الضرائب وأشكال من العصيان المدني الشامل كما في تجربة بيت ساحور وغيرها، وكان لها ركائزها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، التي تستند إلى فعالية ومبادرة الجماهير الفلسطينية كأساس لكل إنجازاتها(أبوهواش: 2011). وبذلك فإن ما ميز إنتفاضة 1987م أنها "شملت جميع فئات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة شيباً، وشباباً، ونساءً، وأولاداً، وقرويين ومدنيين، ومتدينين وعلمانيين، اصطبغت الصفة الشعبية لهذه الموجة من المقاومة، فقد حولت المظاهرات إلى إنتفاضة وإلى عنف مدني شامل والصفة الشعبية هي التي أضفت على الإنتفاضة شمولها، كذلك المظاهرات كانت في كل مكان في المدن، والقرى والخيمات"(المصري: 2008، 337).

أثبت الفلسطينيون خلال الانتفاضة قدرتهم على التحمل والصبر المتواصل في هبوط مستوى معيشتهم إلى درجة كبيرة(عبدالرحمن: 1990، 145)، مستخدمين العديد من وسائل المقاومة اللاعنفية التي تراوحت ما بين الاحتجاج واللاتعاون والتدخل اللاعنيف، والتي يمكن حصرها في الأدوات التالية:

إضرام النار بممتلكات العدو، استخدام الزيوت على المنحدرات والمنعطفات على الطرق، وضع الحواجز من الأشجار والحجارة الكبيرة على الطرقات لغلقها، حرق الحافلات الإسرائيلية التي تحاول نقل العمال أيام الإضراب، إصدار بيانات باللغتين العبرية والإنجليزية موجهة لجنود الاحتلال، كتابة الشعارات السياسية الموجهة للجنود، التكبير والتصفير وإطلاق أبواق السيارات بشكل جماعي، مخاطبة الجنود بالعبرية وتوجيه الشتائم لهم، وضع عبوات وهمية على الطرق التي تسلكها سيارات الجيش المختلفة، اشتراك الأطفال والفتيات بالفعاليات النضالية وتقدمهم نحو الجنود، استخدام علب حديدية فارغة ليلاً قرب مراكز الجيش لتصدر لدى تحريكها أصواتاً مزعجة، إلقاء القبض على بعض الجنود بعد محاصرتهم ومعاملتهم من قبل الجماهير بلطف وإطلاق سراحهم بعد دقائق، إشعار الجنود بإمكانية استخدام الأسلحة ضدهم وان كانت أسلحة وهمية مصنوعة من الخشب والبلاستيك، إغلاق مناطق بأكملها أمام قوات الاحتلال والإعلان عنها مناطق محررة، استخدام مكبرات الصوت من المساجد والكنائس لتوجيه الجماهير وتحريضها، توجيه نداءات للرأي العام الإسرائيلي والقوى الإسرائيلية الرافضة للاحتلال لشرح الإنتفاضة وطبيعتها ودوافعها والمعاناة التي يواجهها الفلسطينيون وأساليب القمع الوحشية التي يستخدمها جيش الاحتلال، تنظيم لقاءات ومسيرات احتجاجية مشتركة بين مؤسسات فلسطينية وأخرى إسرائيلية رافضة للاحتلال، الاتصال مع بعض عائلات الجنود والضباط لإظهار مدى أساليب القمع التي يستخدمها أبناؤهم، مخاطبة الرأي العام العالمي، وضع الرسوم

الساخرة للضباط والجنود التي تسخر منهم في أماكن بارزة، إطلاق أسماء جديدة على المخيمات تمجد النضال الوطني وتذكّر العدو بالمجازر التي قام بها(التميمي: 2007، 191-195).

وإطلاق أسماء الشهداء على الساحات والأحياء والشوارع، نشر أسماء العملاء والمتعاونين معهم، ممارسة الضغوط على عائلات العملاء لنبذهم، دفع العملاء للتوبة، طرد العملاء من أماكن سكناهم، مطاردة العميل المطرود وتعريته وطنياً في مكان سكنه الجديد، وفرض مقاطعة اقتصادية عليهم، ومهاجمة منازلهم وممتلكاتهم، النبذ الاجتماعي للمتعاونين مع العملاء، الإضراب العام والإضرابات الجزئية والمناطقيّة والمحلية، المظاهرات الجماهيرية، المسيرات، تنظيم الاعتصامات، والمؤتمرات الصحفية، الإضراب عن الطعام، قيام النساء بحماية الشبان وتخليصهم من أيدي الجنود، الصراخ بشكل جماعي عند عمليات المداهمة والاعتقال، تحدي نظام حظر التجول والخروج بشكل جماعي، رفع الأعلام الفلسطينية بشكل مكثف على البنايات، والأشجار، وأسلاك الكهرباء، وإطلاق الحمام مربوطٌ بأطرافه العلم، إطلاق البالونات التي تحمل العلم الفلسطيني، رفع أو رسم العلم على مؤسسات وسيارات الاحتلال، ارتداء ملابس بلون العلم الفلسطيني، إعادة رفع الأعلام التي ينزلها الجنود وكتابة الشعارات التي يتم مسحها، عقد لقاءات مع قوى ومجموعات إسرائيلية معادية لاستمرار الاحتلال، توثيق علاقات الأخوّة والتضامن مع فلسطينيي 1948، قيام المواطنين بإخفاء المطاردين من قبل قوات الاحتلال وتزويدهم بوسائل المعيشة، فتح المنازل لاختفاء الشبان خلال مطاردة جنود الاحتلال لهم، استخدام أساليب مختلفة لإعاقة الجنود في عمليات المطاردة، تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة، تكوين اللجان الشعبية، الدعوة المستمرة لتأمين وسائل الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي والأسري بين مختلف العائلات، الاهتمام بالزراعة المنزلية وتطوير الإنتاج، قيام المواطنين بشق طرق مواصلات جديدة بديلة لتلك التي تغلقها قوات الاحتلال، التعليم الشعبي والتعليم المنزلي كرد على سياسة إغلاق المدارس، قيام الأطباء بالعمل على نطاق

أوسع في العمل التطوعي، فتح عيادات سرية لمعالجة وإسعاف المصابين والجرحى المطلوبين للاحتلال، انبثاق اللجان للقيام بوظائف تقوم بها الإدارة اللاعنفية الإسرائيلية وأجهزتها، كبديل عملي لانهيار بعض هذه الأجهزة، كالشرطة، أو تعطيل إسرائيل لبعضها الآخر، كالمدارس والصحة، أو في إطار محاولات التنمية الوطنية كالزراعة والصناعة(التميمي: 2007، 191-195).

كان البناء التنظيمي للإنتفاضة الذي قام على شبكة واسعة من اللجان الشعبية المنبثقة عن القيادة الموحدة للإنتفاضة التي كانت تدير العمل اليومي قد شمل نوعين رئيسيين هما(كشك: 2006، 45):

- الفرق الضاربة: كانت تقود عمليات الاشتباك ضد قوات الاحتلال، والتي كان سلاحها الحجارة أو الزجاجات الحارقة أو السكاكين والآلات الحادة كأدوات لهذه المواجهة.

- اللجان الشعبية (النوعية): تعمل لتلبية الحاجات الإنسانية التي تفرضها استمرارية الإنتفاضة من أعمال إمداد وتموين وإغاثة ولجان للتجارة والإعلام ولجان العمل التطوعي. إلى جانب خلايا الاستطلاع والحرس المدني مهمتها الاستطلاع والتحذير من قدوم العدو، وخلايا أمنية لمحاربة الجريمة وخلايا استخباراتية تقدم تقارير عن المتعاونين وخلايا من حملة الأعلام في المظاهرات"(أبوخطاب: 1989، 195).

ختاماً أرست إنتفاضة 1987م قناعات جديدة لدى العديد من النخب السياسية والفصائل الفلسطينية المختلفة تمثلت في أن للوسائل اللاعنفية قدرة على التأثير وتغيير مجرى الأحداث بشكل مساوٍ للوسائل العنفية في ظل تفاوت القدرات العسكرية بين الاحتلال والفصائل الفلسطينية.

فقد التزمت الإنتفاضة الفلسطينية عام 1987م بالمقاومة اللاعنفية الأمر الذي حقق مكتسبات ضخمة للقضية الوطنية على الصعيدين المحلي والدولي، وقد أثبتت أن التفاوض يمضي بجدية إذا ما واكبه نضال جماهيري(مضية: 2010). وبذلك كله يمكننا الجزم بأن الإنتفاضة الأولى عام 1987م مثلت نموذجاً راقياً لأرقى أنواع المقاومة اللاعنفية انتصرت فيها المقاومة السلمية الشعبية الجماهيرية على السلاح استطاعت عبر الصمود والتحدي على إحداث تغيرات جوهرية واسعة في الرأي العام العالمي والإسرائيلي، انتهت بتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي انبثق عنها تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية وعودتها إلى أرض الوطن.

3.1.5 المرحلة الخامسة: المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م

بعد عامين من قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية اندلعت هبة النفق أيلول 1996م إثر إقدام إسرائيل في 26 أيلول/ سبتمبر عام 1996م في ظل حكومة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو على فتح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك، فانطلقت المسيرات في حي الواد وباب الساهرة وباب النفق الجديد وامتدت المسيرات الغاضبة لجميع المدن والقرى والمخيمات في كافة أنحاء الوطن التي نظمها طلبة المدارس والقوى الفلسطينية، قرعت الأجراس وأقيمت الصلاة على أرواح الشهداء، لتتوجه إلى الحواجز والمواقع العسكرية الإسرائيلية القريبة من المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الفلسطينية والقدس، وقد ساد الهبة الطابع السلمي اللاعنفي، وأثبتت بأن لدى الشعب الفلسطيني خيارات أخرى غير خيار التفاوض مع عدم الحرص على التراجع عن عملية السلام. وأكدت على سقوط الرهان الإسرائيلي بأن هناك فجوة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وجماهير الشعب الفلسطيني(حماد: 2009).

3.1.6 إنتفاضة الأقصى والمقاومة اللاعنفية

كانت السياسات الإسرائيلية إبان المفاوضات منذ قيام السلطة عام 1994م وحتى مؤتمر كامب ديفيد عام 2000م، اتسمت بعدم عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة ما بين الطرفين، إلى جانب التعنت الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد 2000م بقبول العرض المقدم للرئيس ياسر عرفات كله أو رفضه كله، والحملة الإعلامية والدبلوماسية الإسرائيلية التي تلت قمة كامب ديفيد والتي أحرجت القيادة الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني والجماهير العربية والإسلامية، مع زيارة شارون للمسجد الأقصى في 28 سبتمبر أيلول 2000م تلك السياسات الإسرائيلية شكلت العوامل الرئيسية التي تفجرت من خلالها الأوضاع وانطلقت على أساسها إنتفاضة الأقصى عام 2000م.

انطلقت الإنتفاضة الثانية في 27 سبتمبر أيلول 2000م في ظل وجود سلطة فلسطينية رداً على المحاولات الإسرائيلية الأمريكية في مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتلاعب، محافظة على نفس الزخم والمشاركة الشعبية الواسعة والطابع السلمي في الأشهر الأولى، إلا أنه إزاء تصاعد أعمال القمع اليومي والاغتيالات التي تعرض لها المدنيون العزل ونشطاء الإنتفاضة من كافة الفصائل والتنظيمات، وفي ضوء توفر السلاح الخفيف بيد رجال الأمن الفلسطيني والفصائل المختلفة أصبح الدافع قوياً للرد على هذه الاعتداءات عن طريق تصعيد المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين(كشك: 2006، 68). ويمكننا تقسيم إنتفاضة الأقصى الثانية إلى مرحلتين:

3.1.6.1 المرحلة الأولى: المقاومة الشعبية

أولى مراحل الإنتفاضة الفلسطينية الثانية انتفاضة الأقصى، استخدم فيها الفلسطينيون العديد من وسائل المقاومة اللاعنفية الشعبية كانطلاق المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد الاحتلال من المدارس

والجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية بدعوة من الفصائل الوطنية والإسلامية والاتحادات الشعبية والأطر النسوية، للاعتصام أمام المؤسسات الدولية ومستوطنات الاحتلال والمؤسسات الرسمية الفلسطينية وفي الساحات الفلسطينية، رفعت فيها اليافطات والشعارات المتعددة في المسيرات والمظاهرات كالعلم الفلسطيني وأعلام الفصائل الوطنية والإسلامية وصور الرئيس ياسر عرفات، وصور الأسرى والشهداء، منادية بالحرية والاستقلال الفلسطيني، وأداء الصلوات الجماعية في الساحات والميادين العامة في المدن الفلسطينية الكبرى، والإعلان عن أيام حداد وإضرابات جزئيه وشاملة في المناطق الفلسطينية، واستخدام مكبرات الصوت في المسيرات والمظاهرات الحاشدة وتشغيل أغاني الثورة الفلسطينية، حيث اتسمت هذه المرحلة بالمقاومة اللاعنفية نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر: ففي 8 سبتمبر أيلول 2001م نظمت القوى الوطنية والإسلامية مسيرة سلمية انطلقت في محافظات الوطن احتجاجاً على استمرار سياسة القتل والتدمير الإسرائيلية"، وفي 13 سبتمبر أيلول 2001م نظمت القوى الوطنية وممثلو الفعاليات الشعبية ووزارة شؤون المنظمات الأهلية مسيرة "حملة الشجرة" تنديداً بسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى تدمير وتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية"(الهيئة العامة للاستعلامات: 2003، 45، 28).

3.1.6.2 المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة

هي المرحلة التي تركت أثراً كبيراً على مستوى الرأي العام العربي والدولي، فقد كانت صور الأطفال ترجم الآلة العسكرية الإسرائيلية بالحجارة متحدية ومتصدية لها بأجسادها قد عكست مدى الإصرار والصمود في المطالبة بالحرية والحقوق الفلسطينية، ورجم قوات الاحتلال بالزجاجات الفارغة والحارقة في أماكن الاحتكاك ما بين قوات الاحتلال والشعب الفلسطيني(كالمستوطنات ومداخل المدن ومخارجها)، إلى جانب ذلك إضرام النيران في الغابات الكثيفة وإحراق الحافلات ومحطات النقل

والسيارات والبنوك والمتاجر والمؤسسات العامة ومهاجمة نقاط الشرطة الإسرائيلية وإغلاق الطرق العامة ورفع الأعلام الفلسطينية وحرق الأعلام الإسرائيلية. مما حرك المشاعر لدى القادة الدوليين.

ومن انعكاسات ذلك دعوة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى إجراء تحقيق دولي في حادثة استشهاد الطفل محمد الدرة بتاريخ 5 أكتوبر تشرين أول 2000م(الهيئة العامة للاستعلامات: 2000، 43).

في ظل ممارسات وسلوكيات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة خصوصاً بعد عملية السور الواقي في مارس آذار ومايو آيار 2002م وإعادة احتلال أراضي تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض حظر التجول والإغلاقات والحواجز العسكرية وهدم المساكن وإجبار الناس على النزوح عن منازلهم، والاعتقالات المستمرة والاغتيالات، إضافة إلى عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية بغرض بناء المستوطنات والمستعمرات وعملية بناء جدار الفصل العنصري ليكون بمثابة حاجز مادي بين الضفة الفلسطينية وإسرائيل، أثار موجة من المقاومة اللاعنفية مستخدمين مجموعة من الأدوات المتاحة لذلك ومنها:

1. **المقاومة القانونية:** فقد نجح الفلسطينيون في إقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني موقف يرفض بناء الجدار، بعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بخصوص إدانة الجدار، واضطر الأمين العام للأمم المتحدة، بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L.16 بتاريخ 3 ديسمبر كانون أول 2003م، إلى إحالة قضية الجدار لمحكمة العدل الدولية لإبداء رأيها في مدى قانونية إقامة جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الفلسطينية. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية الجمعة الموافق 9 يوليو تموز 2004م رأيها الاستشاري ليؤكد على

مبادئ القانون الدولي، لاسيما مبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي يشكل بناء الجدار انتهاكاً جسيماً ومنظماً لها(الميزان: 2004).

2. **المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات:** فقد كانت هناك مظاهرات منتظمة ومسيرات، واعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاج التي تجري طوال الإنتفاضة الثانية. وقد ساعد تواجد المتضامنين الدوليين في التخفيف من بطش الآلة الإسرائيلية، فقد علق غسان أندوني أحد مؤسسي حركة التضامن الدولية (ISM)، ومؤسس المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط ومدير المركز الفلسطيني للتقارب بين الشعوب في مقابلة عام 2002م "إن وجود الإسرائيليين والأجانب نزع فتيل قدرة الجيش الإسرائيلي على استخدام مزيد من القوة ضد المتظاهرين وجعل الجنود يفكرون مرتين قبل البدء في إطلاق النار أو استخدام القوة(Patrick: 2012, 10).

كما يمكن الاستشهاد بالمسيرة الجماهيرية التي خرجت في مدينة رفح بتاريخ 19 مايو أيار 2004م، متوجهة إلى منطقة تل السلطان لإنهاء الحصار المفروض على الحي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي قارب على الأسبوعين، وقد قوبلت المسيرة بقصف جوي أدى إلى استشهاد 8 شهداء وإصابة 50 فلسطينياً.

3. **المواجهة الجسدية:** مواجهة ممارسات الاحتلال بالجسد لمنعهم من عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار والمزارع، بمشاركة نشطاء دوليين، ومواجهة عمليات استصدار الأراضي خلال عمليات بناء جدار الفصل العنصري، مثل تلك التي بدأتها سكان قرية بلعين في فبراير 2005م، فقد تم تشكيل لجنة لتنسيق مقاومة بناء الجدار الذي يهدد أراضي القرى التي يمر بها الجدار(Rigby: 2010, 49).

وندلل بحادثة مقتل راشيل كوري التي قتلت وهي في الثالثة والعشرين من عمرها في 16 مارس آذار 2003م، بعد شهور من إقامتها في منازل مأهولة بالفلسطينيين مع ناشطات أجنبيات في رفح لمساندتهم في كفاحهم ضد الاحتلال وعمليات هدم المنازل(عواودة: 2012).

4. **مخاطبة الرأي العام الدولي والإسرائيلي:** فقد استطاع نشطاء فلسطينيون مع نشطاء أجانب من حركة التضامن الدولية (ISM) وعبر إعلامهم من مخاطبة الرأي العام الدولي والإسرائيلي والذي تكفل بتغطية المظاهرات في جميع أنحاء العالم. إلى جانب السعي إلى تطوير الدعم الدولي للفلسطينيين خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال التوعية عبر الحملات الإعلامية بحقيقة ما يجري في فلسطين(Rigby: 2010, 50).

5. **المقاطعة الاقتصادية:** من خلال مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية والتأثير على اقتصاده، فقد أصدرت صحيفة يدعوت أحرنوت تقريراً في نهاية شهر مارس آذار 2001م يؤكد على انخفاض نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 50%، وأكد رئيس الغرفة التجارية الإسرائيلية أن نسبة الاستهلاك والشراء الفلسطيني للمنتجات الإسرائيلية انخفضت بمعدل 35% خلال الشهور الثلاثة الأولى لبدء حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية(م.ت.ف: 2012).

في ضوء ذلك يمكننا القول أن التجربة الفلسطينية في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي بعمقها التاريخي والعملي في مجملها العام ومضمونها الخاص تبنت في معظم مراحلها الأساليب السلمية اللاعنفية، لما لها من أثر كبير على الرأي العام الإقليمي والدولي، أدت إلى مساندة دولية وتأييد عالمي ودولي للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من وجود المقاومة العسكرية أو المسلحة في بعض مراحل الثورة الفلسطينية إلا أن أساليب المقاومة اللاعنفية لم تنفصل عن مظاهر المقاومة الفلسطينية في كل مراحل ثوراتها.

المبحث الثاني: تطورات سياق المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

3.2.1 مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمقاومة اللاعنفية

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً رئيسياً ومهماً داخل المجتمعات بدءاً من المشاركة في عملية التنمية وصنع القرار وصولاً إلى عملية الارتقاء بالنظام السياسي، إلا أن المجتمع المدني الفلسطيني ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية والوضع الاستثنائي الذي تمر به القضية الفلسطينية فقد كان مناطاً بمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب أدواراً أخرى تتعلق بنضال شعبها أمام حقوقه المسلوبة، فنمو المجتمع المدني الفلسطيني مبكراً كان تلبية للحاجة الملحة لوجوده في ظل غياب المؤسسات الرسمية الفلسطينية، دفاعاً عن الفلسطينيين وتوفيراً لمتطلبات الأمان المجتمعية المفقودة.

يرجع تاريخ نشأة مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين منذ العهد العثماني حيث كانت عبارة عن مؤسسات خيرية وثقافية للمناصرة من أجل القضايا السياسية ولحشد التأييد الجماهيري لأهدافها، أما جذور المؤسسات السياسية تعود للحكم الأردني والمصري حيث نشأت مؤسسات مهنية وخيرية لتلبية احتياجات السكان إما مساعدة أو تكملة أو معارضة لسياسات الحاكم، أما الجيل الثالث فكان تحت الاحتلال الإسرائيلي فتطورت المؤسسات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي من صلب مسؤوليات السلطة وكمساندة للمبادارت الدولية لإغاثة الفلسطينيين، كما وظهرت في الإنتفاضة الأولى المؤسسات التنموية والحقوقية وكانت تقدم خدماتها للفقراء والمهمشين في ظل غياب العدالة الاجتماعية، وبعد قيام السلطة أصبحت مؤسسات المجتمع المدني أكثر حيوية ونشاطاً(ثابت: 2006، 7).

لاشك أن المقاييس المتبعة في التعرف على وجود مجتمع مدني في بلد ما، لن تسعفنا كثيراً في الحالة الفلسطينية؛ لأننا إذا اعتبرنا المجتمع المدني يعني تلمس نقاط تفصل المدني أو الاجتماعي

عما هو سياسي، أو ما هو عام (الدولة) عما هو خاص، فإنه في الحالة الفلسطينية يتداخل العام مع الخاص، والسياسي مع المدني؛ نظراً لأن الشعب الفلسطيني ومنذ أمد بعيد يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي لم يعرف دولة وسلطة مطلقة يمكن في مواجهتها بلورة مجتمع مدني، فالسلطة القائمة هي دوما سلطة احتلال. وبهذا تداخل ما هو سياسي بما هو مدني في التجربة السياسية الفلسطينية؛ فالشعب الفلسطيني بكل فئاته ومستوياته، انتظم في حركة جماهيرية واحدة، قيادة سياسية، شعب، نقابات، أحزاب وجمعيات، لمواجهة القوات المحتلة(أبراش: 2001، 4).

وترى الباحثة الأمريكية "جوليا هوكنز" أن المنظمات الفلسطينية التطوعية في ظل غياب الدولة وظرف الاحتلال أدت وظيفة الحفاظ على الذات من جهة، والتعبئة الاجتماعية من جهة أخرى، وأنها اعتبرت مجرد نظم مؤقتة ناجمة عن تجربة الاحتلال سواء في القيام بوظائف الدولة أو في العمل كواجهات سياسية لأحزاب محظورة، وأنه مع قيام السلطة الوطنية من الطبيعي أن يطرأ تغيير جوهري على هذه الوظائف، أما مصطفى البرغوثي فيرفض فكرة تراجع الدور الوطني للمنظمات الأهلية، وهو يرى أنه ليس هناك أفضل منها للقيام بالدور الوطني المقاوم حيث تستطيع أن تعمل في القدس وفي مناطق ج ومناطق ب، أي خارج إطار القيود التي يفرضها اتفاق أوسلو(محيسن: 2001، 72).

وبالتالي يمكن تمييز ثلاث مراحل في تاريخ عمل المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالإطار السياسي الفلسطيني:

3.2.1.1 المرحلة الأولى: مرحلة الاحتواء:

بدأت منذ السبعينيات وحتى اندلاع الإنتفاضة الأولى، يمكن وصف العلاقة بالاحتواء، حيث بدت المنظمات الأهلية بوصفها امتدادات جماهيرية للتنظيمات السياسية التي توجه وتهيمن على

مجمل نشاط المنظمات الأهلية التابعة لها، فقد عملت هذه المنظمات على ممارسة ضغط يومي ضد إجراءات الاحتلال، ومواجهة السياسات الإسرائيلية غير الإنسانية والمنتهكة لكل الأعراف والقوانين الدولية كانتهاكات حقوق الأسرى، واقتلاع الأشجار من الأراضي أو مصادرتها، والقتل العمد والاعتقال السياسي . . . وغيرها، فقد بذلت المنظمات جهوداً منظمة ومستمرة لمواجهة هذه السياسات وتقديم الدعم والتوجيه الملائمين لعموم السكان وأحد أهم هذه المنظمات جمعية القانون في خدمة الإنسان في رام الله التي عملت على توفير المحامين للدفاع عن الفلسطينيين، وتوعية السكان بحقوقهم القانونية عن طريق الصحف، وإصدار الكتيبات، والقيام بحملات لفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان دوليا، وترجمة وتلخيص آخر القوانين العسكرية(الدجاني: 1988، 93).

كما استخدمت بعض المؤسسات ومنها نقابة المحامين سياسة اللاتعاون مع مؤسسات الاحتلال فقاطعت المحاكم الإسرائيلية، ورفض المحامون الترافع أمامها(أرونسون:1990، 67)، وعملت المؤسسات الجماهيرية المختلفة من مؤسسات ثقافية كالجمعيات والمعاهد والمدارس، والنقابات المهنية كنقابتي المهندسين والمعلمين، واللجان الاجتماعية كلجان المرأة ولجان العمل التطوعي، على إبراز وجهات نظر التنظيمات الفلسطينية، وقد بدأت هذه المؤسسات بتعبئة أعضائها بالأهداف الوطنية، وأصبحت تشكل بيئة لثقافة المقاومة، وتحولت إلى مراكز للعصيان المدني ضد الاحتلال الذي كان يتخذ إجراءات عقابية ضدها، مستخدمة الكثير من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية كمنابر للحركة الوطنية في الأراضي المحتلة، وعززت مفهوم الهوية الوطنية، وشجبت الاحتلال وفضحت وسائل قمعه وسياساته وأهدافه ودعت الجمهور إلى تصعيد النضال ضده(التميمي: 2007، 211).

3.2.1.2 المرحلة الثانية: مرحلة الوصاية:

تمتد المرحلة الثانية من عام 1987م وحتى قيام السلطة الوطنية، وتتسم العلاقة في هذه المرحلة في شكلها بالوصاية السياسية، حيث بدت المنظمات الأهلية بوصفها تشكيلات مدنية تمتلك رؤى مجتمعية وتحظى بهياكل تنظيمية متماسكة تعتمد على المهنية وتقسيم العمل، وتتوفر لها إمكانيات مالية كبيرة، الأمر الذي كفل لها استقلالية نسبية إدارية وتنظيمية عن التنظيم السياسي الأم، وإن ظلت في حاجة للمظلة السياسية واقتصرت العلاقة على التشاور والتنسيق الميداني. كما ساهمت منظمات المجتمع المدني إلى جانب فضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي*، بعملية تنمية الوعي السياسي والتعبئة الشعبية للمشاركة في النضال خصوصاً الجامعات الفلسطينية، وحشد الرأي العام الدولي لصالح الموقف الفلسطيني، حيث أصبحت مراكز نشيطة للعمل السياسي والتنظيم الجماهيري فقد شكلت بالنسبة للفلسطينيين عناوين سياسية وخدماتية بديلة عن مؤسسات الاحتلال، وهو ما دعم هدفها غير المعلن في فرض نفسها، من خلال سيطرة الفصائل الفلسطينية عليها، كسلطة بديلة عن سلطة الاحتلال(محيسن: 2001، 72-73).

"لقد تمحور عمل المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الأهلية حول تعزيز وتمكين القاعدة الجماهيرية في بعد وطني اجتماعي، ودعم صمود الفلسطينيين من خلال القيام بالكثير من الأدوار

---

* (مثال ذلك: انتهاك الحق في الحياة، وسياسة القتل المتعمد ضد الفلسطينيين، وإحداث الإعاقات في صفوف الفلسطينيين عبر استخدام الغاز المسيل للدموع وانتهاج سياسة الضرب وتكسير العظام، وانتهاك الحق في الحرية كسياسة الاعتقالات الجماعية والتعذيب أثناء التحقيق والمحاكمات العسكرية والاعتقال الإداري، وسياسة النفي والإبعاد، وانتهاك الحق في التنقل والحركة، وفرض سياسة الإغلاق ونظام حظر التجوال، وانتهاك الحق في التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام، وإغلاق الصحف والتعرض للصحفيين، وانتهاك الحرية الأكاديمية في الجامعات من إغلاقات واقتحامات للمؤسسات، وانتهاك الحرية الدينية في دور العبادة، وانتهاك الحق في المشاركة السياسية كالتجمعات السلمية وحق التنظيم السياسي والنقابي وحظر الانتخابات الطلابية والنقابية) لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: عدنان أبو عامر: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الإنتفاضة الأولى 1987-1993م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م. ص65-233.

وتقديم الخدمات، لقد كان هدف عمل المؤسسات الأهلية من تقديم الخدمات في الإنتفاضة الأولى إستراتيجية لكي تتمكن من خلالها رعاية المقاومة والالتزام بالأجندة الوطنية"(عواشرة: 2011، 64-65).

3.2.1.3 المرحلة الثالثة: مرحلة انعدام الرؤية:

بدأت مع توقيع اتفاقية أوسلو 1993م وحتى اللحظة الراهنة، ويمكن وصف العلاقة بين الطرفين بالشراكة غير الكاملة، حيث تبدو المنظمات الأهلية بوصفها تكوينات مجتمع مدني، تسعى ليس فقط لتقديم خدمات لجمهورها المستهدف، وإنما للتأثير في السياسات العامة من منطلق قناعات بدأت تترسخ عند قياداتها بضرورة المساهمة في بلورة النظام السياسي الفلسطيني وتحديد طبيعته، في الوقت الذي بدأ التنظيم السياسي منكفئاً يعاني من ترهل وأزمات داخلية، مع ملاحظة تنامي إدراك متزايد لحاجة طرفي العلاقة بعضهما لبعض، وخاصة أثناء الهجمة التي تعرضت لها المنظمات الأهلية(محيسن: 2001، 72-73).

غيرت أوسلو الأجندات المرتبطة بالمجتمع المدني وطبيعة عمله كثيراً مما شكل حالة عدم وضوح لرؤية وطبيعة دور المؤسسات الأهلية وقصر نظرها في فهم التطورات وخاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي نتج عنه بلورة فهم حول المرحلة بأنها مرحلة ما بعد الصراع، وأصبح هناك تشويه في السياسات الإقطاعية من خلال الفهم بأن المرحلة التي يعيشها الفلسطينيون هي ما بعد الصراع(عواشرة: 2011، 65).

3.2.1.4 المرحلة الرابعة: مرحلة الشراكة الوطنية:

بدأت تترسم معالم هذه المرحلة منذ انطلاق إنتفاضة الأقصى والتي أصبح فيها لمنظمات المجتمع المدني دوران تمثل الأول في عملية التنمية داخل المجتمع الفلسطيني، والآخر في المقاومة

اللاعنفية في ظل ممارسات وانتهاكات الاحتلال المستمرة (كالقتل العمد، والإبعاد وتدمير المنازل والممتلكات، ومصادرة الأراضي من أجل الاستيطان، والاعتقال السياسي وتعذيب الأسرى، والحصار وجدار الفصل العنصري وانتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وإغلاق المعابر، والانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصحية، والتعليمية، والاعتداءات على حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام والطواقم الصحفية، وسرقة الموارد والثروات الطبيعية) وقد اعتمدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني العديد من الآليات في ملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية كآليات الرصد والتوثيق وتقديم المساعدة القانونية للضحايا، والبحث وتحليل لبيانات الانتهاك، والتوعية والكشف والملاحقة الإعلامية، والملاحقة القضائية في القضاء الإسرائيلي والدولي.*

وقد شاركت مؤسسات المجتمع المدني في الإعداد للمظاهرات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات إبان إنتفاضة الأقصى اعتراضاً على الانتهاكات الإسرائيلية، واستطاعت أن تجند العديد من المؤسسات الدولية تضامناً مع قضايا الشعب الفلسطيني ونصرة له.

فلقد وظفت مؤسسات المجتمع المدني علاقاتها الدولية والمحلية من أجل نجاح مقاومتها اللاعنفية في الإنتفاضة الثانية عبر استخدام المتضامنين الأجانب والسياح لتحقيق عدة أهداف تمثلت في(Rigby: 2010, 53):

1. استخدام الأجانب المتضامنين كدروع واقية للحد من بطش الآلة الإسرائيلية أثناء المقاومة اللاعنفية الفلسطينية.
2. إقامة علاقات بين الفلسطينيين وشبكات أوسع من الناشطين في جميع أنحاء العالم.

* لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: خضر شعت: منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني "دراسة تحليلية" قطاع غزة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011م. ص168-202. ويمكن الرجوع إلى: نواف الزرو: القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان، 1998م. ص63-83.

3. دعم الناشطين الأجانب للقضية الفلسطينية على مستوى دولي في بلادهم، لتوسيع القاعدة الشعبية للحركة الدولية للتضامن مع النضال الفلسطيني.

3.2.2 إشكالية المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

لا يمكن الحديث عن إشكالية المقاومة اللاعنفية بمعزل عن إشكالية الحركة الوطنية الفلسطينية فالأمر مترابط ومتداخل، بل إن الإشكالية ليست في طبيعة النضال الفلسطيني لا عنفي أو مسلح، بل في انعدام الإستراتيجية الوطنية الموحدة لكافة فصائل المقاومة الفلسطينية التي تمثل في توحدها وحدة الشعب الفلسطيني وهويته.

إن الصعوبة الأكبر التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني بما في ذلك الحركة الشعبية الضاغطة على هذا النظام، هو افتقاره إلى رؤية إستراتيجية محدّدة، وواضحة الأهداف والآليات ذات الأولوية، التي تحظى بأوسع توافق وطني في الداخل وتجمعات الشتات، تكون بمثابة برنامج وخارطة طريق ترسم مسار التغيير المنشود، وتولّد آليات عمله(الكردي: 2011).

بالتالي فيمكن تحديد أولى إشكاليات المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدى فصائل العمل الفلسطيني المختلفة والمتباينة.

والإشكالية الثانية التي تحول دون ممارسة أشكال المقاومة السلمية تكمن في أشكال القهر التي اعتمدها الاحتلال، فقد شكلت عقبة وعائقاً أساسياً أمام إمكانية ممارسة الشعب الفلسطيني فاعتماد الاحتلال العسكري الإسرائيلي قانون الطوارئ للانتداب البريطاني للعام 1945م الذي منح الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطاتٍ مطلقة في قمع أي شكل من أشكال التمرد (الاحتجاج) – بما في ذلك الاعتقالات العشوائية والاعتقالات الإدارية (أي اعتقال واحتجاز الأشخاص دون توفُّر سبب قانوني).

والإشكالية الثالثة تتمثل في الحقيقة البائنة بأن الثورة الفلسطينية المعاصرة وبالتحديد عمودها الفقري "فتح"، قد تشكَّلتْ خارج المناطق الفلسطينية المحتلة، ما حرمها منذ البدايات القدرة على تصويب بوصلة النضال وتطوير أشكاله، بحيث تلائم الوضع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة(الرنتيسي: 2011). فاتبعت الخيار المسلح على اللاعنفي مما شكل السمة الأساسية لأي نضال فلسطيني وأصبح ثقافة موروثة داخل المجتمع الفلسطيني، أي أن كلمة مقاومة أصبحت تعرف بالنضال المسلح.

إن المقاومة الفلسطينية ولدت لاجئة في ظل الأوضاع الجغرافية التي وجدت فيها بعد عمليات التهجير، إلى جانب السياسات الإسرائيلية التي اتبعت ضد الفلسطينيين خصوصاً قانون الطوارئ البريطاني 1945م ساهم في جعل المقاومة الفلسطينية مقاومة عنفية مسلحة، وأخرجوا خيار المقاومة اللاعنفية من بوصلة النضال الفلسطيني.

وتجيب الكاتبة الصحفية أميرة هاس عن تساؤلها (لماذا لا توجد مقاومة لاعنفية؟) في مقالها على حافة المظاهرات غير العنفية بأن المظاهرات السلمية اللاعنفية التي ينظمها الناشطون الفلسطينيون تحتاج إلى بعض الضمانات من الجنود الإسرائيلية لعدم القتل الجماعي، والمجتمع الإسرائيلي هو الوحيد القادر على إعطاء هذا الضمان(Haas: 2002).

ويوضح الدكتور الأزعر أن السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى استئصال المقاومة في الأرض المحتلة تراوحت ما بين إجراءات الردع وإجراءات رد الفعل، وإجراءات الاحتواء السياسي والاقتصادي، وتحطيم البنية الثقافية والنفسية، وصولاً إلى محاولات استئصال العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، وأحياناً التجاهل وادعاء عدم الاكتراث(الأزعر: 1991، 210-211).

وتتمثل الإشكالية الرابعة في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أنها أصبحت مسيسة بالكامل تنتمي إلى الفصائل الفلسطينية، مما أخرجها من دائرة عملها التي كان يجب أن تقف عليها في حالتها الطبيعية، وجعل المرجعية الفلسفية لعملها تعتمد على اتجاهات الفصائل الفلسطينية المختلفة بأيديولوجيتها المتباينة.

والإشكالية الخامسة تكمن في النخبة السياسية الفلسطينية التي تباينت في أفكارها ومواقفها حول طبيعة النضال السياسي الفلسطيني وأدواته، والتي لها الأثر الأكبر على المجتمع الفلسطيني وعلى مختلف مؤسساته الرسمية منها وغير الرسمية. وغياب الشخصية الكارزمية المؤثرة المتبنية للمقاومة اللاعنفية فكراً وممارسة.

وأخيراً الإشكالية السادسة تتمحور في صمت المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة دولياً على سلوكيات وممارسات واعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قمع المقاومة اللاعنفية الشعبية الفلسطينية، والتي من شأنها أن تقلل من الرغبة في مقاومة الاحتلال مقاومة لاعنفية سلمية، وعدم اتخاذ أي خطوات فعلية وعملية تحد من هذه الاعتداءات والممارسات والسلوكيات العنفية التعسفية.

إن الطريق الوحيد لإعادة إحياء خيار المقاومة السلمية اللاعنفية الفلسطينية، التي تحظى بأكبر قدر من التأييد والدعم الدوليين، يكمن في تبنِّي النخبة الفلسطينية القيادية لخيار المقاومة اللاعنفية واقتناع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بهذا الأسلوب من النضال. فمعظم قيادات حركة المقاومة الفلسطينية، سواء الجيل القديم أو حتى الجديد، لم يتمرَّسوا بعد على أساليب المقاومة اللاعنفية ضدَّ

الاحتلال الإسرائيلي الشرس، رغم وجود تجربة شعبية فلسطينية غنية ومتميزة في المقاومة اللاعنفية، خصوصًا خلال الانتداب البريطاني وفي الإنتفاضة الأولى(الرنتيسي: 2011).

إن إشكالية المقاومة اللاعنفية في النضال الفلسطيني تكمن بالدرجة الأولى في غياب الإستراتيجية الواضحة المعالم التي تجتمع عليها الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتتبناها فكراً وممارسة، إلى جانب ذلك غياب ثقافة المقاومة اللاعنفية في المجتمع الفلسطيني والتي تلعب النخب الفلسطينية دوراً بارزاً في تغذيتها داخل المجتمع.

3.2.3 تأثير المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

تعتبر تجربة المقاومة اللاعنفية في الإنتفاضة الفلسطينية الأولى من أقوى التجارب التي كان لها نتائج مباشرة على الشعب الفلسطيني حيث نزعت الاعتراف بوجوده من قبل قوات الاحتلال. كما استطاعت أن تكسب الشعب الفلسطيني تضامناً شعبياً إقليمياً ودولياً بل وتضامناً من قلب المجتمع الإسرائيلي الذي نادى عدد من نشطائه السياسيين بوقف الاحتلال. ولم يقف تأثيرها على المستوى المحلي الداخلي سواء المجتمع الفلسطيني أو الإسرائيلي بل انعكس على المستوى الدولي(هنيبعل: 2011).

ويمكن أن نبين بعض الردود الدولية التي كانت رداً على المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في إنتفاضة الحجارة 1987م في وجه الممارسات والسلوكيات الإسرائيلية(صليبي: 2005، 12):

- اقترح "برونو كرايسكي" رئيس الحزب الاشتراكي النمساوي طرد حزب العمل ووزير الدفاع رابين من الاشتراكية العالمية، بسبب القمع الوحشي للإنتفاضة اللاعنفية في عام 2001م.

▪ أصدرت عدة شخصيات يهودية شهيرة إعلاناً في عام 2004م، قالوا فيه: إننا نخجل بأن نكون يهوداً. وقد برزت مقالة المخرج والممثل السينمائي وودي آلف التي أثارت ضجة كبيرة في الأوساط اليهودية.

▪ صدرت لدى غلاة المؤيدين لإسرائيل في أميركا العديد من المقالات في الفترة الممتدة ما بين 2001م – 2004م تقارن الوضع في إسرائيل مع جنوب أفريقيا وإيرلندا حيث سياسة الفصل العنصري، واعتبروا أن على إسرائيل أن تختار بين إقامة دولة ديمقراطية أو الإبقاء على نفسها كدولة الديانة الواحدة.

▪ أدان وشجب مجلس الأمن الدولي في قرار رقم 605 في 12 ديسمبر كانون أول 1987م الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطلب من إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. لم تستطع أميركا استخدام حق النقض الفيتو(UN: 1987).

كما يجدر بنا أن نذكر أن خلال الأسابيع الأولى من إنتفاضة الأقصى عام 2000م والتي حافظت فيها المقاومة على سلميتها استطاعت أن تحقق ردود فعل دولية على الممارسات الإسرائيلية(عثمان: 2007، 1123):

▪ إدانة مجلس الأمن الدولي في القرار 1322 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر تشرين الأول 2000م إسرائيل لاستخدامها المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني.

▪ اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرارها الصادر بتاريخ 19 أكتوبر تشرين أول 2000م أن الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والاستخدام غير المناسب للقوة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

▪ اعتبر الاتحاد الأوروبي في بيان أصدرته رئاسته بتاريخ 2 أكتوبر تشرين أول 2000م أن المواجهات الدامية التي حصلت في القدس والأراضي الفلسطينية هي نتيجة عمل استفزازي.

▪ الرئيس الفرنسي جاك شيراك انتقد زيارة شارون للمسجد الأقصى بشدة واصفاً الزيارة بأنها عملية غير مسئولة.

▪ منظمة العفو الدولية نددت في بيان لها بعملية القتل العشوائي غير المبرر من قبل الجنود الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، كما أدان البابا شنودة الثالث الاعتداء الإسرائيلي الصارخ على الفلسطينيين في المسجد الأقصى(الهيئة العامة للاستعلامات: 2000، 26).

أما على مستوى المجتمع الإسرائيلي(هنيبعل: 2011):

▪ تظاهر لأول مرة في التاريخ الإسرائيلي 80 ألف شخص من حركة السلام الآن تحت شعار فليسقط المحتل.

▪ أصدر 620 بروفسوراً جامعياً إسرائيلياً بياناً: احتلالنا يضع إسرائيل في خطر.

▪ لأول مرّة في إسرائيل تُقفل جريدة ديرتش هونيتروتز بسبب تغطيتها للأحداث في الضّفّة وغزّة كذلك منع رئيس مجلس إدارة التلفزيون والراديو الإسرائيليين بث فيلم يظهر فيه جندي إسرائيلي وهو يضرب رأس فلسطيني بالحائط ويكسر يده.

▪ أصدر عدد من الكتّاب الإسرائيليين بياناً بعد زيارتهم غزّة قالوا فيه: لا نستطيع قمع شعب للأبد

▪ 160 ضابطاً رفضوا التطوع في الجيش ووقّع 1600 ضابط إسرائيلي عريضة أعلنوا فيها: أن استمرار سياسة الاستيطان وأيديولوجية إسرائيل الكبرى، واستمرار الوضع يشكّل خطراً على أمتنا.

▪ نواب وضباط كبار حرّضوا الجنود الإسرائيليين على رفض الطاعة، وقد كتب أحد الضباط الكبار رسالة يتوجّه فيها إلى الجنود: أطلب منكم عدم تلطيخ شرفكم من خلال إطاعة أوامر تقضي

بكسر عظام مدنيين يعيشون في ظل الاحتلال، كما أطلب منكم حماية كرامتكم كرجال قد تكون دعوتي إلى العصيان مخالفة للقانون، إلّا أنّه من واجب كل يهودي ما زال يملك ضميراً أن يرفض إطاعة الأوامر.

- صدرت أحكام سجن للعديد من الضباط المتمرّدين والذين هم أنفسهم قادوا الغزوات السابقة.
- انخفض الاستعداد للتطوّع في الخدمة العسكرية 47%.

يرى أحمد صدقي الدجاني في تأثير المقاومة اللاعنفية على المجتمع الإسرائيلي: "أن المجال واسع أمام النضال الفلسطيني للتأثير على المجتمع الإسرائيلي من داخله، فلابد من رسم سياسة واضحة بين أساليب تحرك المنظمة لمحاصرة غلاة الصهاينة، ولتغذية الاتجاهات اليهودية المعادية للاستيطان والحرب والقمع، ولجلب اليهود العرب ومن بينهم يهود فلسطين العرب، وللتأثير على دعاة الصهيونية الجدد الذين يحاولون طرح مفهوم جديد للصهيونية يرفض التوسع والممارسات العنصرية، وللحوار مع القوة التقدمية اليهودية تنفيذاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني"(الدجاني: 1980، 43).

كان لاستخدام الأسلحة اللاعنفية أثرٌ في شل الأسلحة الإسرائيلية المتفوقة كماً ونوعاً على أسلحة دول الشرق الأوسط، وهو صلب إستراتيجية البعد اللاعنفي تغيير أدوات الصراع والمقاومة لتقييد الطرف الآخر في التحرك.

نخلص القول بأن الظروف الإقليمية والدولية والإعلامية الحالية إلى جانب تجارب الشعب الفلسطيني التاريخية قد مثلت وتمثل بيئة حاضنة إيجابية لبلورة إستراتيجية نضالية للمقاومة اللاعنفية، في ظل التأييد الدولي لمطالب الشعوب وحراكها السياسي والاجتماعي من أجل ترسيخ حقها في تقرير مصيرها واختيار من يحكمها ويمثلها.

المبحث الثالث: مفاعيل المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

3.3.1 موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية

اتسمت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها عام 1964م بالطابع السياسي والدبلوماسي حتى عام 1968م، حيث شكل دخول الفصائل الفلسطينية المسلحة نقطة فاصلة في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تتبنى في نهجها الكفاح المسلح الخيار الوحيد لتحرير فلسطين، إلا أن خروج الفصائل الفلسطينية من الأردن واعتقادها أن وجودها في لبنان هو مسألة مرتبطة بالوقت، جعلها تعلن في عام 1974م عن برنامجها المرحلي (العشر نقاط)، الذي أكد على وجود الوسائل السلمية والدبلوماسية بجانب الكفاح المسلح في عملية التحرير، والتأكيد على شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية كهدف إستراتيجي، وقد نجم عن هذا البرنامج المرحلي الذي أعلن عنه في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني يونيو 1974م في الرباط، إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد شهر من إعلان البرنامج أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وألقى عرفات خطابه في 13 نوفمبر تشرين الثاني 1974م لأول مرة أمام الأمم المتحدة(فرج: 1998، 204-205).

يمكن ذكر الرسائل التي وجهها الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى الأمة العربية والإسلامية وإلى الشعب الفلسطيني والملوك والرؤساء للدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز عن تطور الأوضاع إبان الصمود الفلسطيني-ثمانية وثمانين يوماً- في اجتياح بيروت عام 1982م(فرج: 1998، 212).

قطعت المنظمة علاقتها بالكفاح المسلح بشكل رسمي في 1993م في وثيقة خطاب الاعتراف التي جاء فيها "إن منظمة التحرير تدين استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك"، وفي تحليل للبيانات الأولى الصادرة عن القيادة

الوطنية الموحدة في العام الأول لإنتفاضة 1987م في الفترة الواقعة ما بين 9 ديسمبر كانون أول 1987م و7 ديسمبر كانون أول 1988م تبين أن القيادة وجهت ثلاثمائة وخمسة عشر بياناً للشارع الفلسطيني شكلت ما نسبته 72% منها توجيهات لاعنفية تمثلت في قطع الاتصالات مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والخدمات، وعدم الامتثال لقوانين الاحتلال، والقيام بأنشطة لاعنفية تضامنية(التميمي: 2007، 112-113).

يذكر "وليد صليبي" في كتابه "نعم للمقاومة لا للعنف" أن قيادة منظمة التحرير في إنتفاضة عام 1987م طالبت ودعت في بياناتها إلى 32 إضراب عام، و17 دعوة للتضامن والدعم، و14 تظاهرة ومسيرة، وإلى الصلاة والصيام، و9 دعوات لإنشاء مؤسسات بديلة لمؤسسات الاحتلال، و8 دعوات لعدم دفع الضرائب، و8 دعوات لمقاطعة السلع الإسرائيلية، ورفع الأعلام الفلسطينية والأعلام السوداء، و7 نداءات للاستقالة من الوظائف الحكومية ومقاطعة العمل لدى الإسرائيليين، و7 نداءات بإرسال الطلاب إلى المدارس في ظل إغلاقها من قبل الاحتلال، ومرات عديدة إدانة الاحتلال، وثلاث مرات رفض التعاون، وتنظيم جنازات رمزية، وقرع أجراس الكنائس ورفض دفع الغرامات، وخرق حالة الطوارئ وإبعاد الخونة وسد الطرق إلى المستوطنات، وتظاهرات في الأماكن العامة المقدسة الإسلامية والمسيحية، ورفض لغة المحتل، كما طلبت القيادة الموحدة رفع الأعلام السوداء في الحداد الوطني وإلغاء الأعياد ومقاطعة الصحف ورسم صور الشهداء ورفض الإشاعات(صليبي: 2005، 29-30).

ارتكزت القيادة الموحدة إبان الإنتفاضة الفلسطينية على رؤية إستراتيجية واضحة ومتكاملة مكونة من ثلاثة عناصر رئيسية تمثل أولها في تحديد هدف واضح وهو دولة فلسطينية مستقلة ونهج واضح لتحقيق الهدف وهو المقاومة اللاعنفية عن طريق عدم التعاون مع السلطة الإسرائيلية وتنفيذ جميع

أشكال العصيان المدني في وجهها. وثانيها في اتباع سياسة بناء القدرات الذاتية وتعزيزها بدل سياسة تدمير قدرات الخصم. وثالثها اتباع تنظيم متكامل لتحقيق هذه الأهداف(صليبي: 2005، 39).

وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إثر إتفاقية أوسلو عام 1993م تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية ولا زالت النهج السلمي للمقاومة من أجل تحرير فلسطين، ونبذت كل أنواع العنف والإرهاب، فقد صرح الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني في حفل تكريم الصحفيين في بلعين بتاريخ 15 أغسطس أب 2012م: "أن المقاومة الشعبية السلمية شكلت ضلعاً أساسياً في الجهد الوطني المبذول على كافة الأصعدة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بالإضافة إلى الجهد الذي بذلته السلطة الوطنية في مجال الإعداد والتهيئة لقيام دولة فلسطين، بالإضافة أيضا إلى الضلع الثالث المتمثل في النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته وحقوقه كافة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967م في قطاع غزة والضفة الفلسطينية وفي القلب منها في القدس العاصمة الأبدية لهذه الدولة"(فياض: 2012). كما أعلنت مصادر فلسطينية رسمية من أن الرئيس محمود عباس أعلن استعداده لدعم العودة إلى خيارات المقاومة اللاعنفية، وأجرى تنسيقات ومشاورات داخلية تحت عنوان المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة يمكن أن تلعبها السلطة، إذا أرادت تنحية خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يثير الكثير من الجدل، والمقاومة اللاعنفية تعني هنا الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات اللاعنفية وتنشيط حملات كسب التأييد(أحمد: 2010).

3.3.2 موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية

1. حزب الشعب الفلسطيني

يعتبر حزب الشعب الفلسطيني الذي هو انبثاق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً في طليعة الأحزاب الفلسطينية التي مارست المقاومة اللاعنفية، فقد اعتمد الحزب على الوسائل اللاعنفية لتحقيق أهدافه وتبنى العمل الجماهيري والنقابي وشارك في الإضرابات وحركات العصيان واللاتعاون في كافة مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وعمل خلال الإنتفاضة الأولى 1987م في إطار القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة(التميمي: 2007، 115-116).

2. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

تعتبر حركة فتح رائدة النضال الوطني الفلسطيني وأكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية شعبية وانتشارا، وقد أعلنت رؤيتها في نظامها الأساسي في المادتين 17 و19 من أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في الثورة الشعبية المسلحة كطريق حتمي وحيد لتحرير فلسطين(فتح: م17-19)، إلا أن تاريخ المقاومة لحركة فتح لا يخلو من الوسائل السلمية اللاعنفية التي لطالما دعت إليها الجمهور الفلسطيني كالإضرابات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات والمقاطعات منذ عام 1969م مروراً بإنتفاضة 1987م وإنتفاضة الأقصى الثانية 2000م، والرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة فتح وبالتالي تبنيه لخيار المقاومة اللاعنفية هو خيار حركي قبل أن يكون خيار الرئيس، إضافة إلى ذلك فقد تبنى المؤتمر السادس لحركة فتح المنعقد في رام الله 2010م في إستراتيجيته النضالية المقاومة الشعبية واللاعنفية كأحد خيارات النضال الفلسطيني.

3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دستورها الكفاح المسلح كخيار وحيد لتحرير فلسطين، فقد نص الدستور على أن الوسيلة الرئيسية للتحرير تتمثل في حرب التحرير الشعبية التي تمر بأربع مراحل: مرحلة التحضير، مرحلة التثبيت والبناء، مرحلة بناء الجيش الثوري، ومرحلة حرب التحرير الشعبية التي تساهم فيها الجماهير العربية كون الأرض الفلسطينية غير مناسبة لحرب العصابات(الجبهة الشعبية: م1-2-3). إلا أن تاريخها النضالي لا يخلو من وسائل المقاومة اللاعنفية كحركة فتح خصوصاً في ظل القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة 1987م، وإنتفاضة الأقصى عام 2000م. كالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات ... الخ.

4. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الكفاح المسلح خيار حرب التحرير عبر التعبئة الجماهيرية الشعبية والتنظيم :وقد تبنت إستراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد المستندة إلى ثلاثة أعمدة الكفاح المسلح والنضال السياسي والنضال الجماهيري"(عبدالعزيز: 2008). إن اعتماد الجبهة الديمقراطية للنضال السياسي والنضال الجماهيري هو تأكيد على المقاومة اللاعنفية السلمية، وبذلك فهي جمعت في دستورها ما بين النضال المسلح والنضال السلمي وهي بالتالي خالفت فصائل منظمة التحرير في الجمع ما بين النضال المسلح والنضال السلمي اللاعنفي دستوراً. كما أنها اعتمدت على الكثير من أسلحة المقاومة اللاعنفية مثلها مثل باقي الفصائل والتي تم ذكرها سابقاً إبان القيادة الموحدة في إنتفاضة عام 1987م أو إنتفاضة الأقصى عام 2000م.

5. حركة المقاومة الإسلامية حماس

لقد اعتمدت حركة حماس في دستورها على الجهاد كخيار وحيد لتحرير فلسطين، وتعتبر المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة، وأن للمرأة الفلسطينية دوراً في تحرير فلسطين يتمثل في تربية الأجيال وتنشئتهم(حماس: م13-15-17)، إلا أنها مثلها مثل باقي الفصائل الفلسطينية مارست العديد من وسائل المقاومة اللاعنفية إبان الإنتفاضة، إضافة إلى ذلك فقد صرح الدكتور أحمد يوسف القيادي في حركة حماس بتاريخ 1 ديسمبر كانون أول2011م لوكالة معاً الإخبارية بأن تبني حماس للمقاومة الشعبية بأنه قرار حكيم وموفق لأن الاحتلال استخدم العمل العسكري كذريعة لمحاصرة قطاع غزة واستهداف قياداته وجند المجتمع الدولي لصفه"(وكالة معاً: 30 نوفمبر 2011). كما صرح خالد مشعل بالقاهرة بتاريخ 5 يونيو حزيران 2011م لصحيفة "وول استريت" الأمريكية إن حركة حماس مستعدة لتبني إستراتيجية المقاومة اللاعنفية في الوقت الراهن على أقل تقدير(وكالة معاً: 17 مايو 2011).

6. حركة الجهاد الإسلامي

تتبنى حركة الجهاد الإسلامي في ميثاقها الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح الاحتلال الإسرائيلي كخيار وحيد لتحرير فلسطين عبر إعداد وتنظيم الجماهير واستقطابها إلى صفوف الحركة(مجلة المعرفة: 2005)، إلا أنها مثلها مثل باقي الفصائل الفلسطينية اعتمدت على الكثير من الأسلحة اللاعنفية عبر مراحل نضالها من مظاهرات وبيانات ومنشورات واعتصامات وإضرابات. ويمكن أن نستشهد بالأسير خضر عدنان المنتمي لصفوف حركة الجهاد الإسلامي الذي خاض معركة الإضراب عن الطعام لأكثر من 90 يوماً في نضاله من أجل حريته داخل السجون الإسرائيلية وقد تم الإفراج عنه.

3.3.3 الموقف الدولي من المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

إن الاتفاقيات الدولية التي اعتمدت لحماية المدنيين في جميع أنحاء الأرض، توفر الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والتي أقرت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق اللاعنفية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تستند جميعها بالأساس إلى إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وبروتوكول عام 1977م المتصلين بالنزاع المسلح الدولي وغير دولي*.

بذلك فإن المقاومة اللاعنفية الشعبية تخضع لهذه الاتفاقيات والبروتوكلات الدولية في القانون الدولي، وعلى ذلك فإن المجتمع الدولي ينظر لها باهتمام بالغ، وهو ما انعكس إبان إنتفاضة الحجارة الأولى عام 1987م، فإلى جانب ما استطاعت المقاومة الشعبية الفلسطينية في هذه الإنتفاضة من حشد موجة واسعة من التعاطف في قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي مع الشعب الفلسطيني والتنديد بالممارسات والسلوكيات التي لجأت إليها سلطات الاحتلال غير الإنسانية وغير القانونية وفقاً للقانون الدولي، زاد الاهتمام الدولي بتأمين الحماية لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة، وتنشيط المساعي والجهود الدولية الرامية إلى التوصل لحل القضية الفلسطينية، إضافة إلى قرار مجلس الأمن الصادر في 22 يناير كانون ثاني 1988م رقم 605 والذي نص على: "شجب مجلس الأمن بشدة ما تتبعه إسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل". وقد أكد القرار على أن إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة بتاريخ 12 أغسطس

* لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:
Draft Additional protocols to The Geneva Conventions of August 12، 1949، International Committee of The Red Cross، The Judge Advocate Generals School Library، Porperty of u.s.Army، Virginia، October 1973.

آب 1967م تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967م بما فيها القدس وطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة دراسة الوضع في الأراضي المحتلة وأن يقدم تقريراً يتضمن في توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي(المصري: 2008، 341-342).

إن التأييد الدولي لحق الشعوب في المقاومة السلمية اللاعنفية والتي أقرتها المؤتمرات والقوانين الدولية تخلق بيئة مناسبة لتفعيل إستراتيجية المقاومة اللاعنفية الفلسطينية على مستوى دولي من أجل انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني في ظل تزايد القناعة الفلسطينية بفكرة المقاومة اللاعنفية وظهور إجماع قيد التكوين حولها في الأوساط السياسية والحزبية الفلسطينية.

3.4 الخلاصة

تضمن الفصل رصداً تاريخياً للنضال الفلسطيني الذي سلك مبدأ اللاعنف قبل غيره من الشعوب في مقاومة المحتل، وتوضيح العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت تبني الشعب الفلسطيني لهذه المقاومة، والتي لم تكن بداياتها مع إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين بل سبقت ذلك وتحديداً إبان الحكم العثماني، ومنذ دخول القوات البريطانية إلى أرض فلسطين في 9 ديسمبر كانون أول 1917م.

فقد ظهرت المقاومة اللاعنفية بوصفها ملمحاً جوهرياً في سياق التجربة النضالية الفلسطينية، وتنوعت الوسائل والأدوات النضالية اللاعنفية التي استخدمها الفلسطينيون وفقاً للظروف التاريخية والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، بحيث سعى الفلسطينيون في كل مرحلة لاستخدام وسائل من المقاومة اللاعنفية بما يحقق أقصى غاياتها، وبما ينسجم والظروف المحيطة بها داخلياً وخارجياً، وبما يمكن استثمارها وتفعيلها في إطار هذه التجربة الطويلة في الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي.

شكلت الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م أبرز محطات المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي دفع لرصد هذه التجربة الفلسطينية المميزة وتحليل عناصرها وانعكاساتها المحلية والإقليمية والدولية، والإنجازات التي حققتها، وعناصر قوتها، وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

كما ناقش الفصل الإشكاليات التي تواجه المقاومة اللاعنفية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وأبرز التحديات التي تواجه الفلسطينيين في تطوير هذا النموذج الفعال من المقاومة.

الفصل الرابع: التجربة اللاعنفية في بلعين ونعلين

- المقدمة
- المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين
- المبحث الثاني: تكتيكات المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين
- المبحث الثالث: تطوير إستراتيجية المقاومة اللاعنفية

4.1 مقدمة

انطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ عملية السور الواقي في شهر مارس آذار 2002م، ونجم عنها بناء جدار الفصل العنصري، الذي خلق معاناة جديدة للعديد من المدن والقرى الفلسطينية نتيجة لمصادرة إسرائيل مساحات كبيرة من أراضيهم، مما أثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية في كافة قرى ومدن الضفة الفلسطينية.

برزت في هذا السياق معاناة قريتي بلعين ونعلين بسبب جدار الفصل العنصري في مختلف المجالات، إلا أن القريتين بدأتا حملة ذات صدى وفعالية محلية وعالمية للمقاومة اللاعنفية ضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي وبناء الجدار العزل العنصري، التي حققت نجاحات واسعة وإيجابية، مثلت تجربة مشجعة لتطوير المقاومة اللاعنفية في إطار تجربة النضال الوطني الفلسطيني، وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول التجربة اللاعنفية في بلعين ونعلين (الخلفيات والأسباب والفعاليات)، والمبحث الثاني تكتيكات المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين، والمبحث الثالث نحو تطوير إستراتيجية المقاومة اللاعنفية.

أولاً: المبحث الأول: المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

تعاني قريتا بلعين ونعلين في كافة مجالات الحياة بسبب جدار الفصل العنصري الذي أقامته قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد عملية السور الواقي التي شرعت بتنفيذها في شهر مارس آذار 2002م، وقد اتخذت قريتا بلعين ونعلين قراراً شجاعا وجريئا بمقاومة جدار الفصل العنصري شعبياً وجماهيرياً، وقبل الخوض في هذه المقاومة كنموذج نوعي وفعال ومثمر، لابد من الإشارة إلى الأسباب والدوافع التي دفعت أهالي قريتي بلعين ونعلين للقيام بهذه المقاومة.

4.1.1 أولاً: خلفيات وأسباب الاحتجاجات في قريتي بلعين ونعلين

1. قرية بلعين

تقع قرية بلعين الفلسطينية على مسافة 15.5 كم غرب مدينة رام الله في وسط الضفة الفلسطينية وتتبع لمحافظة البيرة، وترتفع عن سطح البحر حوالي 320 م، وتتاخم غرباً حاجز الضفة ومستوطنة "موديعين عيليت"، وتحيط بها أراضي خربثا، وبني حارث، وكفر نعمة، وصفا، ودير قديس، وتبلغ مساحتها الكلية 3992 دونماً، ومساحة المنطقة المبنية فيها 259 دونماً، ويبلغ عدد سكانها 1800 نسمة، وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي. ومنذ توقيع الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في عام 1995م، دخلت القرية تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تقع قرية بلعين على مسافة 5 كم شرق "الخط الأخضر"، بالقرب من الجدار الإسرائيلي العازل في الضفة الفلسطينية، وهو الجدار الذي رأت محكمة العدل الدولية في 9 تموز يوليو عام 2004م أنه مخالف للقانون الدولي(أمين: 2010).

بدأ نضال أهالي قرية بلعين السلمي ضد جدار الفصل العنصري في يناير كانون الثاني عام 2005م، بعدما صادر الاحتلال 1600 دونم من أراضي القرية التي تبلغ مساحتها 3992 دونماً من أجل بناء جدار الفصل العنصري أي ما يقارب 40% من أراضي القرية بداية إقرار المشروع(عوض الله: 2012، 5).

يمرّ الجدار الفاصل، الذي أنجز منذ أبريل نيسان 2006م، من أراضي القرية بطول كيلومترين وبعرض 30 متراً، ويبعد 5 كيلومترات عن الخط الأخضر المعروف بالحد الفاصل بين الضفة الفلسطينية والأراضي المحتلة عام 1948م، ويحول الجدار ما بين أهالي القرية و2300 دونم من أراضي القرية الزراعية زُرع معظمها بأشجار الزيتون (يتراوح عددها من 10000– 15000 شجرة)، علاوة على زراعة الحبوب والخضار، ما يعني خسارة أهالي بلعين لمصدر رزقهم الرئيسي، لم يبق لأهالي القرية إلا 1700 دونم، وهي المساحة المقامة عليها منازل القرية، أي أن الجدار يؤثر بصورة ملحوظة على الموارد الاقتصادية للقرية ويحدّ من توسعها الطبيعي، مما قد يدفع بالسكان إلى أحد خيارين صعبين وهما: إما الهجرة الطوعية، أو العيش في ظروف صعبة، الأمر الذي يكبّد القرية المزيد من الأعباء الاقتصادية، إلا أن أهالي بلعين اختاروا خيار المقاومة الشعبية والبقاء في أرضهم (فلسطين: 2012).

من أجل استعادة الأراضي التي صادرها الاحتلال من قرية بلعين بدأ أهالي القرية في تنظيم مقاومة لاعنفية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل دوري ومستمر قارب الآن على السبع سنوات استخدم خلالها أهالي القرية العديد من أساليب المقاومة اللاعنفية في سبيل استرجاع أراضيهم المصادرة.

2. قرية نعلين

تقع قرية نعلين الفلسطينية على بعد 18 كيلو متراً إلى الغرب من محافظة رام الله تبلغ مساحتها 14794 دونماً ويبلغ عدد سكانها 5000 نسمة، يعمل غالبية سكانها في حقل الزراعة بعد أن فقدوا عملهم داخل إسرائيل منذ انطلاق الإنتفاضة الثانية في سبتمبر أيلول 2000م. ويحيط بقرية نعلين عدة قرى فلسطينية، دير قديس وخربثا بني حارث من الجهة الشرقية، المدية والخط الأخضر من الجهة الغربية، قبية وبدرس من الجهة الشمالية، أما من الجهة الجنوبية فيحدها تجمع مستوطنات مودعين عليت. وبحسب تقسيمات اتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تم تقسيم قرية نعلين إلى مناطق (ب و ج)•، تبلغ مساحة الأراضي الواقعة في المنطقة (ب) 988 دونماً أي ما نسبته 6.7% من مساحة القرية، بينما تبلغ مساحة الأراضي الواقعة في المنطقة (ج) 13806 دونماً أي ما نسبته 93.3% من مساحة أراضي القرية(أريج: 2008).

تتوسط بلدة نعلين بين قريتي بدرس وبلعين، وهي تشكل بوابة لمجموعة من القرى الحدودية غربي رام الله، يعزل جدار الفصل العنصري قرية نعلين عن بقية المحافظة ويربطها بها بنفق أو بوابة، وتوجد العديد من الطرق الالتفافية الاستيطانية التي تفصل أجزاء من القرية عن بقية القرية، وتقوم الكثير من هذه الطرق الالتفافية الاستيطانية بدور الجدار وتستكمل تشكيل المعازل الفلسطينية(إلياس: 2008، 21). ومنذ عام النكبة 1948م صادر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 57 ألف دونم تشكل 90% من أراضيها، ولم يترك للسكان سوى 10%(صادق: 2009).

• مناطق (أ) انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية وسيطرة فلسطينية كاملة على المناطق، مناطق (ب) سيطرة كاملة للفلسطينيين على الحياة المدنية واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأمن، مناطق (ج) مناطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية كاملة.

جاء بناء جدار الفصل العنصري على الجهة الغربية لقرية نعلين ليصادر جزءاً كبيراً مما تبقى من مجمل أراضيها التي صادر الاحتلال معظمها على مدار 60 عاماً تتضمن في معظمها أراضي زراعية ومئات من أشجار الزيتون، وفي ظل وجود قاعدة عسكرية إسرائيلية على الجهة الجنوبية والتي صادرت 2500 دونم من أراضي القرية، وبذلك فإنه ببناء الجدار في ظل وجود القاعدة العسكرية الجنوبية سيتبقى لأهالي القرية 2300 دونم تتضمن الأراضي المقامة عليها بيوت أهالي القرية(الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري: 2011، 6).

4.1.2 ثانياً: المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

أطلقت قرية بلعين/ غرب رام الله، شرارة المسيرات الأسبوعية المنتظمة، ضد جدار الفصل العنصري، وضد الاستيطان، وتبعتها قرى نعلين، وبدرس/ غرب رام الله، والنبي صالح/ شمال غرب رام الله، وبيت أمر/ شمال الخليل، وأرطاس، والمعصرة/ بيت لحم، وإسكاكا/ شمال شرق محافظة سلفيت، وعراق بورين/ جنوب نابلس، وقرية سالم/ شرق نابلس، وجيوس/ شرق قلقيلية، ودير بلوط/ جنوب قلقيلية، في المشاركة بالمسيرات المنتظمة ضد جدار الفصل العنصري.

وقد حدَّدت المقاومة الشعبية أهدافها البعيدة، التي اعتمدتها كإستراتيجية، تهدف إلى مقاومة الجدار، متبنين مقاومة سلمية، وحددوا أهدافهم القريبة في إزالة الجدار العازل، وحددت القوى التي سوف تقوم بهذه الأهداف: فلسطينياً، ودولياً، وأدركوا أهمية الإعلام، في فضح الممارسات الإسرائيلية، وفي تقديم نموذج في تحقيق الأهداف، وشكَّلوا هيأتهم، من المؤسسات جميعها، كما أفرزوا لجنة متابعة. وتبنوا ثلاثة شعارات قابلة للتحقيق(عبدالهادي: 2010):

الشعار الأول: وحدة القوى، واستقطاب المتضامنين، الدوليين والإسرائيليين، شريطة اللقاء على أرضية مشتركة إنهاء الاحتلال.

الشعار الثاني: (نستطيع فعل ذلك)، الذي يعكس الإيمان بالقدرة على الإنجاز.

والشعار الثالث: إنتفاضة ثالثة ضد الجدار، لفرض إستراتيجية إنتفاضة .

إن تجربة بلعين ونعلين تكشف عناصر القوة الكامنة في العمل الشعبي المنظَّم، الذي يستند إلى الحق، وإلى الإرادة الشعبية، في تبنيهم للمقاومة اللاعنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أ.المقاومة اللاعنفية في بلعين

نظم أهالي قرية بلعين فعاليات شعبية لمواجهة سلمية لاعنفية مناهضة لجدار الفصل العنصري والمستمرة منذ بداية عام 2005م، بعد المصادرات الأولى وإشعارات بناء الجدار، وقد بلغت نسبة الأراضي التي صادرتها قوات الاحتلال من أهالي القرية 40%.

إن أهم سمات تجربة بلعين، هي أن القيادة التي تحملت عبأ النضال والمواجهة، وهي قيادة محلية تمرست في النضال الجماهيري أثناء الإنتفاضة الكبرى الأولى عام 1987م، وأدركت مدى أهمية هذا السلاح الفعال في مواجهة عدو يميل ميزان القوة لصالحه بالكامل، وأدركوا بالتجربة الملموسة حجم الإنجازات السياسية الملموسة على كافة الصعد التي انتزعتها الإنتفاضة الأولى بنضالها الجماهيري السلمي. هذه القيادة الشابة التي استطاعت رغم تعقيد الموقف السياسي الداخلي، ورغم الصراع والاستقطاب الحاد بين القوى السياسية، أن تجعل قضية النضال ضد الجدار على أراضيها هو عامل الوحدة الأساس، وسمت بقضية النضال المباشر فوق الحسابات الحزبية والتنظيمية

الضيقة، ووضعت نفسها على مسافة واحدة اتجاه الجميع ليس بمعنى الاستقلالية عن العمل السياسي والحزبي، بل فتح المجال أمام الجميع للمشاركة النضالية بصرف النظر عن انتمائهم السياسي والتنظيمي، ولاستيعاب كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة وزجها في المعركة الكبرى. كما استطاعت أن تتجاوز التركيب الاجتماعي للقرية لجهة التأثيرات المختلفة للتنافس العائلي والقبلي باعتبارها لجنة شعبية مفتوحة أمام الجميع لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي عبر المقاومة اللاعنفية(مجدلاني: 2007).

ارتكزت مقاومة أهالي بلعين على تنظيم مسيرات شعبية أسبوعية نحو أراضيها المصادرة بهدف وقف بناء وتفكيك الجدار، تميزت الفعاليات بابتكار أفكار مبدعة ومؤثرة على الرأي العام، وتجلّت هذه الفعاليات في عدة أفكار مثل ربط المتظاهرين أنفسهم مع أشجار الزيتون والتي عبرت عن ارتباط الإنسان الفلسطيني مع جذور تلك الشجرة المقدسة، وحرص الأهالي خلال هذه الفعاليات على رفع العلم الفلسطيني الكبير رمزاً لوحدة النضال الشعبي الفلسطيني. وتأليف الأغاني الشعبية الخاصة بالقرية وبالمقاومة الشعبية، وقد واجه أهالي بلعين أساليب قمع جيش الاحتلال المختلفة خلال فعاليات مقاومة الجدار، مما رفع عدد الإصابات بين أبناء القرية جراء استخدام الجيش الإسرائيلي للرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وقنابل الصوت، واستخدام أسلحة جديدة أخرى مثل كرات الملح والأسلحة الكهربائية وخراطيم المياه الزرقاء الممزوجة بالغاز السام وغيرها. كما تعرضت القرية للمداهمات الليلية، وفرض حظر التجوال، واعتقال خمسين شاباً من أبنائها، حكم على بعضهم أربعة شهور وغرامة تتراوح ما بين ألف وألفي شيكل، وأبعد عدد منهم إلى الأردن لا سيما أولئك الذين لم يحصلوا على الهوية الفلسطينية من سكان القرية(فلسطين: 2012).

ب. المقاومة اللاعنفية في تجربة نعلين

انطلقت المظاهرات السلمية في قرية نعلين لمقاومة الجدار والاستيطان في السادس عشر من أبريل نيسان 2008م، حين سلم قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية "جادي شمني" أهالي قرية نعلين غرب محافظة رام الله أمراً عسكرياً جديداً يحمل رقم (08/06/ت) لمصادرة 18.9 دونماً من الأراضي الزراعية التي تقع في حوض رقم 9 في مواقع الجوروس، عقبة بيررين وبطن الجاهر من أجل إقامة معبر كريات سيفر على أراضي القرية(أريج: 2008).

كما أبلغ الجيش الإسرائيلي أهالي القرية في السادس عشر من أبريل 2008م عن قيام سلطات الاحتلال بمصادرة 150 دونماً لبناء معبر جديد عند المدخل الغربي للقرية على أفضل الأراضي الزراعية خصوبة والمليئة بأشجار الزيتون، سيمثل المعبر المدخل الرئيسي للقرية وبذلك يحقق جيش الاحتلال ثلاثة أهداف من هذا المعبر يتمثل الهدف الأول في السيطرة على حياة أهالي قرية نعلين وعزلهم عن القرى المحيطة ومدينة رام الله، وتقسيم القرية إلى قسمين مما يعني فصل نصف سكان القرية عن النصف الآخر ومنعهم من التواصل، أي أن المعبر لن يوقف الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها عن أهالي القرية فقط بل سيقطع التواصل الاجتماعي والأسري لأهالي القرية، وتصبح حركتهم وتنقلهم يعتمد على أهواء الجنود الإسرائيليين الذين يقومون بفتح البوابة لمدة 45 دقيقة يومياً. أما الهدف الثاني فيتمثل في تدمير اقتصاد القرية بعد مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الخصبة التي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي لأهالي القرية، والأخير عزل أهالي القرية عن محيطهم الاجتماعي والمدن أو المحافظات القريبة ومراكز المدن وعزل المزارعين عن أراضيهم(stopthewall: 2009).

استطاع أهالي نعلين خلال مقاومة الجدار التي اتسمت بالقوة تأخير عملية بناءه، ومنعوا الآليات الثقيلة من التحرك، وأعادوا قذف قنابل الغاز على الرافعات والجرافات، وتدمير وقطع كافة السياجات

والأسلاك والمجسات الإلكترونية التي تحيط بالقرية(أريج: 2008). لقد جاءت تجربة المقاومة في هذه القرية تتويجاً لجملة المحطات النضالية السابقة ومستندة إلى تجاربها بحيث يمكن معها تشخيص جملة من السمات أهمها(إلياس: 2008، 21):

أولاً: غلبة المشاركة الشعبية للأهالي في المسيرات أظهرت انخفاض نسبة المتضامنين الإسرائيليين والأجانب الذين تواجدوا في كل الفعاليات.

ثانياً: لم يتوقف هدف المسيرات عند حدود إيصال رسالة أو تسجيل موقف رافض للجدار، بل كان العمل على منع الجرافات من مواصلة عملها وإجبارها على الانسحاب من مواقع عملها.

ثالثاً: مشاركة كافة القوى السياسية التي لها حضور في البلدة، فاللجنة الشعبية تتألف من ممثلي القوى والمؤسسات، وتعتبر مثل هذه القضية على جانب كبير من الأهمية، كون إحجام أي طرف عن المشاركة سوف يضعف من قوة الحركة الشعبية.

وأخيراً: إن فعل المقاومة هناك أشبه بعملية مستمرة، فالمسيرات والفعاليات تنطلق بمعدل يومين في الأسبوع، والفعل المقاوم لا ينقطع ولا يرتبط بسقف زمني محدود.

4.1.3 ثالثاً: فعاليات وأنشطة سلمية في مواجهة الجدار(نعلين وبلعين)

جذبت مقاومة أهالي قريتي نعلين وبلعين أنظار العالم بقدرتهما على الصمود في ظل ممارسات الاحتلال المنتهكة لكل الأعراف والقوانين الدولية، فقد جلبت مقاومة الأهالي صحيفة "ذي غارديان" البريطانية لتخترق الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على قرية نعلين لتكشف في تقرير ميداني العسف الذي مارسه جنود الاحتلال على سكانها، الذين تظاهروا ضد جدار الفصل الذي حول حياة أهاليها إلى جحيم حقيقي وقضم أراضيها. وسلط التقرير الذي كتبه مراسلها الناشط في نقل الوقائع

الفلسطينية "روري مكارثي" وسلطت الضوء على نشاط الفلسطيني صلاح خواجة الذي يقود اعتصامات مدنية تلفت انتباه الرأي العالمي للممارسات الإسرائيلية والذي قال للصحيفة أن: "الناس في هذه المنطقة مزارعون، وإسرائيل الآن تطبق سياسة تهجير وترانسفير لنا بطريقة قاسية جدا، والجميع يستطيعون رؤية مقدار وجودة الأراضي التي سيصادرونها"(جريدة القدس: 2012).

كما يمكن أن نضيف إلى نضالات أهل نعلين توثيق الشابة سلام كنعان ذات 16 عاماً بالصوت والصورة، من داخل شرفة منزلها، لجريمة إطلاق أحد جنود الاحتلال الرصاص على الشاب أشرف أبو رحمة عن بعد نصف متر، وهو مكبل اليدين ومعصوب العينين. وهذا ما دفع بمنظمات حقوقية إسرائيلية للمطالبة بتقديم الضابط والجندي المسئولين للمحاكمة الجنائية(المسلمة: 2008، 25).

المبحث الثاني: تكتيكات المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

4.2.1 أولاً: أساليب المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

1. بناء الغرف الإسمنتية نموذج لمقاومة الجدار

تمكن مواطنو قرية بلعين من حماية ستة دونمات من أراضيهم الزراعية في 19 شباط فبراير 2006م التي أبلغتهم قوات الاحتلال عن نيتها مصادرتها لبناء برج مراقبة لجدار الفصل العنصري الذي يبنى على قريتهم، ونجح الأهالي وعشرات المتضامنين الأجانب في بناء غرفة إسمنتية في الموقع المحدد لحمايته من المصادرة والتجريف. وبعد وصول قرار المصادرة إلى المجلس القروي، استغل المواطنون والمتضامنون الأجانب الظلام لإقامة غرفة صغيرة من الطوب والإسمنت والصفيح والاعتصام بها للحيلولة دون تمكن جرافات الاحتلال من تدمير قطعة الأرض. لكن جنود الاحتلال الذين يقومون بأعمال الحراسة الليلية في الموقع لم يرق لهم هذا المشهد فعمدوا إلى الاعتداء على المواطنين المشاركين ورشهم بالغاز السام وتفريقهم بالعيارات المطاطية، وطلبوا منهم وقف البناء فورًا وصادروا مواد البناء التي أحضروها إلى المكان . إلا أن الأهالي أصروا أن لا تنتهي ليلتهم قبل بناء الغرفة، خصوصا أن الغرفة الإسمنتية التي أقيمت بالقرب من مستوطنات الاحتلال المقامة على أراضي القرية أصبحت رمزًا لصمود أهالي القرية ورفضهم مصادرة أرضهم، ورمزًا لتواصل نضالهم حتى سقوط الجدار (غيث: فبراير 2006).

بعد ساعة واحدة من انتهاء المسيرة عاد الأهالي مجددا إلى الموقع المهدد، وقاموا في أقل من ساعة واحدة بإنهاء بناء الغرفة والاعتصام بها لمنع قوات الاحتلال من هدمها، لتصبح الغرفة الثانية التي يبنيها أهالي قرية بلعين لحماية أراضيهم المهددة بالمصادرة . وأشار "عبد الله أبو رحمة" منسق

لجنة مقاومة جدار الفصل العنصري في القرية أن الأهالي وفي السابق نجحوا في تحويل قضية الغرفة الإسمنتية التي أقيمت بالقرب من المباني التي أنشأتها وزارة الإسكان الإسرائيلية على أراضي القرية إلى قضية رأي عام، وربطوا هدمها الذي تطالب به سلطات الاحتلال بهدم المباني السكنية الإسرائيلية، ويضيف أن هذا الأسلوب السلمي في المقاومة والمتصدي للجدار أثبت جدواه، ونجح في تقريب كثير من مواطني العالم الغربي إلى القضية الفلسطينية، بل إنهم أصبحوا من أشد المدافعين عنها، وحضروا إلى القرى والبلدات الفلسطينية للوقوف إلى جانب سكانها والتصدي لقوات الاحتلال بشكل باهر (غيث: فبراير 2006).

2. الفن والمسرح في مواجهة الجدار

لجأت قيادة الحملة الشعبية في بلعين في يوم الجمعة 29 نيسان أبريل 2005م إلى إعداد أكفان تمشي على الأرض كُتب على أحدها الحرية باللغات الثلاث وعلى الآخر الإنسانية، وعلى الثالث الأمل، وآخر المستقبل، وبينما حمل الآخرون كلمات كالأرض والحياة والشجر، وسارت الأكفان بين عشرات المتضامنين الإسرائيليين والأجانب إضافة إلى أهالي قرية بلعين والقرى المجاورة للتنديد بجدار الفصل العنصري، وحين وصلت المسيرة التي انطلقت عقب صلاة الجمعة إلى موقع الحفريات، وعلقت الأكفان على أعواد المشانق لتظهر كجثث معدمة عليها التي يشرع الاحتلال في إقامتها والمتمثلة بجدار الفصل العنصري. وبعد انتهاء المسيرة وتفرق المحتشدين تبين أن عدداً من الشبان الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب هم من ارتدوا تلك الأكفان في تعبير منهم عن استيائهم من الصمت الدولي على جدار الفصل العنصري الذي يقتل كل ما هو فلسطيني في كل مكان من أنحاء الضفة الفلسطينية(غيث: 2005).

كما أقدم بعض المتضامنين الأجانب والمزارعين على ربط أنفسهم بأشجار الزيتون، وراح أخرون يقفلون على أنفسهم براميل حديدية في محاولة منهم لمنع جرافات الاحتلال من مواصلة عملها الذي يدمر أراضيهم، إلى جانب زراعة أشجار الزيتون هو رد فلسطيني للحملة الشعبية على ما قام به المستوطنون من حرق لكروم الزيتون في بلدتي بلعين ونعلين(غيث: 2005).

إضافة إلى ما سبق فقد تعددت الأساليب التي ابتكرها أهالي قريتي بلعين ونعلين في مقاومة الجدار والتي يمكن تحديدها في الأساليب التالية(سلامة: يونيو 2010):

1. **التظاهرات الشعبية:** سادت في بداية الفعاليات مشاركة الأطفال والشباب والشيوخ والنساء، وكانت تجري بصورة يومية، ثم أصبحت مرتين في الأسبوع، إلى جانب استثمار المناسبات والأعياد الاجتماعية والوطنية، فكان هناك مسيرة للمرأة في يوم المرأة، وأخرى للأطفال في يوم الطفولة، وثالثة للمعاقين في يوم المعاق.

2. **البراميل الحديدية:** الزجّ بالأجساد في براميل حديدية وإقفالها على الشخص ووضعها في مواجهة الجرافات في محاولة منهم لمنعها من مواصلة عملها في قضم أراضيهم وتخريبها.

3. **فعاليات الأعلام:** حمل عشرات المتظاهرين علماً وطنياً بطول أربعة أمتار وعرض مترين، وساروا باتجاه الجدار وأقدم أحد المتظاهرين مرتدياً زياً أسود ويحمل مقصاً ضخماً على قص العلم إلى نصفين، في دلالة رمزية للمقص والشخص الموشح بالسواد على أنه يمثل جدار الفصل العنصري الذي يقسم الأراضي الفلسطينية إلى قسمين. إلى جانب رفع أعلام لدول فاعلة في المجتمع الدولي للفت انتباهها لما يجري في فلسطين.

4. **التظاهرات لشريحة مجتمعية واحدة:** فقد أعدت تظاهرات شاركت فيها عشرات النساء من دون رجال بهدف توجيه رسالة للجنود الإسرائيليين أن التظاهرة احتجاجية غير عنيفة وفي مسيرة ثانية شارك عشرات الأطفال من دون وجود أي شخص بالغ لحمل رسالة مماثلة.

5. **المجسمات الخشبية:** بناء مجسم خشبي لقبر ضخم وُضع على جوانبه ما يشبه الكفن الأبيض وفي داخل هذا القبر وضع مجسم رمزي لقرية بلعين مع يافطات تحمل أسماء الحارات والعائلات، في إشارة إلى أن الجدار هو بمثابة القبر الذي سيدفن بداخله القرية بسكانها وحاراتها ويقضي على مستقبلها.

6. **فعاليات الفلين:** جلب عشرات من قطع الفلين المقوى باللون الأبيض وهي على شكل شواهد للقبور، ثم نُقش على كل شاهد منها اسم لأحد أبناء القرية مع عبارة "الفاتحة"، ثم وزعت هذه الشواهد في الأرض التي تجري عليها المواجهات وبالقرب من الجدار فبدت كما لو أنها مقبرة جماعية، وفي ذلك رسالة من أهل القرية للعالم بأنهم مستعدون للموت مقابل حرية هذه الأرض التي غرسوا أنفسهم وشواهد قبورهم فيها(مقابلة هاتفية برناط: 28 أكتوبر 2012).

7. **رفض التعويض:** حيث انطلقت مسيرة تحمل أكياس صغيرة من الخيش مملوءة بأنواع مختلفة من البقوليات كالعدس والفاصوليا والفول والقمح، ثم نثروها في الهواء وفي وجه الجنود وأمام كاميرات الصحافة في إشارة لرفض الأهالي المعونات الغذائية التي كان يراد منها تعويضهم عن أراضيهم وتكرار صورة اللجوء التي أعقبت النكبة، وفي ذلك رفض كل أشكال التعويض ورفض للعودة إلى وضع اللجوء(مقابلة هاتفية مع أبو رحمة: 20 فبراير 2012).

8. **مشاركة المعاقين في التظاهرات:** في إحدى المسيرات وبينما كان الضابط الإسرائيلي المسئول يصدر أوامره بقمع المتظاهرين أصيب مباشرة بحجرٍ في عينه ففقدها كلياً، وبعد خروجه من المستشفى قرر العودة للقرية من أجل الانتقام معتبراً أن أهالي بلعين قد أصابوه بإعاقة دائمة في نظره، وفي المقابل قام الأهالي بتنظيم مسيرة اشترك فيها عشرات الشبان الفلسطينيين "المعاقين" وجميعهم أصيبوا بإعاقات من جراء جرائم جيش الاحتلال، وقالوا لهذا الضابط وهم على كراسيهم المتحركة وبأرجلهم المعدنية: انظر ماذا اقترفت أيديكم، وكم من الإعاقات تسببتم لنا ولغيرنا؟(مقابلة هاتفية برناط: 28 أكتوبر 2012).

9. **لفت انتباه المجتمع الدولي:** في إحدى المسيرات رفع المشاركون إلى جانب الأعلام الفلسطينية مجسماً ضخماً لميزان كبير ذي كفتين، وُضعت في إحدى كفتيه إسرائيل وفي الكفة الأخرى العالم، وقد رجحت الكفة الأولى في إشارة إلى أن هذا الكون لا عدالة فيه ولا يوجد تطبيق للقانون أيضاً، حيث ضربت إسرائيل القوانين والقرارات الدولية بعرض الحائط، ولم تنصع للقرارات الدولية وخصوصاً القرار الصادر عن محكمة لاهاي بعدم شرعية بناء الجدار. وأيضاً تكميم الأفواه بأشرطة لاصقة تعبيراً عن إدانتهم للصمت الدولي، واستخدام أسلوب الجدار الحديدي الذي يمضي على جثث أهل البلاد عبر وضع مجسم للجدار فوق أعناق المشاركين(مقابلة هاتفية برناط: 28 أكتوبر 2012).

10. **التوحد في الأعلام:** نظّم أهالي القرية مسيرة أعلام وُزِّع فيها أكثر من 1500 علم فلسطيني، في رسالة موجهة إلى الفصائل المتصارعة على السلطة لإبراز قيمة العلم الوطني كرمز للتوحد.

11. **توظيف المظاهرات بشكل قانوني:** قامت مجموعة من الشبان بالتسلل ليلاً إلى الأرض المهددة بالمصادرة وبجهود حثيثة وبتعاون مثمر مع المتضامنين الأجانب تمكنوا من بناء بيت صغير

عبارة عن غرفة من الطوب أطلق عليه "مركز بلعين للنضال السلمي المشترك"، وفي اليوم التالي فوجئ الجيش بوجود الغرفة فقرر هدمها فتصدى لهم الشباب، وبجهود المحامين استطاعوا منع الهدم باعتبار أن بيوت المستوطنة المجاورة هي أيضا غير قانونية ولم تحصل على ترخيص، وأمام هذه الحجة لم يكن أمام المحكمة الإسرائيلية إلا أن وافقت على مضض وأمرت بإبقاء الغرفة بل ومنحها ترخيصاً، ثم أصبحت هذه الغرفة تستخدم لتنسيق الفعاليات النضالية ومبيت الشبان فيها لحراسة الأرض، وهذا الأمر ظل مبعث قلق واستفزاز لسكان المستوطنة الذين أعلنوا حالة الاستنفار حيث كانت الغرفة تبعد فقط 150 متراً عنها(مقابلة هاتفية مع أبو رحمة: 20 فبراير 2012).

12. **إقامة الأعراس بجانب الجدار:** استعملت "بلعين" السعادة كسلاح في وجه المحتل من خلال تنظيم زفاف الأعراس وانطلاقها من وسط القرية بمشاركة الأهالي وحضور متضامنين أجانب وإسرائيليين باتجاه الجدار وهم يغنون أغاني العرس الفلسطيني التقليدي، وحمل الأعلام الفلسطينية ولف العروس فوق فستانها الأبيض بعلم فلسطيني وتوجهت الزفة إلى الجدار.

13. **استخدام البالونات والطائرات الورقية:** حيث طير المشاركون مئات البالونات الملونة وخاصة بألوان العلم الفلسطيني وقد كُتب عليها شعارات تدعو لهدم الجدار وإقامة السلام العادل، وكذلك طير الأهالي طائرات ورقية من جميع الأشكال والألوان وقد كتب عليها شعارات تدعو لانسحاب الاحتلال وللتعايش السلمي دون تمييز وقهر.

14. **استخدام الفن التشكيلي:** من خلال لوحات فنية تعبر عن قضية بلعين وقصتها الكفاحية رسمها فنانون فلسطينيون ونشطاء أجانب، والتي تعمل على توثيق اعتداءات الاحتلال بالصورة الحقيقية، ويحمل المتظاهرون بعضاً منها في المسيرات الاحتجاجية، واللافت في الموضوع أن معظم

هذه اللوحات تم نسجها وتشكيلها بأدوات الاحتلال الإسرائيلي المستخدمة ضد الفلسطينيين كالرصاص وقنابل الغاز وغير ذلك(مقابلة هاتفية مع أبو رحمة: 20 فبراير 2012).

4.2.2 ثانياً: مميزات تجربة بلعين ونعلين

لقد خاضت بلعين ولا تزال تجربة متميزة وبرز تميزها في أمور عدة أهمها(إلياس: 2008، 21):

أولاً: الجلد والمثابرة جعلا من المسيرة الأسبوعية ضد الجدار في بلعين بمثابة طقس مقدس، بغض النظر عن التطورات السياسية الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: إيلاء مساحة كبيرة للإعلام، فمن المؤكد أن أي حدث مهما كان كبيراً، سيظل كأنه لم يكن ما لم يتم الكشف عنه أمام الإعلام. فالتجربة أثبتت أن دور الإعلام لا يقل أهمية في حاله كحالتنا عن المواجهة الميدانية نفسها.

ثالثاً: الاستخدام المكثف لأجهزة التصوير من قبل المشاركين في المسيرات. وقد برزت أهمية كاميرا الفيديو بشكل خاص إثر المسيرة التي انسل إليها المستعربون وقاموا باعتقال اثنين من المواطنين بعد انكشاف أمرهم. لاحقاً ساهمت عمليات التصوير هذه في تحرير عدد كبير من المعتقلين، وإدانة عدد من الجنود بالكذب أمام المحكمة بعد أن بيّنت أشرطة التصوير حقيقة ما كان يجري على الأرض.

رابعاً: استخدام الجيش لأنواع متعددة ومختلفة من أدوات القمع، بحيث أصبحت مسيرات بلعين حقل تجارب لمختلف أنواع الأسلحة الخاصة بقمع المسيرات. فإلى جانب قنابل الغاز المختلفة والقنابل الصوتية والطلقات ذات الغطاء المطاطي، استخدمت أيضاً قنابل الإسفنج، الصعقات الكهربائية، طلقات الملح (كيماوية)، المياه المُلونة، والمياه العادمة، ومياه رائحة الظربان، الصرخة وغيرها.

4.2.3 ثالثاً: أسس المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

حدد عضوا اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان سمير برناط وعبدالله أبو رحمة الأسس التي قامت عليها تجربتي بلعين ونعلين في النقاط التالية(برناط: 28 أكتوبر 2012)(أبو رحمة: 26 نوفمبر 2012):

1. **اللجنة الشعبية:** اعتمد العنصر القيادي للمقاومة الشعبية على عنصر شبابي من الدرجة الأولى يمثل جميع الأطياف والمؤسسات في القرية والعلاقة القوية التي تربط الأعضاء ببعضهم وتوزيع المهام فيما بينهم وانتمائهم الديني والوطني لقريتهم وشعبهم.

2. **التعبئة الجماهيرية:** لأهالي القريتين وتتمثل في انتمائهم لأرضهم ووطنهم فلسطين وهدفهم الدفاع عن العرض والأرض ودحر الاحتلال عن أرضهم.

3. **الإستراتيجيات التي اتبعت في المقاومة:** وتتمثل بالاشتباك المباشر مع الجنود في الموقع وفرض الوقائع ،رفض التهديد والابتزاز ،تحدي قرار جيش الاحتلال (منع التجوال أو منطقة عسكرية مغلقة) ،فضح عمليات التزوير والتضليل، الإبداع والتنوع في المقاومة من خلال تنفيذ الفعاليات السرية.

4. **عدم الانجرار وراء الإشاعات:** التي تتمثل بضرب الوحدة الداخلية وتفتيت الجهود والانشغال بالأمور التافهة من خلال النعرات العائلية فالحفاظ على وحدة القرية ووحدة اللجنة الشعبية كان العامل الرئيسي في النجاح.

5. استقطاب المتضامنين الأجانب والإسرائيليين للمشاركة في الفعاليات.

6. استقطاب الإعلام المحلي والدولي من أجل نشر الخبر أولا بأول إلى جميع أنحاء المعمورة.

7. **استقطاب الشخصيات العالمية والمؤثرة:** ومنها الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر وحفيد الزعيم مارتن لوثر كنج وحفيد غاندي وغيرهم الذين بدورهم زاروا بلعين واطلعوا على تجربتها.

8. تشجيع الفصائل الفلسطينية جميعها خاصة قياداتها دون تمييز للمشاركة وتنظيم مهرجانات في ذكرى انطلاقتها.

9. المزج ما بين الطابع السلمي والنموذج الذي انتهج في الإنتفاضة الأولى في مقاومة الاحتلال.

10. التكافل الاجتماعي ما بين اللجنة وأهالي القرية الذي تمثل في تقديم المساعدات للجرحى ودفع الغرامات والكفالات عن الأسرى.

11. الإبداع والتميز في تنظيم الفعاليات والمسيرات واقتصارها على فعاليتين في الأسبوع، مسيرة الجمعة ونشاط سري في بحر الأسبوع يتمثل بتنفيذ نشاط لا يعلمه إلا القليل لسريته لعدم وصول المعلومة إلى جيش الاحتلال ومن النماذج التي استخدمت، ربط الجسد بشجرة الزيتون أو بالجدار، بناء مجسم لسجن في طريق الجرافات.

12. التواجد المستمر على الأرض والمبيت فيها من خلال توظيف أربعة شباب لكي يعملوا فيها باستمرار ويقوموا بزراعتها بشكل دوري وهذا يهدف إلى ربط الأهالي بأرضهم وتمسكهم بها.

13. تنفيذ العديد من النشاطات على الأرض داخل الأرض الواقعة خلف الجدار وبناء مركز التضامن الدولي بالقرب من المستوطنة بالإضافة الى بناء غرف على بعض القطع غير المصادرة.

14. استغلال الذكريات والمناسبات الوطنية والدولية لتنظيم الفعاليات والمظاهرات وخاصة المسيرات المركزية التي تنظم في ذكريات مثل ذكرى النكبة، وانطلاقة الثورة الفلسطينية، ومرور عام على المقاومة.

15. تنظيم المؤتمر الدولي في المقاومة الشعبية بشكل سنوي والمشاركة في المؤتمرات في دول العالم.

16. تنظيم العديد من الزيارات لبعض أعضاء اللجنة في العديد من دول العالم لنشر تجربة بلعين واستقطاب المتضامنين.

17. الجهة القانونية، توكيل عدد من المحامين للدفاع عن أهالي بلعين ونعلين في المحاكم الإسرائيلية والدولية.

18. طرد جميع العمال الذين كانوا يعملون في المستوطنة المقامة على أراضي بلعين ومنع أي عامل من القرية العمل داخل المستوطنة.

19. تنظيم الأعضاء كل حسب خبرته ومجاله والسير بمسارين متوازيين المسار القانوني والنضالي(مقابلة هاتفيه أبورحمة: 20 نوفمبر 2012).

4.2.4 رابعاً: دور حركات التضامن الدولي في دعم المقاومة اللاعنفية في بلعين ونعلين

ساهمت حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني على مدار السنوات الماضية، بشكل كبير في نشر معاناة الفلسطينيين والترويج لقضيتهم العادلة في المحافل الدولية الرسمية والشعبية، وساهمت

إلى حد كبير في الكشف عن وجه الاحتلال الحقيقي في العالم، كما شكلت قوة ضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سبيل الحد من الانتهاكات والاعتداءات المستمرة على الفلسطينيين، وقد بدأ بروز دور المتضامنين الدوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في بدايات عام 2002م، الذي ساهم بشكل كبير في تغيير وجهة النظر الغربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والفلسطينيين، بعد أن ضللتهم آلة الدعاية الصهيونية عبر ترويج الأكاذيب عن الشعب الفلسطيني. فقد استطاع المتضامنون تدريجياً إلغاء الفكرة التي صورها الاحتلال بأن الفلسطينيين إرهابيون ومتسلقون ومحتلون، وأنهم شعب يريد احتلال إسرائيل(التركماني: نوفمبر 2012).

كما ساهموا في إظهار الصورة الحقيقية لإسرائيل أمام العالم التي تعتمد على سفك الدماء وممارسة العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، بعد أن عملت الأخيرة لسنوات طويلة على عكس الصورة من خلال ضخ مليارات الدولارات في تعزيز الإعلام اليهودي في الساحة الدولية. وقد لعب المتضامنون دوراً في مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في دول العالم، ومحاربة الاقتصاد الحربي الذي يشجع على شراء المزيد من السلاح والرصاص والقنابل لقتل الفلسطينيين. في ظل غياب أي قوة ضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته ضد الفلسطينيين بسبب المصالح المشتركة بين إسرائيل والدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما خلق حالة من التضامن الشعبي الذي شكل قوة ضغط على الحكومات الغربية لتغيير سياساتها مع (إسرائيل). إن نتائج ثمار العمل التضامني الغربي مع الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية، ظهر جلياً خلال العدوان الإسرائيلي نوفمبر تشرين الثاني 2012م على قطاع غزة، الذي منع (إسرائيل) من القيام بعملية برية خشية من تزايد التضامن الشعبي العالمي مع قطاع غزة(التركماني: نوفمبر 2012).

إن التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني مهم إعلامياً من أجل نشر الحقائق ودحض الأكاذيب الإسرائيلية التي سوقتها في الساحة الغربية على مدار عقود طويلة مضت ضد الفلسطينيين، لدحض الأكاذيب باتت راسخة في أذهان العالم الغربي المتعلقة بمن احتل من، ومن يعتدي على من، فأكثر من نصف الأوروبيين يعتقدون أن المستوطنين هم الفلسطينيون وليسوا الإسرائيليين، كما أن 60% منهم يعتقدون أن الفلسطينيين هم الذين احتلوا إسرائيل. في ظل أن المادة الإعلامية التي تقدمها القنوات العربية الإخبارية عن القضية الفلسطينية لم تكن واضحة بالنسبة للغرب، ما دعا النشطاء الأجانب والمتضامنين الأحرار إلى القدوم إلى الأراضي الفلسطينية لمعايشة الواقع والوصول إلى الحقائق وتبيان الأكاذيب، وأن الأكاذيب الإسرائيلية هي صورة عكسية عملت على ترسيخها سلطات الاحتلال لسنوات طويلة، ولكن مع قدوم هذه الحركات الدولية التي مثلت فئات شعبية تغيرت هذه الصورة إلى حد كبير. لقد أنفقت إسرائيل ملايين الدولارات من أجل مواجهة التغيرات التي طرأت على صورتها أمام العالم إثر مشاهد قتل الطفل الشهيد محمد الدرة خلال أحداث الإنتفاضة الثانية برصاص جنود الاحتلال، وهو المشهد الذي انتشر في كافة دول العالم من خلال المتضامنين مع الشعب الفلسطيني، وأصبحت تولي اهتماماً لقدوم المتضامنين الدوليين للتضامن مع الفلسطينيين سواء بالضفة أو في غزة، وباتت تطاردهم في كل مكان يتواجدون فيه، وتتخذ إجراءات أمنية مشددة لمنع وصولهم إلى الأراضي الفلسطينية عبر المطارات الإسرائيلية(التركماني: نوفمبر 2012).

أدرك أهالي قريتي بلعين ونعلين أهمية التضامن الدولي في دعم المقاومة اللاعنفية لما له من دور كبير وفعال في نقل الحقيقة والواقع إلى كافة أنحاء العالم في ظل الإجراءات المشددة والعنيفة التي يتبعها الاحتلال لمنع وصول المتضامنين تغييباً للحقيقة.

استطاع أهالي بلعين ونعلين إلى جانب استمرار تنظيمهم احتجاجاتهم الأسبوعية ضد بناء الجدار بأسلوبهم الشعبي أن يلفتوا أنظار العالم، إلى استقطاب حركات التضامن العالمية والإسرائيلية ليلفتوا بهذه الاحتجاجات اهتمام وسائل الإعلام باحتجاجاتهم اللاعنفية، فقد شاركت فيها مجموعات يسارية إسرائيلية مثل: غوش شالوم، فوضويون ضد الجدار وحركة التضامن الدولية. وقد استضافت قرية بلعين العشرات من الوفود والشخصيات المحلية والدولية الذين جاءوا للمشاركة في مؤتمرات بلعين للمقاومة الشعبية(أبوعياش: 2009).

أصيب العديد من المتضامنين الأجانب خلال الاحتجاجات ضد الجدار ومنها : "جوناثان بولاك" أحد أعضاء مجموعة (فوضويون) حيث تعرض للإصابة في 3 إبريل نيسان عام 2005م، حيث قام جندي إسرائيلي بإطلاق قنبلة غازية أصابته في الرأس من بندقية من نوع إم 16 ومن مسافة تقارب الثلاثين مترا، مما أدى إلى تعرضه لنزيفين داخليين في الدماغ وتطلب خياطة جرح بـ23 غرزة. وفي 11 آب أغسطس 2006م تعرض ليمور غولدشتاين، وهو محام إسرائيلي لإطلاق النار في رأسه مرتين برصاص معدني مغلف بقشرة من المطاط، وتعرض لجراح بالغة. في يوم الجمعة، 20 إبريل نيسان 2007م تعرضت "ميريد كوريغان" الناشطة الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام 1976 لعملها في إيرلندا الشمالية لإصابة في رجلها برصاصة مطاطية صلبة، وتفيد التقارير بأنها استنشقت كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع خلال الاحتجاجات، وفي السادس من تموز يونيو 2008م، تعرض نائب رئيس البرلمان الأوروبي "لويزا مركانتيني" والقاضي الإيطالي "خوليو توسكانو"، لجروح في مظاهرة احتجاج في بلعين، كما نجح المتظاهرون في أن يقيموا نصباً تذكارياً أعد على عجل في المكان الذي استشهد فيه بسام أبو رحمة أحد أهم قادة اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار(عزام: 2009).

جذب نعلين للتضامن الدولي هو ما دفع "ميريد كوريجان ماجواير" الناشط الدولي الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1976م، في أن يرسل عبر المواقع الإعلامية المفتوحة رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي أوباما قال له فيها "أنا أثني على نشطاء السلام الإسرائيليين والنشطاء الدوليين الذي وضعوا حياتهم اليومية على الخطر للوقوف تضامناً مع الفلسطينيين والذين يستمرون في دعم مسيرات الاحتجاج السلمية ضد جدار الفصل العنصري، فالمشي كل أسبوع في احتجاج سلمي يحتاج إلى شجاعة كبيرة في مواجهة سياسة إسرائيل المحتلة –ومعارضة لسياسة حكومتكم المؤيدة لإسرائيل– والتي في كثير من الأحيان تكون على حساب العقاب من قبل الحكومة الإسرائيلية، لقد استهدف في شهر أبريل نيسان 2009م الناشط الأمريكي "تريستان أندرسون" في قرية نعلين من قبل الجنود الإسرائيليين وضرب في رأسه بقنبلة غاز، وهو الآن في العناية المركزة، ونأمل جميعا في أن يتعافى، أناشدكم سيادة الرئيس أوباما لتغيير سياسات الولايات المتحدة والتوقف عن تقديم مساعدات عسكرية وغيرها لإسرائيل، والتحرك على الفور للمساعدة في رفع الحصار عن غزة ونقول لإسرائيل كفى"(Maguire: 2009).

كشف موقع "ويكليكس" عن وثيقة سرية أعرب فيها قادة جيش الاحتلال عن تذمرهم من المظاهرات التي يقوم بها الفلسطينيون ونشطاء اليسار الإسرائيلي والمتضامنون الأجانب ضد الجدار الفاصل في الضفة الفلسطينية، وحسب الوثيقة فخلال لقاء تم مطلع عام 2010م أعرب "افي مزراحي" "قائد المنطقة الوسطى" في جيش الاحتلال عن شعوره بالإحباط من المظاهرات ضد الجدار الفاصل في الضفة الفلسطينية وخاصة في قريتي نعلين وبلعين، حيث ادعى مزراحي بأن هدف تلك المظاهرات هو زيادة حالة التوتر وهدد مزراحي باستخدام القوة حتى ضد مظاهرات سلمية غير عنيفة،

ووفقاً للوثيقة التي سربت لموقع ويكليكس كتب الأمريكيون بأن المظاهرات التي أقل عنفاً تحبط معنوية الجيش الإسرائيلي أكثر من المظاهرات العنيفة(ويكليكس: 2011).

قامت إسرائيل في يوليو تموز 2011م وإبريل نيسان 2012م بمنع وفدين كبيرين من المتضامنين الدوليين من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر مطار اللد (مطار بن غوريون) الذين جرمهم الوحيد هو إعلامهم وبصراحة عن نيتهم لزيارة الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي مما يثبت أن الأعذار التي قدمت إسرائيل في السابق لمنع وصول المتضامنين إلى فلسطين بأنها عارية عن الصحة(فراج: 2012).

في ضوء ذلك، باتت مقاومة نعلين مبعث اهتمام وسائل الإعلام الدولية والفضائيات، بفضل نضالاتها المستمرة في مقاومة بناء الجدار العازل واشتباكات أبنائها الدورية مع جنود الاحتلال، في طقوس منتظمة وجماعية يشاركهم فيها العديد من أنصار السلام من الإسرائيليين والنشطاء الأجانب ممن تجتذبهم عدالة النضال ضد شراهة الاحتلال التي لا تتوقف عن قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، إلى جانب جاذبية الأساليب اللاعنفية المعتمدة في هذا النضال غير المتكافئ ضد قوات إسرائيلية مدججة بالسلاح(جريدة الغد: 2009).

4.2.5 خامساً: المعركة القانونية في المحاكم الإسرائيلية

أبدت المنظمات الدولية "كمنظمة العفو الدولية" "وهيومن رايتس ووتش" "ومنظمة بتسيلم" قلقها وانزعاجها لبناء الجدار، وجاء موقف هذه المنظمات، مبنياً على تقارير أعدتها لمعرفة مخاطر بناء الجدار، والآثار المترتبة عليه، ويمكن القول، بأن تقارير هذه المنظمات على جانب كبير من الأهمية وذلك لتمتعها بمصداقية عالية لدى الأنظمة والشعوب الدولية، خصوصاً أن منظمة "بتسيلم" هي

منظمة إسرائيلية ، وعليه فإن إدراج موقف هذه المنظمات في هذا التقرير، جاء للتأكيد على أهمية التقارير التي أعدتها بخصوص بناء الجدار، وجاء لتنبيه الجانب الفلسطيني بأهمية استثمار مواقف هذه المنظمات، في فضح الموقف الإسرائيلي من بناء الجدار(المركز الشبابي الإعلامي: 2007).

نجحت بلعين في معركة أخرى حين أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً بوقف العمل والتوسع في مستوطنة "ميتاتياهو الشرقية" بتاريخ 4 سبتمبر أيلول 2007م، حيث وضعت اللجنة الشعبية بيتا متنقلاً على أرض بلعين المصادرة لبناء المستوطنة، فصودر البيت من قبل قوات الاحتلال، ومن ثم قام الأهالي ببناء بيت ثابت صغير، أقام فيه عدد من أهالي القرية ليثبتوا حقهم في الصمود على أرضهم، ما أحدث ضجة إعلامية واستقطب مزيداً من المتضامنين، فشكل ذلك ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية دفع بالمحكمة العليا الإسرائيلية إلى إصدار قرارها(فلسطين: 2012).

فبذلك، شكلت فعالية المقاومة السلمية في بلعين ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية خاصة بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار قرار أمرت بموجبه الجيش الإسرائيلي إزالة مسار جدار الفصل العنصري المحيط بالقرية وتغيير مساره، مما يعني منع الجيش الإسرائيلي من مصادرة مساحات واسعة من أراضي هذه القرية، التي خاض مواطنوها مع متضامنين فلسطينيين وإسرائيليين وأجانب احتجاجات متواصلة ضد مصادرة أراضيهم. وبموجب القرار، فإن على الجيش الإسرائيلي تدمير الجدار الذي أقامه على أراضي القرية بطول كيلومتر و700 متر، وصادر بموجبه أكثر من 2300 دونم من أراضي القرية،ويعني عودة 1100 دونم منها إلى أصحابها(أرناؤوط: 2007).

كانت المتابعة القانونية لقضية مسار الجدار في بلعين في البداية بمثابة تجربة فاشلة، لا تتوقف عند حدود تضييع حقوق المتضررين، بل تضفي شرعية على مسار الجدار. لكن حركة الاحتجاج الشعبي التي انطلقت وتواصلت في بلعين، والإصرار على تدارك الأمر، أعطت النضال القانوني

فرصة التصويب النسبي للأمور، ونجحت في استصدار قرار من "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية يعتبر بمثابة سابقة قانونية هنا.

إن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بإعادة جزء من الأراضي المصادرة زاد أهالي قرية بلعين واللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان إصراراً على مواصلة نضالهم حتى يهدم الجدار بالكامل. ويمثل هذا الإنجاز الوطني الذي قدمته قرية بلعين؛ نموذجاً يُحتذى به في دعم ومساندة القرى الفلسطينية الأخرى المصادرة أراضيها بدعوى إقامة جدار الفصل العنصري، وذلك من خلال نقل تجربتها في اتباع أساليب العصيان المدني لمواجهة الجدار العنصري. ومن أجل إبراز مثل هذا النموذج من نضالات الشعب الفلسطيني وإصراره على نيل حقوقه؛ انبثقت فكرة تكريم لجنة أهالي بلعين ومناصريهم من النشطاء الدوليين وحتى الإسرائيليين على هذا الإنجاز الوطني(فلسطين: 2012).

إن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية جاء بتأثير واضح ومباشر للنضال الشعبي الجماهيري، الذي مارسه أهالي بلعين وقوى السلام الإسرائيلية والأجنبية، الذي نجح في استقطاب وسائل الإعلام العالمية بالأساس والعربية، حتى بات في كل لقاء محلي أو إقليمي أو عالمي تطرح فيه قضية الجدار حتى وتذكر قضية بلعين كنموذج، وهذا خلق جواً عاماً ضاغطا على الاحتلال الإسرائيلي، وداعماً لنضالات المقاومة اللاعنفية في بلعينً(جريسي: 2007).

يذكر محامي قضية أراضي بلعين "ميخائيل سفراد" أنه بالمفهوم المادي لم يتم إعادة جميع أراضي القرية، لكن تم إعادة مئات دونمات الأراضي بفعل المقاومة الجماهيرية التي كان لها كلمة الفصل بالإبداع واللاعنف، فاستطاعت أن توصل الرواية الفلسطينية للمرة الأولى وأن تخلق تعاطفاً كبيراً داخل المجتمع الإسرائيلي، تحولت بلعين بعدها إلى رمز، ويرى في ذلك نجاحاً كبيراً. ويضيف أنه حدثت في الماضي محاولات لمقاومة مدنية شعبية على نطاق محدود، لكن لم تكن هناك مقاومة

لاعنفيه مشتركة مع إسرائيليين قبل قرية بدرس وبلعين. هذا النوع من المقاومة يحمل قوة هائلة دون زجاجات حارقة، ودون سلاح. استفز ردة فعل الإسرائيليين التي ساهمت كثيراً في تعزيز هذا التوجه، ذلك أن القوة المبالغ فيها التي مارستها إسرائيل تجاه النشطاء الذين نظموا هذه الفعاليات، لم تقل عن القوة التي مارستها تجاه من خطط لعمليات تفجيرية(سفراد: 2012).

يرى"سفراد" أن هناك فرقاً بين النضال القضائي في إسرائيل وخارجها، فالنضال الداخلي هو في داخل أجهزة السلطة التي ترتكب خروقاً في الحقوق الإنسانية، أما التوجه إلى المحكمة الدولية في لاهاي بهدف تحريك ضغط دبلوماسي، فهذا نضال خارجي. وأنه لولا الفعاليات الجماهيرية التي جرت في بلعين، لما تم الوصول إلى محكمة العدل العليا، و لولا محكمة العدل العليا لما تمكنت النشاطات الجماهيرية من إزاحة الجدار مقدار مليمتر واحد. الحديث يدور هنا عن العمل بمسارين يكملان بعضهما تماما. فعاليات سكان بلعين، وقبل ذلك فعاليات سكان بدرس، وفيما بعد سكان نعلين، والنبي صالح، وأماكن أخرى فيها شيءٌ من التجديد والتحديث، فقوة هذا النوع من الفعاليات تنبع من عدة عناصر: العنصر الأول والأهم هو المقاومة اللاعنفية، والعنصر الثاني هو أن الفلسطينيين لا يوافقون فقط، بل ويرحبون بمشاركة إسرائيليين في هذه المقاومة، إن الدمج بين هذين العنصرين ينتج عنه قوة كبيرة جداً ومؤثرة على المستوى الداخلي الإسرائيلي وعلى المستوى الدولي(سفراد: 2012).

كان التوجه القانوني ذا مسارين: تمثل الأول في الاتجاه الداخلي الإسرائيلي والذي طال الجهات الرسمية والشركات الإسرائيلية والأجنبية التي قامت ببناء المستوطنات، والآخر دولي عبر رفع القضية للشركات الأجنبية الأم الموجودة بمقاطعة كيباك بمونتريال بكندا عام 2009م، حيث قامت هذه الشركات ببناء جزء كبير من المستوطنات في الأعوام 2001م و2002م و2003م على أراضي فلسطينية وأراضي خاصة لأهالي بلعين، وقد نصح القضاء الكندي برفعها للمحكمة الدولية مع الأخذ

بعين الاعتبار إغلاق فرع الشركة في إسرائيل والذي انعكس على شركات أخرى، كما لاحقت اللجنة الشعبية شركة حفيسقا الإسرائيلية التي أعلنت إفلاسها حيث تم استصدار قرار من المحكمة بوقف العمل مطلع العام 2006م وفي منتصف عام 2009م أمرت المحكمة بترخيص ما هو مبني وعدم إكمال البناء الذي كان منوياً بناؤه، وقام مدير الشركة بالفرار إلى إيطاليا وتم ملاحقته من قبل السلطات الإيطالية بعد شكوى رسمية قدمت من لجنة الجدار والاستيطان في إيطاليا(مقابلة هاتفية أبو رحمة: 20 فبراير 2012).

4.2.6 سادساً: الإجراءات الإسرائيلية لمواجهة المقاومة اللاعنفية

لقد لجأت حكومة الاحتلال الإسرائيلية إلى سلسلة من الإجراءات بقصد قمع نشاطات الحملات الشعبية التي تتصدى للجدار العازل، ومنع توسعها وانتشارها، وقد تلخصت هذه الإجراءات في النحو التالي(موقع الرباط الفلسطيني: 2011):

1. استهداف المشاركين بالمسيرات الأسبوعية، (استخدام التصفية الجسدية والإصابات الجسدية للمشاركين فيها) فقد أصيب أكثر من 600 مشارك فلسطيني وأجنبي أثناء المشاركة في المسيرات الأسبوعية.

2. تمديد فترات حظر التجول على السكان جميعًا – ومنع مغادرة المنازل.

3. قطع دوري لخطوط الهاتف والكهرباء وإمدادات المياه في قرى بلعين ونعلين.

4. إساءة معاملة السكان في أثناء عمليات تفتيش منازلهم، بما في ذلك تدمير الممتلكات على نطاق واسع.

5. احتجاز إداري – اعتقال وسجن دون محاكمة – لفترات غير محددة عمليًّا لعدد كبير من النشطاء والمشاركين في المسيرات الأسبوعية.

6. استعمال التعذيب الممنهج في أثناء استجواب المحتجَزين النشطاء في الحملة الشعبية لمقاومة الجدار في قريتي بلعين ونعلين.

7. منع وسائل الإعلام من دخول القريتين لتغطية الأحداث وفعاليات المسيرات الدورية الأسبوعية في القريتين.

المبحث الثالث: تطور إستراتيجية المقاومة اللاعنفية

4.3.1 أولاً: مؤتمرات بلعين ونعلين في إطار المقاومة اللاعنفية

أطلقت بلعين ونعلين مؤتمراتها السنوية لمناهضة جدار الفصل العنصري التي بدأ أولها في فبراير شباط 2006م، والتي اتسمت بحضور سياسي ودبلوماسي كبير، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل عدد الحضور الأجانب في المؤتمر الخامس لبلعين حوالي 250 متضامناً ومتضامنة وحوالي 150 متضامناً من الإسرائيليين رغم حالة الإرباك التي شهدتها مطارات العالم بسبب الرماد البركاني والتي حالت دون وصول أعداد إضافية في ذلك الوقت، حيث توقع القائمون على المؤتمر مشاركة 500 متضامن أجنبي. كما أن وفد اسبانيا لم يستطع الوصول بسبب إغلاق المطار، ونصف أعضاء الوفد الفرنسي لم يتمكنوا أيضا من الوصول. وكان من بين الحضور "روبرت سيري" مندوب الأمم المتحدة لعملية السلام، والعديد من السفراء والممثلين والقناصل العرب والأجانب، ونائبة رئيس البرلماني الأوروبي "لويزا مورغنتيني" التي أدارت الجلسة الخطابية الافتتاحية للمؤتمر، وأعلنت تأييدها ومساندتها لبرنامج رئيس الوزراء فياض(عزالدين: 2010).

على صعيد الموقف الدولي من تجربة مقاومة بلعين ونعلين ذكر بسام الصالحي أن الموقف الدولي كان موقفاً مسانداً على الصعيد الشعبي الذي تمثله حركات التضامن الدولي والمتطوعين الذين يفدون باسم هذه الحركات من بلدان العالم المختلفة والذين حافظوا على المثابرة في إرسال المتطوعين وفي الدعم الإعلامي والسياسي، وجمع التبرعات لدعم الأهالي والمحافظة على الفعاليات، وفي محاولة تعميم تجربة بلعين ونعلين، بما في ذلك عقد مؤتمرات متخصصة حول ذلك، وأيضاً دعم رسمي وبشكل خاص من العديد من البلدان الأوروبية وبعض المؤسسات الدولية التابعة لها، وتمثل ذلك في

تجند بعض المؤسسات الحقوقية الدولية للتضامن مع أهالي بلعين ونعلين وكشف تعديات الاحتلال، أو في زيارة قناصل وممثلين عن هذه الدول للتضامن، أو المشاركة في المؤتمرات المخصصة حول هذه التجربة(مقابلة هاتفية الصالحي: 2012).

وبالنظر إلى المؤتمرات المتعددة التي نظمتها اللجنة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري في بلعين ونعلين بدءً من العام 2006م نستطيع أن نجمل جميع ما خرجت به نتائج المؤتمرات في النقاط التالية:

❖ **المستوى الرسمي الفلسطيني(مؤتمر بلعين الرابع: 24 نيسان 2009)**

1. اعتماد يوم الأرض الموافق 30 آذار من كل سنة يوماً عالمياً للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل.
2. توحيد الجهود وتكثيف التنسيق بين اللجان الشعبية.
3. إتاحة المعلومات عن أنشطة المقاومة الشعبية الفلسطينية للوصول إليها بطريقة سهلة وبسيطة.
4. استخدام الإعلام بطريقة فاعلة مع التركيز على التجارب الناجحة.
5. استخلاص الدروس والعبر من تجارب الشعوب الأخرى في المقاومة الشعبية.
6. التمييز بين لجان المقاومة الشعبية وقيادات العمل السياسي في السلطة والأحزاب.
7. تشكيل لجنة لمتابعة قرارت المؤتمر وتفعيل العمل الشعبي.

8. تحسين التنسيق بين مجموعات المجتمع المدني الدولية في مجال التضامن مع المقاومة الشعبية السلمية من خلال المجموعات المتداخلة كمجموعات العمل المتعلقة بفلسطين في الملتقى المدني الدولي.

9. تعزيز قدرات التواصل والمناصرة لمجموعات التضامن الدولي، والتركيز على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وممارسة الضغط على الحكومات والسياسيين الغربيين في هذا المجال.

10. الانضمام لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل، وترويج التجارة النزيهة مع فلسطين، ورفض رفع سقف اتفاقية التعاون بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل، وطلب تعليق مثل هذه الاتفاقيات إلى أن تلتزم إسرائيل بالقانون الدولي.

11. الضغط على الحكومات والبرلمانيين في العالم لكي يتخذوا موقفاً حازماً ضد الحصار على غزة، ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في محاكم دولية، مشددين على دور المجموعات الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والتي تناهض هذه الجرائم.

12. تعزيز المبادرات الدولية الأخرى لمعارضة تجارة السلاح مع إسرائيل، وحماية الأسرى الفلسطينيين، وترويج مشاريع التوأمة مع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وإرسال فرق سلام مدنية إلى الأراضي المحتلة، وتنسيق رحلات ميدانية للسياسيين والمحامين والصحفيين.

13. التأكيد على وجوب تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها الأساس في نجاح المشروع الوطني الفلسطيني.

14. مطالبة كل من مؤسستي الرئاسة والحكومة الفلسطينيتين بمزيد من العمل الجدي لتطبيق ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 9 يوليو تموز 2004م، وقرار الجمعية العمومية بتاريخ 20 يوليو تموز 2004م واللذين قضيا بعدم شرعية الجدار.

15. مطالبة الجهات الرسمية الفلسطينية بوجوب دعم العمل الشعبي المقاوم وأخذ موقف سياسي حازم من قضايا تهويد القدس واستمرار الاستيطان وبناء الجدار بما يدفع المحافل الدولية للضغط على إسرائيل كي تمتثل للإرادة الدولية .

16. مطالبة القوى الوطنية بأن تتصدر المقاومة الشعبية برامجها بدءاً من مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، وحتى المشاركة بكل ثقلها في الفعل الشعبي المقاوم.

❖ **المستوى الدولي(مؤتمر بلعين الرابع: 24 نيسان 2009)**

1. المقاطعة وسحب الاستثمارات: من خلال العمل على الصعيد العالمي ضد اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية.

2. العمل على منع إسرائيل من دخول منظمة التعاون للتنمية الدولية.

3. مقاطعة الشركات المحلية والدولية المستثمرة في إسرائيل، والبنوك والصناديق القومية اليهودية.

4. العمل على تعزيز الإجراءات القانونية ضد الشركات المستفيدة من الاحتلال.

5. إنشاء لجان محلية لدعم قرارات محاكم راسل لأجل فلسطين والتي بدأت أولى جلساتها في آذار مارس 2010م في برشلونة في البلدان المختلفة.

6. تطوير الشبكة الدولية لدعم المقاومة الشعبية في فلسطين وتوسيعها في العالم وتحقيق يوم تضامن عالمي لدعم المقاومة الشعبية والتضامن مع الأسرى الفلسطينيين وأسرى المقاومة الشعبية، أمام السفارات والممثليات الإسرائيلية في كل دول العالم.

7. التنسيق لإرسال نشطاء دوليين إلى فلسطين مع المؤسسات الدولية للمشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ومن ثم إرسال المعلومات لبلدانهم.

8. تكريس العلاقة مع المتضامنين الدوليين واستقطاب المزيد من نشطاء السلام والحرية، ومطالبة المؤسسات والاتحادات والجمعيات وكل نشطاء السلام والمجتمع المدني في العالم بالعمل على تقديم الرواية الفلسطينية كما هي في الواقع، في مواجهة الدعاية الإسرائيلية الكاذبة .

9. تكثيف الحملة الشعبية محلياً ودولياً من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

10. التنسيق بين المجتمع المدني الفلسطيني وكل من المؤسسات القانونية في أوروبا والولايات المتحدة التي تقيم دعاوى جرائم حرب ضد المسئولين الإسرائيليين.

11. تكريس العلاقة مع المتضامنين الدوليين واستقطاب المزيد من نشطاء السلام والحرية.

12. مطالبة المؤسسات والاتحادات والجمعيات وكل نشطاء السلام والمجتمع المدني في العالم بالعمل على تقديم الرواية الفلسطينية كما هي في الواقع، في مواجهة الدعاية الإسرائيلية.

❖ **المستوى الإسرائيلي(مؤتمر بلعين الرابع: 24 نيسان 2009)**

1. توثيق العلاقة مع قوى السلام الإسرائيلية التي تشارك شعبنا نضالاته ضد الممارسات الإحتلالية المختلفة.

2. رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال ومؤسساته وشخوصه المختلفة.

3. مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والمقاطعة الثقافية للمؤسسات الجامعية الإسرائيلية وبرامج تبادل الطلبة، والتبادل السياحي والمهرجانات والأفلام.

4. عقد مؤتمرات تنظيمية في كافة المناطق الناشطة على صعيد المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل من أجل تنسيق الحملات والمبادرات.

5. رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال ومؤسساته وشخوصه المختلفة.

4.3.2 ثانياً: تقييم التجربة اللاعنفية في بلعين ونعلين

أصبحت المقاومة الشعبية السلمية تشكل إلى جانب الجهد المبذول لإكمال الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والانخراط الشعبي الواسع في تحقيقها، مسارين متلازمين عفويين يدعمان النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل لحشد الدعم اللازم لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال والاستقلال والعودة(مقابلة هاتفية عبدالقادر: 2012).

يمثل نموذج المقاومة الشعبية المعركة المستدامة في منطقة بلعين ونعلين والتفاعل الفلسطيني الدولي الشعبي في كلتا الحالتين استخداماً ذكياً للطاقات المحدودة بشرياً بإرادة حرة للإعلام وإمكانيات الاتصال والتي تعاظم من دورها(مخول: 2008، 9).

يحتاج المحافظة على هذا الشكل من النضال الوطني إلى توسيع المقاومة الشعبية بالتوازي مع حركة التضامن الدولي وفرض العقوبات على إسرائيل، وفضح ممارسات الاحتلال والتي باتت تحقق

نجاحات من خلال لجوء بعض الدول إلى مقاطعة منتجات المستوطنات والشركات التي تدعم الاستيطان. إن عماد المقاومة اللاعنفية لكي تستمر نجاحاته يجب أن يتكون من ثلاثة عناصر(مقابله هاتفية البرغوثي: 2012):

1. تنظيم النفس: أي تنظيم المجتمع الفلسطيني وطاقاته.

2. الاعتماد على النفس.

3. تحدي إجراءات الاحتلال ومواجهة الأمر الواقع الإسرائيلي بالأمر الواقع الفلسطيني مع الربط بين المقاومة الشعبية وحركة التضامن الدولية وحملة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل.

حققت المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في عموميتها وفي تجربة بلعين ونعلين بخصوصيتها العديد من النجاحات التي تضاف إلى تاريخ النضال الفلسطيني، والتي يمكن تحديدها في العديد من الأصعدة(نزال: 2010، 160-165):

1. **الصعيد الفلسطيني:** نجحت المقاومة اللاعنفية في ترسيخ وتثبيت فكرة أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتنازل عن حقوقه حتى في ظل الإرهاب والعنف الإسرائيلي، فقد كسر الفلسطينيون في تجاربهم اللاعنفية وخصوصاً تجربتي بلعين ونعلين حاجز الخوف من النفوس في مواجهة قوات الاحتلال، وتماسك الشعب ووحدته أمام قوات الاحتلال وتعميق الوحدة الوطنية، فالمقاومة اللاعنفية على صعيد بلعين ونعلين تناءت عن الاتجاهات الحزبية والعائلية، فقد أصبحت مقاومة شعبية جماهيرية شاركت فيها جميع أطياف الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته الفكرية والأطرية. كما تمكن الفلسطينيون باستخدام مبدأ اللاعنف من استقطاب العديد من المتضامنين الأجانب والإسرائيليين

وتأسيس حركة التضامن العالمي في فلسطين، مما أحدث نقلة نوعية ومتقدمة في مفهوم وطريقة التضامن الدولي الشعبي مع الشعب الفلسطيني اعتمدت على المشاركة الفعلية والمباشرة في المقاومة والتصدي لإجراءات الاحتلال.

عكست المقاومة الشعبية السلمية القدرة الكبيرة لشعبنا على الصمود، ووفرت الحاضنة لأوسع مشاركة شعبية ضد الاحتلال وأعادت الاعتبار للنضال الوطني كما أسقطت كل محاولات إلصاقه بالإرهاب بهدف المس بعدالة القضية الفلسطينية(مقابلة هاتفية عبدالقادر: 2012).

2. **الصعيد الدولي:** نجحت المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في التأثير على الرأي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله.

3. **الصعيد الإسرائيلي:** أثارت المقاومة اللاعنفية جدلاً واسعاً داخل دولة الاحتلال وانقسمت الآراء الرسمية وشبه الرسمية بين الحل مع الفلسطينيين والتفاوض وعدم الحل نهائياً، كما أحدثت تحولاً لدى بعض اليهود على المستوى الدولي بعد أن أحرجتهم سلوكيات وممارسات اليهود على المستوى الدولي مما حدا بهم توجيه انتقادات لبعض القيادات الإسرائيلية ورموزها، من رموز وقيادات الحركة اليهودية العالمية.

إن حلقتي البناء المجتمعي والمقاومة الشعبية السلمية يوفران إمكانية بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية في مقاومة المشروع الاستيطاني الإحلالي وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود وحماية أرضه وبناء الوقائع الإيجابية على الأرض، وبهذا المعنى فإنهما يشكلان الرافعة الأساسية التي تكمل النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير والذي يشكل الحلقة الثالثة من حلقات النضال الفلسطيني،

لا بل إنهما يعززان القدرة على الصمود السياسي وفتح الآفاق لتعزيز الحركة السياسية على الصعيد الدولي باتجاه حشد المزيد من الدعم للحقوق الفلسطينية وعدالة القضية(مقابلة هاتفية سمارة: 2012).

إن هذه الحالة الاستثنائية دفعت العديد من القيادات الوطنية والشعبية بالمطالبة إلى تعميم التجربة في كل الأراضي والقرى الفلسطينية وتوسيع وتطوير حجم المشاركة الشعبية فيها، كحالة صمود في مواجهة الجدار والاستيطان ونموذجٍ في المقاومة اللاعنفية الشعبية، مع ضرورة إبعادها عن الأنماط البيروقراطية مثل تعيين نشطائها في الأجهزة الحكومية أو تحويلها إلى مشروع للتمويل الخارجي. فقد بات هذا العمل يشكل نموذجاً ودرساً في النضال الفلسطيني استحق وبجدارة المكانة المرموقة على الصعيد الدولي كجزء من اعتراف العالم بحق شعبنا في الحياة على أرضه وهذا تجلى من خلال المشاركة الواسعة من قبل المتضامنين الدوليين رغم ما يتعرضون له من عدوان واعتقال وترحيل من قبل الاحتلال، ولذلك يجب الحرص على هذا العمل وتطويره وإبعاده عن الشوائب(مقابلة هاتفية البرغوثي: 2012).

إلا أنه توجد العديد من الإخفاقات التي لحقت بحركة المقاومة اللاعنفية الفلسطينية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. إخفاقها في الوصول إلى مرحلة العصيان المدني الشامل.

2. ضعف النجاح على المستوى الإعلامي الدولي ليشمل كافة الدول المؤثرة والفاعلة في بيئة النظام الدولي، لعدم توظيفها كافة أنواع وأدوات وأشكال الإعلام الحالي الذي أصبح يلعب دوراً كبيراً في تغيير واقع الشعوب ويستقطب الدعم الشعبي العالمي ليخاطب كافة شعوب هذه الدول.

3. ضعف التنسيق مع المؤسسات الدولية لإدخالها في جسم الحالة وتطوراتها بشكل دائم مستمر لتعكس مواقفها تأثيراً ذا أثر إيجابي لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه.

4. أخفقت في إجماع الفصائل الوطنية الفلسطينية عامة في التوحد حول برنامج موحد ذي إستراتيجية وخطوات واضحة لتفعيل المقاومة اللاعنفية بشكل شامل لكل الأطياف والألوان الفلسطينية شاملة كل الأراضي الفلسطينية حتى أراضي فلسطين المحتلة داخل الخط الأخضر التي احتلها الصهاينة عام 1948م.

أشار أبو رحمة في مقابلة معه بأن مشاركة التنظيمات السياسية الفلسطينية في تجربتي بلعين ونعلين لم تكن كبيرة جداً، فقد اقتصرت على مشاركة الأمناء العاميين للفصائل التي اقتصرت مشاركتهم على حضور بعض المناسبات أو حين توجيه دعوة لهم بشكل رسمي، في ظل أن وجودهم ذو أهمية لما له أثر إيجابي حيث يمدنا بالقوة ويساعد على الاستمرارية إلى جانب مساهمته في حضور الإعلام للتغطية على المستوى المحلي والدولي(أبو رحمة: 26 نوفمبر 2012).

5. ضعف التنسيق مع المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة غياب الإستراتيجية الرسمية لتفعيل المقاومة اللاعنفية الشعبية.

ففي السنوات الأولى لمقاومة بلعين ونعلين لم يكن هناك دور واضح للمؤسسات الرسمية الفلسطينية، حيث اقتصر في بداية التجربة على تشكيل اللجان وتوفير المحامين، وقد تراجع هذا الدور فترة سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة حيث توقفت الرواتب وتوقف الدعم المادي، إلا أنه وخلال حكومة سلام فياض عادت الحكومة إلى الوقوف إلى جانب المقاومة الشعبية عبر مشاركة سلام فياض والعديد من الوزراء في مسيرات بلعين وتغطية تكاليف المحاميين ودفع الكفالات عن

المعتقلين، إلى جانب مساهمة مؤسسة الرئاسة ممثلة بسيادة الرئيس أبو مازن وخطابه الرسمي الذي يلقيه عبر العديد من المناسبات وحثه للجمهور على استخدام تجربة بلعين كنموذج للمقاومة الشعبية(أبو رحمة: 26 نوفمبر 2012)، كما قام الرئيس أبو مازن بمباركة هذه التجربة ونقلها لمواقع جديدة في الوطن وأثنى بالدعم المادي والمعنوي كجائزة ياسر عرفات للإبداع والتنمية بقيمة خمسين ألف دولار لعام 2007م، إلى جانب مساهمته في تغطية كفالات المساجين التي كان يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وتقديم مشاريع للبنية التحتية وتنفيذها(الخطيب: 20 نوفمبر 2012).

6. انعدام التنسيق مع الأنظمة العربية والمؤسسات العربية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمات حقوق الإنسان الفاعلة.

7. ضعف التنسيق ما بين المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية: إن من شأن تعزيز التنسيق في ما بين المجتمع الأهلي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، أن يغير قواعد اللعبة، فالسلطة الوطنية الفلسطينية توظّف كثيراً من إمكاناتها في «عملية السلام»، ولذلك من المستبعد أن تقدّم دعماً كاملاً لمجهود واسع النطاق يهدف إلى مقاطعة إسرائيل ويؤدّي حتماً إلى خسارة الدعم المالي والدبلوماسي(غالاغر: 2012).

انعكس ذلك على ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في تجربتي بلعين ونعلين، حيث لم يرتق إلى دور يتناسب مع مسئولياتها تجاه قضايا الشعب وأولوياته، في ظل أنها أصبحت تلعب دور هدم للعنصر المقاوم للاحتلال، وانهمكت في تنفيذ النشاطات من أجل جمع الأموال وتوزيعها بشكل شخصي، إلى جانب ارتباط بعض من هذه المؤسسات بمؤسسات دولية هدفها طمس المشروع الوطني الفلسطيني واستبداله بالمشروع الانهزامي العربي(مقابلة هاتفية برناط: 28 أكتوبر 2012). إلى جانب

محاولة البعض منها شراء نضالنا الذي هو فلسطيني بالدرجة الأولى ووطني، في ظل وجود بعض المتسلقين ممن لهم علاقة بالإعلام مسوقين أنفسهم بأنهم الوصي على هذا الوطن(عميرة: 2012).

أهم الإشكاليات التي تواجه المقاومة اللاعنفية الفلسطينية هي الإشكالية التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية في عموميتها، والتي تتمثل في غياب البرنامج الوطني الواحد وغياب الإستراتيجيات الواضحة في مواجهة العدو والانقسام الكبير ما بين المفاوضات والمقاومة اللاعنفية والمقاومة المسلحة، الذي يشوه العمل اللاعنفي الفلسطيني ويصبغه بصبغة العنف، مما يضعف من نتائجه على المستوى الداخلي الإسرائيلي وعلى المستوى الدولي.

المطلوب صياغة برنامج وطني شامل وبناء إستراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، وتسمح باندماج كل أحرار العالم فيها للوصول إلى إنتفاضة ثالثة شعبية لاعنفية تتسم بالعالمية للدعم الدولي لها ضد القهر والظلم والاحتلال(سمارة: 2012).

"إن هذه الأعمال تدحض الصورة النمطية القاسية والمجحفة التي تصف جميع الفلسطينيين، دون استثناء، بأنهم إرهابيون والأهم من ذلك، أن هذه الأعمال تمنح الأمل بقيام دولة فلسطينية ديمقراطية في المستقبل، تتكلَّل بالنجاح بسبب المقاومة اللاعنفية النشطة والمتواصلة"(نسيبة: 2012).

إلى جانب غياب التنسيق ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية "العمل الدبلوماسي" والعمل المجتمعي اللذين يعتبران مكملين لبعضهما وداعمين لبعضهما في جميع الاتجاهات، والذي من شأنه

في حال تكاملهما أن يشكلا ضغطاً دولياً عالمياً على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت، ويدفعا باتجاه تقليص المسافة للوصول إلى أهدافنا المرجوة.

باختصار نستطيع القول أن المقاومة اللاعنفية لقريتي نعلين وبلعين تحولت إلى نموذج لمقاومة الجدار والاستيطان، واستطاعت هذه المقاومة في تحريك واستقطاب حركة تضامن دولي واسعة مع القريتين في مقاومتهما وتأييد نهج المقاومة اللاعنفية كوسيلة لوقف الممارسات الإسرائيلية الاستيطانية الاحتلالية(الرنتاوي: 2009).

بحيث أصبحت المقاومة الشعبية هي إحدى الخيارات الأساسية للمقاومة وليس بديلاً عن أي شكل آخر، والتي أثبتت جدواها خلال الممارسة العملية في بلعين ونعلين، لانطلاقها من قاعدة الوحدة الوطنية القاعدة الصلبة للمقاومة الشعبية، إن ما حققته تجربة بلعين ونعلين في المقاومة الشعبية من إنجازات ونجاحات ملموسة لم يقتصر على جذب الاهتمام والتأييد الدوليين لها فقط، بل أصبحت حالة شعبية تستحق الاهتمام والمشاركة فيها، فقد عكست القدرة الكبيرة للشعب الفلسطيني على الصمود، ووفرت الحاضنة لأوسع مشاركة شعبية ضد الاحتلال وأعادت الاعتبار للنضال الوطني كما أسقطت كل محاولات إلصاقه بالإرهاب بهدف المس بعدالة القضية الفلسطينية(مقابلة هاتفية الخطيب: 20 فبراير 2012).

4.4 ثالثاً: نتائج الدراسة

تضمنت الدراسة رصداً تاريخياً للنضال الفلسطيني الذي سلك مبدأ اللاعنف قبل غيره من الشعوب في مقاومة المحتل، وتوضيح العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت تبني الشعب الفلسطيني لهذه المقاومة، والتي لم تكن بداياتها مع احتلال الدولة العبرية لأرض فلسطين بل سبقت ذلك وتحديداً إبان الحكم العثماني، منذ دخول القوات البريطانية إلى أرض فلسطين في 9 ديسمبر 1917م.

ظهرت المقاومة اللاعنفية بوصفها ملمحاً جوهرياً في سياق التجربة النضالية الفلسطينية، وقد تنوعت الوسائل والأدوات النضالية اللاعنفية التي استخدمها الفلسطينيون وفقاً للظروف التاريخية ولاعتبارات محلية وإقليمية ودولية، بحيث سعى الفلسطينيون في كل مرحلة لاستخدام وسائل المقاومة اللاعنفية بما يحقق أقصى غاياتها، وبما ينسجم والظروف المحيطة بها داخلياً وخارجياً، وبما يمكن استثمارها وتفعيلها في إطار هذه التجربة الطويلة في الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي.

بدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م كأبرز محطات المقاومة اللاعنفية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي دفع لرصد هذه التجربة الفلسطينية المميزة وتحليل عناصر هذه التجربة وانعكاساتها المحلية والإقليمية والدولية، والانجازات التي حققتها، وعناصر قوتها، وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

كما تناول الدراسة الإشكاليات التي تواجه المقاومة اللاعنفية في ظل السلطة الفلسطينية، وأبرز التحديات التي تواجه الفلسطينيين في تطوير هذا النموذج الفعال من المقاومة.

إن تجربة المقاومة اللاعنفية في قريتي بلعين ونعلين شكلت نموذجاً عالمياً استخدمت فيه الوسائل السلمية لمقاومة ممارسات الاحتلال، موظفة الإعلام الدولي والنشطاء الدوليين والإسرائيليين

والمؤسسات الدولية الحقوقية والمدنية من أجل ترسيخ حقوقهم المشروعة واستردادها، وضمن توظيف ايجابي على المستوى القانوني لخدمة القضية الشعب الفلسطيني. إن الصبر والعزيمة التي تمتع بها أهالي قرية بلعين في مقاومة جدار الفصل العنصري لاسترداد أراضيهم على مدى 7 سنوات منذ تاريخ مصادرة أراضيهم في عام 2005م منحت القدرة الاستثنائية للمقاومة اللاعنفية في تحقيق إنجازات أكبر من المقاومة العنفية، اخترقت بها صفوف الكيان الإسرائيلي عسكرياً ومدنياً وعززت من إمكانية التوافق الفلسطيني لصياغة إستراتيجية وطنية موحدة لعمل المقاومة اللاعنفية المنظمة.

ويمكن تحديد أهم النتائج الرئيسية للدراسة في النتائج التالية:

1. الظروف الإقليمية والدولية والإعلامية وتجارب الشعب الفلسطيني التاريخية مثلت بيئة حاضنة وإيجابية لبلورة إستراتيجية نضالية للمقاومة اللاعنفية.

2. أدت فعالية المقاومة اللاعنفية وقدرتها في تحقيق الأهداف إلى تزايد القناعة الفلسطينية بفكرة المقاومة اللاعنفية، وظهور إجماع قيد التكوين حولها في الأوساط السياسية والحزبية الفلسطينية، على خلاف النظرة السلبية لها خلال عقود ماضية.

3. أظهرت تجربة بلعين ونعلين بشكل إيجابي فعالية المقاومة اللاعنفية ضد ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وأن تعزز من إمكانية التوافق الفلسطيني نحو صياغة إستراتيجية لعمل المقاومة اللاعنفية.

4. تزايد القناعة الفلسطينية بالمقاومة اللاعنفية أوجد في حد ذاته أرضاً تلتقي عليها الأطياف السياسية الفلسطينية المختلفة بتوجهاتها وفكرها لتتبنى برنامجاً موحداً متفقاً عليه من الجميع كأحد خيارات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4.5 رابعاً: توصيات الدراسة

إن تجربة المقاومة اللاعنفية في قريتي بلعين ونعلين شكلت نموذجاً عالمياً استخدمت فيه الوسائل السلمية لمقاومة ممارسات الاحتلال، موظفة الإعلام الدولي والنشطاء الدوليين والإسرائيليين والمؤسسات الدولية الحقوقية واللاعنفية من أجل ترسيخ حقوقهم المشروعة واستردادها، موظفة الجانب القانوني ولأول مرة يقف في صالح الشعب الفلسطيني. إن الصبر والعزيمة التي تمتع بها أهالي قرية بلعين في مقاومة جدار الفصل العنصري لاسترداد أراضيهم على مدى سبع سنوات منذ تاريخ مصادرة أراضيهم في عام 2005م القدرة الاستثنائية للمقاومة اللاعنفية في تحقيق إنجازات أكبر من المقاومة العنفية، اخترقت بها صفوف الكيان الإسرائيلي عسكرياً ومدنياً وعززت من إمكانية التوافق الفلسطيني لصياغة إستراتيجية وطنية موحدة لعمل المقاومة اللاعنفية المنظمة.

وقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- من المناسب أن تتبنى قيادة المقاومة اللاعنفية قائمة شاملة تتضمن كافة أشكال اللاتعاون الممكنة مع الاحتلال الإسرائيلي وفقا للظروف الفلسطينية الراهنة،وإعداد برنامج محكم لتطوير حملة المقاومة اللاعنفية لا يتضمن الإدانة والاستنكار والشجب فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى اقتراح البدائل ووضع برامج ممكنة قابلة للتطبيق والتنفيذ الميداني.

- القيام بحملات لتثقيف المواطنين الفلسطينيين في كيفية إدارة العمل اللاعنفي، خاصة أن وسائل اللاعنف تعتمد على استهداف الجماهير كونهم الأداة الأساسية للتغيير لذلك يراعى في الوسائل أن تكون جاذبة للجماهير وليست منفرة لهم، وتنظيم المواطنين في إطار مجموعات فاعلة قادرة على المحافظة على تماسكها ووحدتها، والتركيز على تنوع الوسائل التي تعتمد على إشراك الناس من

جميع الشرائح، والتصرف وفقا لخطط معدة تمثل خططاً مباغتة للعدو، وعدم الانجرار إلى أن تكون هذه المقاومة في سياق رد الفعل، لأنها ستفقد جزءاً كبيراً من قوتها وفعاليتها.

- تشكيل مجموعات عمل فلسطينية متنوعة تتيح رفع سقف المطالب الفلسطينية في مجال السعي لاسترداد الحقوق الفلسطينية، وتوزيع هذه المجموعات ضمن محاور متعددة، كل محور يتبنى قضية وطنية محددة، على غرار تركيز حملات المقاومة اللاعنفية لقريتي بلعين ونعلين، مواجهة بحيث يعطي هذا المشروع التغييرى كله جرأة وفعالية في إطار حملة شاملة لمقاومة لاعنفية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

- المطلوب من النخب الفلسطينية إعادة التفكير في ضرورة تبني خيار المقاومة اللاعنفية، وأن تمنح قيادة الحركة الوطنية مجالاً أوسع لهذا النوع من النضال، خاصة أن قيادات حركة المقاومة الفلسطينية، سواء الجيل القديم أو حتى الجديد، لم يتمكنوا بعد في استخدام أمثل لأساليب المقاومة اللاعنفية ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي، رغم وجود تجربة شعبية فلسطينية غنية ومتميزة في المقاومة اللاعنفية، خصوصًا خلال الانتداب البريطاني وفي الإنتفاضة الأولى.

- أن تقوم وزارة التربية والتعليم والمختصون بإدخال موضوع المقاومة اللاعنفية في البرنامج الدراسي، لخلق أكبر قاعدة جماهيرية مؤهلة ومدركة لأهمية وضرورة تبني هذا النوع من المقاومة الدفاعية خاصة مع مواجهة مستمرة وطويلة ودامية مع الاحتلال الإسرائيلي، ومؤشرات الوقائع الراهنة إلى صعوبة التوصل لتسوية سياسية في المدى القريب.

- تفعيل العلاقة بين قيادة المقاومة اللاعنفية في فلسطين مع السفارات والممثليات الفلسطينية المنتشرة في كافة أنحاء العالم، بحيث تلعب هذه السفارات دوراً في توجيه اهتمام الجماعات المتضامنة

الدولية مع المقاومة اللاعنفية الفلسطينية، بالإضافة إلى إعداد برنامج ثابت إعلامي وسياسي تقوم خلاله هذه المؤسسات الدبلوماسية بنشر أنشطة وفعاليات المقاومة اللاعنفية الفلسطينية، وبالمقابل كشف الممارسات الإسرائيلية القمعية لها.

- ضرورة مشاركة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية في أنشطة وفعاليات وبرامج الحملات الخاصة بالمقاومة اللاعنفية، والاستفادة من الكوادر البشرية والإمكانيات اللوجستية والفنية الموجودة في هذه المؤسسات، والعمل على إعداد برامج تتناسب وعمل هذه المؤسسات وخصوصياتها التنظيمية والإدارية والبرامجية، وهي محاولة لخلق وتعميق سريع وشامل لحالة التحدي السياسي ضد الاحتلال الإسرائيلي.

- ضرورة تعديل الأفكار المغلوطة والسلبية عن المقاومة اللاعنفية، خاصة أن الفكرة المتداولة والمغلوطة تربط بين المقاومة اللاعنفية والتنازل أو الاستسلام، في حين أن صميم الفكرة اللاعنفية تقوم على أساس الثبات العنيد والمتواصل في عدم تقديم تنازلات، والتحدي الصلب والثابت للاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يعني ضرورة وضع خطة عمل إعلامية وتثقيفية تساهم بها كافة القوي السياسية والمؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة ودور النشر والمؤسسات التعليمية المتوسطة والعليا.

- على قيادة المقاومة اللاعنفية ترتيب برنامجه الإعلامي وإعداد برنامج عميق، فاعل، ديناميكي، مستمر، وهي مهمة رئيسية وحيوية، بحيث تكون قيادة الحملة قادرة على التعريف بأهدافها وعملها للرأي العام، وصولاً لاستنهاض الرأي العام الذي يعتبر عاملاً حاسماً في غالبية الحملات اللاعنفية.

المراجع

- القرآن الكريم.

المواثيق

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ميثاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الباب الأول: المواد 1– 2– 3.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، النظام الأساسي، المادتين 17–19.
- حركة المقاومة الإسلامية حماس، ميثاق الحركة، المادة 13– 15–17.

مقابلات

- مقابلة هاتفية النائب مصطفي البرغوثي: أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 28 أكتوبر تشرين أول 2012م.
- مقابلة هاتفية بسام الصالحي: الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، بتاريخ 28 أكتوبر تشرين أول 2012م.
- مقابلة هاتفية سمير برناط: عضو اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان بلعين 28 أكتوبر تشرين أول 2012م.
- مقابلة هاتفية محمد رشيد الخطيب: رئيس المجلس القروي لبلعين سابقاً، 20 نوفمبر تشرين ثاني 2012م.
- مقابلة هاتفية محمد أبو رحمة: رئيس المجلس القروي لبلعين، 20 نوفمبر تشرين ثاني 2012م.

▪ مقابلة هاتفية سليمان سماره: عضو لجنة مقاومة الجدار والاستيطان، 20 نوفمبر تشرين ثاني 2012م.

▪ مقابلة هاتفية محمد عبدالقادر: عضو المجلس القروي لبلعين، 20 نوفمبر تشرين ثاني 2012م.

▪ مقابلة هاتفية عبدالله أبو رحمة: رئيس اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، 26 نوفمبر تشرين ثاني 2012م.

▪ مقابلة هاتفية محمد عميرة: عضو اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان ومزارع فقد أرضه خلف الجدار، بتاريخ 28 أكتوبر تشرين أول 2012م.

■ كتب

▪ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1999م. + ط 1992م.

▪ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في مصر (1952-1987) دراسة كمية تحليلية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1988م.

▪ أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الفلسطينية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1976م إلى الإنتفاضة، ترجمة: حسني زينة، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، بيروت، 1990م.

▪ الأزعر، محمد خالد، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م.

▪ أيوب، سمير، وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني "مرحلة الإرهاصات"، الجزء الأول، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984م.

▪ البرغوثي، عمر، وخليل طوطح، تاريخ فلسطين، مكتبة الثقافة الدينية للنشر، القاهرة، 2001م.

▪ بن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب لابن منظور، المجلد الرابع، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

▪ تاج الدين، أحمد سعيد، 25 يناير ثورة شعب، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، 2012م.

▪ ثابت، سلوى، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين، 2006م.

▪ جرار، حسني أدهم، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني 1930 – 1939م، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1992م.

▪ حريز، عبدالناصر، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

▪ حسين، فاضل، تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية: المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956م.

▪ حوراني، فيصل، جذور الرفض الفلسطيني 1918 – 1948، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، فلسطين، 2003م.

▪ خلة، كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني: 1922 – 1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ليبيا، 1982م.

▪ الخولي، لطفي، الإنتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988م.

▪ الدجاني، أحمد صدقي، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينيات، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م.

▪ الدجاني، سعاد، المقاومة اللاعنفية في الضفة الفلسطينية، وقائع الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بعنوان المقاومة اللاعنفية في النضال السياسي بتاريخ 15-17 نوفمبر 1986م، تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، 1988م.

▪ الزرو، نواف، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.

▪ السبكي، آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م.

▪ السلطان، عبد الله بن عبد المحسن، عن الإرهاب والإرهابيين. مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2003م.

▪ سميث، باميلا آن، فلسطين والفلسطينيون 1876 – 1983م، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، الطبعة الأولى، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1991م.

▪ سويدان، طارق، فلسطين التاريخ المصور، ب.ن، القاهرة، 2004م.

▪ السيد، عبدالعزيز وآخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاما، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م.

▪ شارب، جين، البدائل الحقيقية، الطبعة الأولى، مؤسسة ألبرت أينشتاين، 2007م.

▪ شارب، جين، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة ألبرت أينشتاين، الطبعة الثانية، 2003م.

▪ شوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، الطبعة الأولى، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.

▪ الشيرازي، محمد الحسيني، اللاعنف في الإسلام، الطبعة الأولى، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت، 2002م.

▪ صليبي، وليد، نعم للمقاومة لا للعنف، الطبعة الأولى، الهيئة اللبنانية للحقوق اللاعنفية، بيروت، 2005م.

▪ عامر، محمد عبدالمنعم، تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002م.

▪ عبدالحكيم، أحمد عادل وآخرون، أسلحة حرب اللاعنف، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2007م.

▪ عبدالحكيم، أحمد عادل وآخرون، حرب اللاعنف الخيار الثالث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007م.

▪ عبدالحكيم، أحمد عادل وآخرون، حلقات العصيان المدني، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2007م.

▪ الغزال، إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1990م.

▪ الغزالي، أسامة، العنف السياسي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987م.

▪ فرج، عصام الدين، منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993م، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998م.

▪ القشطيني، خالد، المقاومة اللاعنفية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، المجلد الخامس، بيروت، 1990م.

▪ الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978م.

▪ الكيالي، عبدالوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة العاشرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990م.

▪ مارديني، زهير، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، الطبعة الأولى، دار اقرأ للطباعة والنشر، لبنان، 1986م.

▪ محافظة، علي، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918–1948، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002م.

▪ منصور، سيد أحمد، وزكريا أحمد الشربيني، سلوك الإنسان بين الجريمة العدوان الإرهاب، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003م.

▪ مولر، جان ماري، إستراتيجية العمل العنفي، حركة حقوق الناس، جمعية العمل الاجتماعي والثقافي، بيروت، لبنان، 1999م.

▪ النتشة، رفيق وآخرون، تاريخ فلسطين وجغرافيتها المرحلة المتوسطة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.

▪ النشاشيبي، رنا، أثر العنف السياسي على العنف الأسري، المركز الفلسطيني للإرشاد، رام الله، فلسطين، 1999م.

▪ هندريش، تيد، العنف السياسي: فلسفته أُصوله أبعاده، ترجمة عيسى طنوس وآخرون، الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت، 1986م.

▪ هيئة الأمم المتحدة، القضية الفلسطينية 1979–1990م، الطبعة الأولى، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، 1991م.

▪ ياسين، عبدالقادر، مجتمع لإنتفاضة الفلسطينية، كتاب الأهالي، تصدر عن جريدة الأهالي "حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، مصر، 1992م.

▪ ياغي، إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983م.

▪ يسري، أحمد، حقوق الإنسان وأسباب العنف في المجتمع الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1993م.

■ رسائل علمية

▪ أبو عامر، عدنان، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين اللاعنفية والسياسية في قطاع غزة خلال الإنتفاضة الأولى 1987– 1993م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004م.

▪ التميمي، باسم خضر حسن: المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسفتها وأدواتها وأثرها (1967–1993)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007م.

▪ شعت، خضر، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني "دراسة تحليلية" قطاع غزة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011م.

▪ طه، صالح أحمد، ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني دراسة تحليلية 1994 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2003م.

▪ كشك، تغريد، إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006م.

▪ المصري، زهير إبراهيم، اتجاهات الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية، رسالة دكتوراة منشورة، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 2008م.

▪ نزال، حسبان شكري خليل، النضال السلمي في الصراعات الدولية فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2010م.

الدوريات

▪ أبراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية، العدد 6، شباط 2001م.

▪ أبو خطاب، سمير، أساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية في الإنتفاضة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 75، 1989م.

▪ أبو عامر، عدنان، الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة 1987-1993م: انتهاكات صهيونية – وثائق – جرحى – معتقلون- مبعدون، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2005م.

▪ أبو عامر، عدنان، تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011م.

▪ الأسطل، عواد، عملية الاحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 174-175، 1987م.

▪ إلياس، محمد، الجدار: نماذج من المقاومة الخلاقة، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، السنة السادسة، العدد 27-28، رام الله، أيلول 2008م.

▪ بوشناقة، شمسة، وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000م، مجلة الباحث، العدد 3، 2004م.

▪ الخليلي، غازي، الأرض المحتلة إنتفاضة مستمرة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 62، 1977م.

▪ السعدي، خليل، بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض: مهرجانات في الجليل والمثلث والنقب وإضراب وصدامات في الضفة والقطاع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 158–159، 1986م.

▪ عبدالرحمن، محمد، تصاعد المقاومة الشعبية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد202، يناير 1990م.

▪ عثمان، عثمان، مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 21 (4)، 2007م.

▪ عربي، عواد، دلالات الإنتفاضة الجماهيرية في الأراضي المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، عدد105، 1980م.

▪ عطوان، خضر، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 330، بيروت، آب2006م.

▪ عواشرة، رائد، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هوية أهلية أم غير ذلك؟، مجلة تسامح، العدد الخامس والثلاثون، كانون الأول 2011م.

▪ قبي، آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة باحث، العدد1، 2002م.

▪ محيسن، تيسير، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد13، فلسطين، تشرين أول 2001م.

▪ مخول، أمير، حركات التضامن نضوج تجارب وانحسار في المدى، جريدة حق العودة، العدد مركز بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العدد 29 – 30، ديسمبر كانون أول 2008م.

▪ المدهون، ربعي، المذبحة الأسوأ والإنتفاضة الأعنف، مجلة شؤون فلسطينية، العدد168-169، 1987م.

▪ هواري، هشام، ملاحظات حول الإنتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام 1976م، مجلة شؤون فلسطينية، العدد67، 1977م.

■ صحف وتقارير

▪ الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، النساء ومقاومة جدار الفصل العنصري في الضفة الفلسطينية، الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 9 فبراير شباط 2011م.

▪ صالح، محمد علي، غاندي: مسيرة بدأت بالملح وانتهت بالاستقلال، صحيفة الشرق الوسط، الجمعة 15 صفر 1426 هـ 25 مارس 2005م.

▪ عوض الله، ربى، دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية، منشورات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2012م.

▪ القدس، صحيفة بريطانية تختار اعتصامات قرية نعلين الفلسطينية مثالاً لمقاومة جدار الفصل، جريدة القدس الخميس 20 أيلول 2012م.

▪ منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة، 2002م.

▪ الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة يوميات ووثائق إنتفاضة الأقصى الكتاب الثاني عشر 9/1 – 2001/9/30م، السلطة الوطنية الفلسطينية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2003م.

▪ الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة يوميات ووثائق إنتفاضة الأقصى الكتاب الأول 9/29 – 2000/10/29م، السلطة الوطنية الفلسطينية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2000م.

▪ مؤتمر بلعين الرابع الدولي دورة الشهيد باسم أبو رحمة، 22 – 24 نيسان 2009م.

■ مواقع إلكترونية

▪ الجابري، محمد عابد، فكأنما الدنيا خلقت لهم والآخرة لأتباعهم، 28 فبراير 2008م.

(http://www.aljabriabed.net/terrorism23.htm, 25.5.2012)

▪ أحمد، عامر كامل، العنف والعنف المضاد في الجزائر، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 19 فبراير 2010م.

(http://www.aranthropos.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/, 25.5.2012)

▪ الياس، سومر، العنف والسياسة، الحوار المتمدن، 7 مارس 2012م.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298109, 27.5.2012)

▪ عودة، جميل، العنف السياسي والعمل السلمي، شبكة النبأ المعلوماتية، 4 مايو 2007م.

(http://annabaa.org/nbanews/63/24.htm, 25.5.2012)

▪ العبادي، برير، العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة قراءة في أسباب الظاهرة، 30 أبريل 2010م.

(http://www.alwihdah.com/issues/islamic-life/2010-04-26-1792.htm, 27.5.2012)

▪ الجابري، نبيل نعمه، اللاعنف فلسفة أم إستراتيجية، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، 8 يناير 2008م.

(http://www.annabaa.org/nbanews/68/023.htm, 27.5.2012)

▪ كريدية، مروة، اللاعنف خيار نضالي ايضاً، صحيفة إيلاف الإلكترونية، 19 أغسطس 2008م.

(http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2008/8/357991.htm, 27.5.2012)

▪ معاش، مرتضى، العنف بين الوسيلة والغاية، مجلة النبأ الإلكترونية، العدد23، 1419هـ.

(http://annabaa.org/nba23-24/alounf.htm#top, 27.5.2012)

- الشيمي، محمد نبيل، العنف السياسي في العالم العربي دواعيه وتداعياته، 10 أكتوبر 2011م.

(https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/p18iQ3_Gd6M/kg6u09CRNycJ, 27.5.2012)

- مقتدر، رشيد، الإرهاب والعنف السياسي مقاربة مفاهيمية ونظرية، مجلة فكر ونقد، 8 سبتمبر 2008م.

(http://www.aljabriabed.net/n77_02moktadir.(2).htm, 27.5.2012)

- مجدي، باسل، دروس حرب اللاعنف– الثورة السلمية، أكاديمية التغيير، 28 فبراير 2011م.

(http://basilmagdy.blogspot.com/p/non-violent-war-peaceful-revolution.html, 30.05.2012)

- عبدالحكيم، أحمد، هشام مرسي، إستراتيجية جديدة لمواجهة القمع، أكاديمية التغيير، 26 مايو 2007م

(http://taghier.org/arabic/articles/qam31.html, 30.05.2012)

- الدندشلي، أسعد، حياة وإنجازات القس مارتن لوثر كينغ الإبن، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 21 يناير 2008م.

(http://www.wata.cc/forums/showthread.php?22355-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%86-%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%B1-%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%BA-(%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D9%86), 12.06.2012)

- مولر، جان ماري، نص أعدّه لجامعة "أونور" جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي، في سياق مادة "فلسفة اللاعنف" التي يدرِّسها في الجامعة، ترجمة: ديمتري أڤيرينوس، لبنان، 2012م.

(http://maaber.50megs.com/issue_june10/non_violence1.htm, 13.06.2012)

▪ حميض، بشار، جودت سعيد الإسلام دين اللاعنف، دار الفكر أفاق معرفة متجددة، 9 مايو 2012م.

(http://www.fikr.com/?Prog=article&Page=details&linkid=2300, 14.06.2012)

▪ الخفاجي، بثينة، الإمام الشيرازي ونظرية السلم واللاعنف، مجلة بشرى. العدد76، كانون الأول 2002م.

(http://www.annabaa.org/bushra/b76/allaonof.htm, 13.06.2012)

▪ الإمارة، أسعد، نظرية اللاعنف في فكر الإمام الشيرازي، مجلة النبأ، العدد77، ربيع الثاني جزيران 2004م.

(http://annabaa.org/nbahome/nba77/006.htm, 13.06.2012)

▪ نعيم، هاني، النضال السلمي الطريق إلى الحرية، مجلة الأدب، 10 ديسمبر 2011،

(http://www.adabmag.com/node/438, 17.06.2012)

▪ هنيبعل، لمحة تاريخية عن النضال السلمي، كلمة الصحافة، 1 يونيو 2011م.

(http://hanibaael.wordpress.com/2011/06/01/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A/, 17.06.2012)

▪ درويش، صبحي، داعية اللاعنف المهاتما غاندي، صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، 20 يوليو 2006م.

(http://www.elaph.com/Web/AsdaElaph/2006/7/163939.htm?sectionarchive=AsdaElaph, 17.06.2012)

▪ الطاهر، مصطفى، الإمام الخميني كاريزما أشعلت ثورة، مجلة لهن الإلكترونية، 21 يونيو 2012م.

(http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=341854&pg=2, 21.06.2012)

▪ وطفة، علي أسعد، اللاعنف ضد العنف منهجاً ثورياً . . الثورة السلمية في منظور غاندي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق اللاعنفية، 14 يناير 2012م.

(http://www.dctcrs.org/arshefdc.htm, 17.06.2012)

▪ حسين، قاسم، جيل الربيع العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3429، 27 يناير 2012م.

(http://www.alwasatnews.com/3429/news/read/624485/1.html, 21.06.2012)

▪ خويلدي، زهير، فلسفة االثورة التونسية الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات، 29 يناير 2011م.

(http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=19609, 21.06.2012)

▪ نعيم، هاني، النضال السلمي الطريق إلى الحرية، مجلة الآداب الإلكترونية، 10 ديسمبر 2012م.

(http://www.adabmag.com/node/438، 08.05.2012)

▪ عبدالحكيم، أحمد وآخرون، سلسلة حرب اللاعنف: خصائص وأنواع الأسلحة، 29 يونيو 2007م.

(http://anejjar.canalblog.com/archives/2009/01/01/11934349.html, 02.

09.2012)

▪ الشيمي، محمد نبيل، العنف السياسي في العالم العربي دواعيه وتداعياته، موقع الحوار المتمدن، 19 مايو 2010م.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970, 16.09.2012)

▪ عبدالعزيز، خالد بن، القضية الفلسطينية ونشأة إسرائيل، موسوعة مقاتل من الصحراء، 2008م.

(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/sec04.doc_cvt.htm, 20.08.2012)

▪ وكالة وفا، ثورة البراق، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، فبراير 2011م.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4126, 25.08.2012)

▪ جاموس، عبدالرحيم، إنتفاضة يوم الأرض، مجلة دنيا الرأي، 25 مارس 2012م.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/03/25/255458.html, 28.08.2012)

▪ الحوت، بيان، من الذاكرة الفلسطينية: الانتفاضات والثورات، موقع بينات، 02 أغسطس 2004م.

(http://arabic.bayynat.org.lb/kadaya/9zakira.htm, 29.08.2012)

▪ أبو هواش، سالم، الكفاح الجماهيري واحتمالات المقاومة الشعبية، جريدة فلسطين، العدد11، الثلاثاء 15 مارس آذار 2011م.

(http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=567, 29.08.2012)

▪ مضية، سعيد، المقاومة اللاعنفية: انسجام الوسيلة مع الغاية، مجلة معابر الإلكترونية، 28 أغسطس 2010م.

(http://maaber.50megs.com/tenth_issue/non_violence_3.htm, 30.08.2012)

▪ حماد، جمال إبراهيم، هبة النفق أفشلت مخططات إسرائيل بقيادة نتنياهو في مواصلة شقه، مجلة آفاق شعب الإلكترونية، 15 نوفمبر 2009م.

(http://fm.shab.ps/showthread.php?t=3986, 29.08.2012)

▪ الميزان، رأي محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية جدار الفصل وطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية لإزالته، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 10 يوليو 2004م.

(http://www.mezan.org/ar/details.php?id=1258&ddname=&id_dept=9&id2=9&p=center, 30.08.2012)

▪ منظمة التحرير الفلسطينية، ملف مقاطعة المنتجات الصهيونية والمستوطنات، 2 فبراير 2012م.

(http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo7, 29.08.2012)

▪ الكردي، علي، الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة ضرورة موضوعية، مجلة الهدف الإلكترونية، فبراير 2011م.

(http://www.alhadafmagazine.com/details/page_1.asp?idhadaf=1453, 31.08.2012)

▪ الرنتيسي، سمير، آن الأوان فلسطينياً لخيار نلسون مانديلا اللاعنفي، مجلة معابر، مايو 2011م.

(http://maaber.50megs.com/issue_january04/non_violence3.htm, 31.08.2012)

▪ هنيبعل، فلسطين 2 اللاعنف ليس مستحيلاً، سلسلة النضال السلمي: الطريق إلى الحرية، جريدة الصحافة العالمية الإلكترونية، 04 أكتوبر 2011م.

(http://hanibaael.wordpress.com/2011/10/04/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-2-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84/, 31.08.2012)

▪ فياض، سلام، المقاومة اللاعنفية تمكنت من نقل رسالة شعبنا إلى كل أنحاء العالم، وكالة معاً الإخبارية، 15 أغسطس 2012م.

(http://www.dair.plo.ps/beta/V1/showNewsDetailsView.php?newsId=271, 31.08.2012)

▪ أحمد، رندة، عباس يستعد لبحث آلية المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة، الجزيرة للأخبار، 12 ديسمبر كانون أول 2010م.

(http://www.al-jazirah.com.sa/2010/20101212/du14.htm, 31.08.2012)

▪ وكالة معا، يوسف لمعا: قرار حماس بتبني المقاومة اللاعنفية حكيم وسيفتح الأبواب، 30 نوفمبر 2011م.

(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=440905, 31.08.2012)

▪ وكالة معا، مشعل سنتخذ قرارنا حول النضال ضد إسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معاً الإخبارية، 17 مايو 2011م.

(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=385461, 31.08.2012)

▪ مجلة المعرفة، نبذة عن حركة الجهاد الإسلامي، الجزيرة للدراسات، مجلة المعرفة، 16 يونيو 2005م.

(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/feee1371-ff22-4261-b409-92ebc6bb0a55, 31.08.2012)

▪ سمحة، عمر، النظام المحلي الفلسطيني هل من تقاليد انتخابية، مجلة دنيا الرأي، 6 أبريل 2011م.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/224513.html, 06.09.2012)

▪ بدرة، شامخ، في ذكرى إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء، وكالة شعب للإعلام، 1 مارس 2011م.

(http://www.shab.ps/view_artical.php?artID=1356, 16.10.2012)

▪ عواودة، وديع، إسرائيل تبرئ جيشها من قتل راشيل كوري، موقع الجزيرة الإخبارية، 28 أغسطس آب 2012م.

(http://www.aljazeera.net/news/pages/d72f1de5-ca7c-4ba9-aaa7-3286bdcabbd7, 16.10.2012)

▪ أمين، قرية بلعين الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، شبكة أمين الإعلامية، 4 يوليو 2010م.

(http://blog.amin.org/owda9/2010/07/04/%D8%A7%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%86/، 20.09.2012)

▪ فلسطين، قصة نجاح معركة بلعين ضد الجدار، مؤسسة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، مايو 2012م.

(http://www.pal-awards.ps/newsite/awardees_details.php?ID=264&awardeesClassID=177، 15.09.2012)

▪ أريج، إقامة معبر جديد على أراضي قرين نعلين غرب رام الله، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس، 3 مايو 2008م.

(http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1371، 15.09.2012)

▪ صادق، ميرفت، نعلين قرية فلسطينية تحكي سرقة أرضها منذ النكبة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 30 مارس 2009م.

(http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=6707&table=pa_documents&CatId=112، 20.09.2012)

▪ مجدلاني، أحمد، دروس انتصار بلعين، موقع الدكتور أحمد مجلاني، 18 سبتمبر 2007م.

(http://www.grenc.com/a/amagdalani/show_Myarticle.cfm?id=8843، 15.09.2012)

▪ فلسطين، قصة نجاح معركة بلعين ضد الجدار، مؤسسة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، مايو 2012م.

(http://www.pal-awards.ps/newsite/awardees_details.php?ID=264&awardeesClassID=177، 15.09.2012).

▪ أرناؤوط، عبدالرؤوف، بلعين تنتصر جدار الفصل يترجع، مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 5 سبتمبر 2007م.

(http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=7765&CategoryId=2، 15.09.2012)

▪ فلسطين، قصة نجاح معركة بلعين ضد الجدار، مؤسسة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، مايو 2012م.

(http://www.pal-awards.ps/newsite/awardees_details.php?ID=264&awardeesClassID=177، 15.09.2012)

▪ جريسي، برهوم، بلعين التجربة والنموذج الشائك، موقع الحوار المتمدن، 11 سبتمبر 2007م.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108777، 15.09.2012)

▪ أبو عياش، شادي، بلعين تجمع العالم، مفتاح لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 23 أبريل 2009م.

(http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=10404&CategoryId=9، 15.09.2012)

▪ عزام، أحمد جميل، بلعين هي الحل، جريدة الغد، 20 نوفمبر 2009م.

(http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/15358/%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84.html، 15.09.2012)

- فلسطين اليوم، ويكليكس مظاهرات نعلين وبلعين أحبطت معنويات الجيش الإسرائيلي، 3 سبتمبر 2011م.

(http://paltoday.ps/ar/post/117689/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A8%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D8%A8%D8%B7%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84، 15.09.2012)

- أريج، إقامة معبر جديد على أراضي قرين نعلين غرب رام الله، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس، 3 مايو 2008م.

(http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1371، 15.09.2012)

- الغد، نعلين وبلعين، جريدة الغد الإلكترونية، 5 مايو 2009م.

(http://www.alghad.com/index.php/article/456474.html، 20.09.2012)

- عز الدين، حسام، خلال افتتاحه مؤتمر بلعين الخامس وسط حضور دولي لافت فياض يؤكد الدور الحاسم للمقاومة الشعبية شعبنا باقٍ فوق أرضه وعلى الاحتلال أن يرحل، جريدة الأيام الفلسطينية، 22 أبريل 2010م.

(http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=138675&date=4/22/2010، 15.09.2012)

- الرنتاوي، عريب، لماذا لا نعمم نموذج بلعين ونعلين، العربية للصحافة، 26 سبتمبر 2009م.

(http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3463135794، 15.09.2012)

▪ حمدان، أسامة، رؤية حماس لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، حلقة نقاش أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الآفاق المحتملة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 يونيو 2012م.

(http://www.alzaytouna.net/permalink/22337.html، 20.11.2012)

▪ سفراد، ميخائيل، مقابلة مع ميخائيل سفراد لموقع Just Vision، 6 نوفمبر 2012م.

(http://www.justvision.org/ar/portrait/100473/interview، 20.11.2012)

▪ غالاغر، أدم، فلسطين تاريخ من اللاعنف، مركز كارنيغي للسلام الدولي، جريدة القبس الكويتية، 15 يونيو 2012م.

(http://www.alqabas.com.kw/node/83715، 21.11.2012)

▪ نسيبة، لوسي، المقاومة اللاعنفية القصة اليومية للفلسطيني العادي، موقع معابر الإلكتروني، 11 نوفمبر 2012م.

(http://maaber.50megs.com/issue_july04/non_violence2.htm، 21.11.2012)

▪ غيث، بلال، بناء الغرف الأسمنتية طريقة بلعين الجديدة لمقاومة الجدار، موقع ناشري للنشر الإلكتروني، 9 فبراير 2006م.

(http://www.nashiri.net/j15/articles/politics-and-events/2624--o--.html، 02.12.2012)

▪ غيث، بلال، الفن والمسرح طريقة بلعين الجديدة لمواجهة الجدار، موقع ناشري للنشر الإلكتروني، 8 يونيو 2005م.

(http://www.nashiri.net/articles/general-articles/2256-----v15-2256.html، 02.12.2012)

▪ التركماني، عبدالله، المتضامنون الدوليون قوى ناعمة فضحت دموية إسرائيل، موقع فلسطين أون لاين الإخباري، 30 نوفمبر 2012م.

(http://felesteen.ps/details/news/82329/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%88%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%81%D8%B6%D8%AD%D8%AA-%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84.html، 03.12.2012)

▪ فراج، نجيب، منع وصول المتضامنين في حملة أهلاً وسهلاً في فلسطين عبر الجسر، شبكة أمين الإعلامية، 26 أغسطس 2012م.

(http://blog.amin.org/najeebfarraj/2012/08/26/%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7/، 03.12.2012)

▪ المركز الإعلامي الشبابي، دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري، 23 أبريل 2007م.

(http://www.ymc.ps/vb/showthread.php?t=1429، 03.12.2012)

▪ موقع الرباط الفلسطيني الإعلامي، قرية بلعين، 14 مايو 2011م.

(http://www.alrepat.com/vb/showpost.php?p=585005&postcount=14، 03.12.2012)

▪ سلامة، عبدالغني، نموذج بلعين في المقاومة الشعبية، مدونة الصحفي بعنوان صدى الصمت، 11 يونيو 2010م.

(http://abedelghani.blogspot.com/2010/06/blog-post_2054.html، 03.12.2012)

▪ عبدالهادي، فيحاء، مقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري "نستطيع فعل ذلك"، مدونة الكاتب الإعلامية والسياسية، 10 أكتوبر 2010م.

(http://www.faihaab.com/articles/palestinian/pales27.html، 05.12.2012)

▪ فلسطين المسلمة، نعلين شوكة في حلق الاحتلال الإسرائيلي ترفض جداره وتفضح جرائمه، جريدة فلسطين المسلمة الإلكترونية، العدد العاشر تشرين الأول أكتوبر 2008م.

(http://www.fm-m.com/2008/oct/13-1.php, 28.11.2012)

■ مراجع أجنبية باللغة الإنجليزية:

▪ Ackerman, Peter, and Jack Duvall, A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict, St. Martin's Press, 2000.

▪ Draft Additional protocols to The Geneva Conventions of August 12, 1949, International Committee of The Red Cross, The Judge Advocate Generals School Library, Porperty of u.s.Army, Virginia, October 1973.

▪ Easton, David, A System analysis of Political Life, New York, Wiley, 1965.

▪ Gene, Sharp, The Political of non-violent action, Volume No:1، 8th edition, Extending Horizons Book Porter Sergeant publishers, Boston, 1973.

▪ Haas, Amira, On the Edge of the Non-Violent Demonstrations، HA'ARETZ, 6 February 2002.

▪ Herger, Per, Path Of Resistance The Practice Of Civil Disobedience, Revised edition, 2004.

▪ Johnson, Chalmers, Revolution change, Boston, Little Brown and Co, Stanford University, united state of America, 1970.

▪ McDowall, David, Palestine and Israel: The Uprising and Beyond, Tauris Company, London, 1989.

▪ Murphy, Stephen, Why Gandhi is Relevant in Modern India: A Western Gandhian's Personal Discovery", Gandhi Peace Foundation, New Delhi; Academy of Gandhian Studies، Hyderabad, 1991.

▪ Patrick, Coy, Nonpartisanship، interventionism and legality in accompaniment: comparative analyses of Peace Brigades International, Christian Peacemaker Teams، and the International Solidarity Movement, Center for Applied Conflict Management: The International Journal of Human Rights، Kent State University، I First, Ohio، USA. 19 Jan 2012.

- Rigby, Andrew, Palestinian Resistance and Nonviolence, Passia: The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs، no3, Jerusalem، November 2010.

- Rupensionghe, Kumar, and Marcial Rubio: The Culture of Violence, New York, UN University Press, 1999.
- Schoc, Kurt, Unarmed insurrections: people power movements in no democracies, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, 2005.

■ websites

- Nessa: Nessa: "Colonialism as 'violence in its natural state", Accessed on 4 July 2009.

(http://curecurious.wordpress.com/2009/07/04/franz-fanon-describes-colonialism-as-%E2%80%98violence-in-its-natural-state%E2%80%99/, 26.5.2012)

- UN: Security Council Resolutions – 1987, 22 Dec 1987.

(http://www.un.org/Docs/scres/1987/scres87.htm, 06.09.2012)

- Stopthewall: Ireland Palestine Solidarity Campaign: Ni'lin - a Struggle for Existence, Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, May 2009.

(http://www.ipsc.ie/archives/crhdivest/resources/nilin.pdf، 20.09.2012)
- Máiread Corrigan-Maguire: Stand Up to Israeli Apartheid, Site of the village of Bil'in from Palestine, 1 May 2009.

(http://www.bilin-village.org/english/conferences/conference2009/Mairead-Corrigan-Maguire-Stand-Up-to-Israeli-Apartheid، 20.09.2012)

الملاحق

النموذج "1"

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ . . . . . حفظه الله

تحية طيبة وبعد،،،

بداية نثمن جهودكم في اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان وتحديكم بعزيمة لا تلين لدفاع عن أرضنا العربية الفلسطينية.

ونتمنى من الله أن تكلل مجهداتكم بالنجاح في مشروعكم الوطني مقاومة الجدار والاستيطان أملين منكم مساعدتنا كباحث في المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق أوسلو (بلعين ونعلين نموذجا) رسالة ماجستير جامعة الأزهر-غزة وذلك بالتكرم بالإجابة عن الأسئلة الآتية وعددها 10.

شاكرين لكم جهودكم في خدمة العلم ودمتم ذخراً للوطن،،،

الباحث

صلاح العويصي

❑ **الأسئلة:**

1. كيف تبلورت فكرة المقاومة اللاعنفية في تجربة بلعين ونعلين ؟

2. ما هي أبرز الأسس والقواعد التي اعتمدت عليها تجربة بلعين ونعلين ؟

3. من هي أهم الجهات الفاعلة في استمرارية وتطوير تجربة بلعين ونعلين ؟

4. ما هي علاقة التنظيمات السياسية الفلسطينية بتجربة بلعين ونعلين وما هي إسهاماتها المعنوية أو المادية أن وجدت؟

5. ما هو دور السلطة الرسمي في هذه التجربة وما هي أوجه المساعدات التي تقدمها لإنجاح التجربة

6. ما هو تقييمكم لرد الفعل الدولي مع تجربة المقاومة اللاعنفية وكيف يمكن توظيف الموقف الدولي (الرسمي – الشعبي) لدعم هذه التجربة

7. بوضوح كيف يسعي الاحتلال الإسرائيلي لإجهاض تجربة بلعين ونعلين وما هي الخطوات التي يقوم بها لإفشال التجربة؟

8. تناول بشكل موضوعي دور مؤسسات المجتمع المدني وهل حجم مساهمته يتناسب مع مسئولية مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية والنضالية الفلسطينية؟

9. ما هي الأفكار والبرامج التي لم تنفذ بعد في تجربة بلعين ونعلين وما هي فرص تطور التجربة وفقا للعوامل والمؤثرات المحلية والإقليمية والدولية؟

10. ما هي الإضافات أو الإسهامات التي أضافتها أو قدمتها تجربة بلعين ونعلين في أطار تجربة النضال الوطني الفلسطيني؟

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،،،

النموذج "2"

الأخ . . . . . حفظه الله

تحية طيبة وبعد،،،

بصفتكم رموز للمقاومة اللاعنفية في فلسطين يرجى التكرم بالموافقة بالإجابة على الأسئلة الآتية، علماً أن هذه الإجابات سيتم توثيقها في رسالة ماجستير عن المقاومة اللاعنفية في فلسطين وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير.

❑ **الأسئلة:**

1. باعتبارك أحد رموز المقاومة اللاعنفية "اللاعنفية " كيف تقيم تجربة بلعين ونعلين بعد مرور عدة سنوات على انطلاق فعالياتها؟
2. كيف ترى الموقف الدولي من مسالة تجارب بلعين ونعلين في المقاومة اللاعنفية "اللاعنفية"؟
3. ماهي أبرز التحديات التي تواجه تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللاعنفية "اللاعنفية "؟
4. ماهو مستقبل تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللاعنفية "اللاعنفية" خاصة؟ والمقاومة اللاعنفية "اللاعنفية "في فلسطين عامة؟
5. كيف يمكن تطوير تشبيك العلاقة مع المنظمات غير الحكومية العالمية لعدم تجربة المقاومة اللاعنفية "اللاعنفية " في فلسطين؟

شاكرين لكم جهودكم في خدمة العلم ودمتم ذخراً للوطن،،،

الباحث

صلاح العويصي